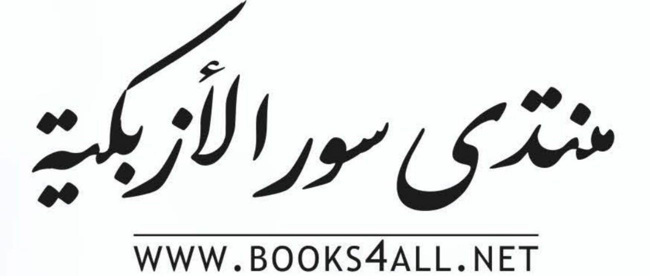
أجنحة الإنقاذ

قصة جبهة الإنقاذ الإسلامي
من الميلاد إلى الاعتقال

يوسف محمد الشيخ




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

اجنحة الانقاذ

قصة جبهة الانقاذ الجزائرية

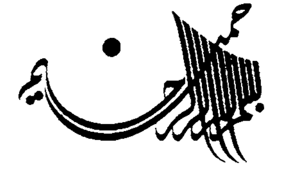
اجنحة الانقاذ

قصة جبهة الانقاذ الجزائرية

من الولادة الى الاعتقال

يوسف محمد الشيخ

مؤسسة المعارف للمطبوعات
ص.ب: ٦-١٠ ٢٤
بيروت - لبنان



الطبعة الاولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م

الإهـــــداء

إلى من وفّرت لي الدفء والحنان تحت هجوم البرد القارس، وإلى من حرمتهم هذه الدراسة من اهتمام أب وهما الطفلتان ذوات اللعب الملائكي

أهدي هذه القراءة بالأسماء.

إلى فادية

حوراء

فاطمة

بكل تقدير للمعروف.

والشكر والامتنان إلى الثالوث المحبب الآخر الذين كان لهم ظل أخي في تجربتي مع الكتابة. « محمد ، أحمد ،فضل »

المقدمة

ما يحدث في الجزائر اليوم، ليس طبيعياً من ناحية السنن المقدرة للحياة فكل شيء صار بالمقلوب والضوء الوحيد المتسلل من المخابىء ليس إلا الأمل الذي يعشعش في صدور العامّة بانقشاع العاصفة وهدوء البركان.

أصبحت الدوّامة عنوان المسار الجزائري على حافة التحولات الكبرى، والتاريخ سقط على ضفاف التجربة الراهنة، والكارثة التي اختصرت كل شيء خلال العام المنصرم كانت نتيجة موضوعية لحدّة السياسات بتياراتها المتعددة وتطرّف المشاريع بحيث انعدمت أي حدود للتقاطع وسقط العقل على فوهات البنادق.

فالتعددية السياسية الحديثة العهد بمبدأ الديمقراطية كانت مجرّد خدعة لجر كل الملفات إلى محرقة الديكتاتورية العسكرية.

إنّ ملكة ممارسة الحرية السياسية، لدى شعب ربّيت أجياله على مفردات ثورية رعاها حزب حاكم واحد وأسقطها، تصبح نضالاً عنيفاً عندما تقتفي أثر خطوط اللعبة فتجدها محكومة بمسار تاريخي واحد قلما تترك مفارقة بندقية.

فمبصر الضوء لن يستطيع العيش ثانية في الظلام، ولن يقبل من الرشاش أن يتلو عليه بكائيته، فهو صاحب الفعل الأول بعدما سقطت الدماء ونصبت الأسلاك الشائكة وربطت القيود وزنّرت الحرية الطالعة من بعيد، من أطلال السنوات الثلاثين الدارسة وأصوات القوافل الهادرة «الجزائر

وطني، الإسلام ديني، العربية لغتي».

قراءتي المتواضعة هذه هي نتاج حصاد يومي وجهد دائم ومتابعة دقيقة لأوضاع الجزائر التي دخلت التعددية يوماً ولم تتركها إلا للفوضى والضياع.

رصدت فيها قصة شراكة الخوف بين السلطة وتياراتها وبين الحركة الإسلامية الجزائرية.

وحاولت فيها قدر الإمكان تسليط الضوء على علاقة الظن المتبادل بين نهج كاد يرتحل مع رياح التغيير وحلم أتى على أجنحة الإنقاذ. وعالجت فيها بعضاً من تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر والأسباب التي حقّقت للجبهة الإسلامية للإنقاذ دورها الكبير في عملية التصدّي للجهاز الحاكم فضلاً عن رصد مركز للشخصيات التي رفدت الحركة الإسلامية بعناصر القوة والأسرار الحقيقية لانقلاب الجيش على شرعية الحركة الإسلامية وأيضاً ركزت في الدراسة على تحليل عوامل النزاع بين السلطة والإسلاميين انطلاقاً من أسرار تنشر للمرة الأولى عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (قياداتها، تياراتها، مواقعها السياسية، عوامل فكرها السياسي، وملابسات تأسيسها) والفترة التي يعالجها موضوع الدراسة تتركّز بين عنوانين، في الطريق إلى الشرعية ومنها نحو الاعتقال.



خطوط اللعبة

بسمه تعالى

مدارس القادة

ـ ٨ آذار ١٩٩٢، اجتماع هام في مكان ما في الجزائر، الحاضرون كوادر من الصف الأول والثاني في جبهة الإنقاذ، العدد ١٧، الموضوع تنسيق العمل السري للجبهة، الهدف إسقاط الانقلاب الذي حصل في ١١ كانون ثاني من العام نفسه وأزاح الشاذلي بن جديد عن كرسي الرئاسة، وحرم الحركة الإسلامية الجزائرية من انتصار كبير ومن فرصة سياسية هامّة لامتلاك القرار.

كان الوجوم والهدوء يسيطران على وجوه الغالبية العظمى من الحاضرين، وكانت الآراء والمقترحات قد فاقت العشرين، عدد من الوجوه يظهر لأول مرة في اجتماع كبير كهذا بعد الحملة الأمنية التي تلت الانقلاب وطالت أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

يتلى جدول الأعمال، وتبدأ الجلسة بمناقشة مستفيضة لآفاق المرحلة وتحليل شامل لكافة مفردات الحالة السياسية، كلام عن «المجلس الأعلى للدولة» «الجيش»، جبهة التحرير الوطني الجزائري، الأحزاب الكبيرة، القوى الإسلامية، الحركة الإسلامية المسلحة، ثمّ يتلى تقرير عن الوضع العام للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحالتها التنظيمية على مستوى الهياكل، والسياسات العامة ثمّ التقرير المالي.

ثمّ تعرض الاحتمالات والتوقّعات والتقارير الأمنية وتقويمات مكاتب لندن وديترويت، باريس، جنيف، وبون، ثمّ تطرح فكرة إعادة تشكيل صيغة

قيادية تتولى قرار الجبهة بما يؤمّن سرّية العمل وسرعة الاتصال بالقاعدة، فتبدأ المداخلات والمقترحات والمناقشات الساخنة لمدّة يوم ونصف ويخرج البرنامج المقترح ليعرض على التصويت فيقر بالإجماع.

مجمل الصيغة كانت تهدف لتحقيق أمور ثلاثة هي التالية:

١ ـ إعادة هيكلة الخلايا والمناطق والولايات على قاعدة «السرية».

٢ ـ صياغة برنامج سياسي مستقبلي يحقّق الهدف بإجهاض الانقلاب.

٣ ـ تحقيق عملية الاتّصال بين القيادة السرية وعواصم القرار في العالمين الإسلامي والغربي.

٤ ـ تشكيل هيئة من النواب المنتخبين في ٢٦/ ١٢/ ١٩٩١، لتكون قيادة مؤازرة في الخارج تشرف على السياسة والإعلام.

وفي مكان آخر بعيد عن مقر الاجتماع كانت مجموعة من الحركة الإسلامية المسلحة تلاحق الضابط الذي نفّذ عملية اعتقال الشيخ عباسي مدني لتقتله بوضح النهار في الشارع الرئيسي لمدينة البليدة.

هاتان الحادثتان حصلتا في نفس الوقت وسلّطتا الضوء لدى العديد من المهتمّين على إحدى نقاط الفوضى والتناقض في حركة الإسلاميين الجزائريين وتنسيقهم. فالتنسيق المبرمج لمواجهة السلطة لم يتأمن أبداً منذ بدء تشكّل الحركة الإسلامية الجزائرية كأحزاب سياسية بعد إعلان التعددية عام ١٩٨٩.

فقد خضعت الساحة الإسلامية لجملة اعتبارات فقهية وفكرية ومنهجية فرضت عليها ا لتنافر وعلى أحزابها التناقض، وصولاً إلى القيام بخطوات مصيرية أقل ما يمكن وصفها أنها جاءت غير منسقة.

وبالرغم من الخصوصية القطرية الفريدة التي ميّزت بها ا لحركة الإسلامية الجزائرية عن غيرها من الحركات الإسلامية الأخرى في العالم العربي. فإنّ المنحى القطري الذي يغلب على توجهاتها أبقاها أسيرة مفاهيم ثلاثة ترسّخت

في النهـاية على شكل تيـارات متباعـدة فاقت العشر ممّـا ضاعف في الثغـرات البنيويـة التي سمحت لأجهزة السلطة السيـاسية والإعلامية والأمنيـة باللعب على حبـال التنـاقضات وبـالتـالي الانقـلاب على شرعيـة تمثيلها الـدستـوري وحرمانها من استثمار نصر انتخـابي كاسح كان في متناول اليـد فأصبح أثراً بعد عين.

وثمّـة مَن يسأل هـل يمكن أمـام هـذا التعـدّد المنهجـي ضمن التيـارات الإسلامية أن ترصد له اتجاهات محددة؟

الجواب: هذا صعب على مستوى دراستها كتيارات سياسية محددة الملامح الفكرية أو تصب مثـلاً في خانة المدارس الحركية الإسلامية التي شهـدها العالم الإسلامي خلال القرن الحالي.

ولكن يمكن تحديـد بعض المفـاهيم العامـة من خـلال قـراءة تراث هـذه التيارات وتطـور سياساتها العـامة وإيـديولوجيـاتها السياسية وبنـاها المعـرفية ومصادرها الفكرية فضلاً عن نخبها وصفواتها.

فهناك المدرسـة الإخوانيـة بشقّيها (النهضـة وحماس) وهما رافدان للتجـربة «القطبية» لم يكونا تياراً سلفياً محضاً بمفهومه الانسحابي أو اللاعنفي.

وهنـاك تيـار السحنـوني الـذي انشقّ بتخطيط من بشير فقيـه عن الجبهـة الإسـلاميـة للإنقـاذ والـذي اختص مـدة من الزمن بتبنيـه لخيـار الخروج على السلطان عنـدما واكـب ونظر لعمل الحركـة الإسلامية المسلحـة التي فجّـرها الشهيد مصطفى بويعلي عام ١٩٧٩.

والشواهد الموثوقة تؤكّـد أنّ الشيخ هاشمي سحنوني كان من الفقهاء الذين شرّعوا لمصطفى بويعلي خروجه على نظام الشاذلي بن جديد عام ١٩٨٢.

وإذا كان اللاعنف قد جمع بين (حماس والنهضة وتيار سحنوني) قبيل وأثناء أحداث حـزيران (جـوان) ١٩٩١ فإنّ هذا لا يكفي لجعلهم أصحـاب مفهوم مستقل «كتيار للسلفية الجامدة مثلاً».

وعلى المسرح الحركي يعتبر تيار الشيخ عباسي مدني وعلى موازاته جماعة «الجزأرة» اتجاهان منفصلان لمفهوم المرحلية في التطبيق والتمهيد لمباشرة الحاكمية السياسية. فالأول يعتبر العلنية أسلوباً أساسياً للعمل بينما أصبحت السرية صفة ملازمة لكل نشاطات الثاني.

ويخالف كل هذه التيارات، اتّجاه يملك تعاطفاً شعبياً وقاعدياً كبيراً وهو تيار الجهاد والثورة الذي لم يقتنع أبداً بفكرة التعددية والديمقراطية وفضل المواجهة الساخنة على الانخراط في علاقة الشك مع السلطة الجزائرية. وغالبية أعضاء هذا التيار عمل في زمن الحرية السياسية تحت ستار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ثمّ انفصل تحت مجموعات تحمل أسماء: كالحركة الإسلامية المسلحة، والباقون على العهد، وكتيبة بيت المقدس، والضباط الأحرار.

هذا التعدد في تيارات الحركة الإسلامية الجزائرية فرض واقعه على الأرض.

وانعكس على الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تشكّلت كإطار هلامي لقسم كبير منه. ممّا جعلها عرضة للنكسات الداخلية المتلاحقة، ليس بتأثير موازين قوى هذا التعدد ولكن بفضل عدم وجود حوار داخلي صريح وغياب صياغة فكرية محددة واحدة وضعف إطار فقهي يحدد عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ككل وعلى هامشها الأحزاب الإسلامية الأخرى. فاختلف الجميع حين كان يجب عليهم أن يتّفقوا وصمم الجميع على العمل انفرادياً فحصل ما حصل وتفتّتوا بأجمعهم.

وقد تفاجأ عزيزي القارىء إذا ما علمت أنّ الخلاف الجزائري بدأ عام ١٩٨٠ عشية الانشقاقات الكبرى داخل حركة الإخوان المسلمين عندما تخلى الجزء الأكبر من الحركة الإسلامية الجزائرية عن قيادة المركز الأم في مصر وفضل بناء تجربته الذاتية المنطلقة أساساً من اعتبار الخصوصية القطرية الجزائرية أساساً لتولّي مرجعية العمل الإسلامي على مستوى وطني ومد هذه التجربة بعد نجاحها إلى العالم الإسلامي بأجمعه.

على صهوة التاريخ

مع حلول العام ١٩٨٠ كانت الجامعة الجزائرية كلّها تحت سيطرة التيار الإسلامي ولم يكن هذا الإنجاز وليد الصدفة بل تحقّق نتيجة إنجاز جبار بدأ ينتج فعلياً عام ١٩٧٦ الذي اعتبر تاريخ تعاظم الصحوة الإسلامية في الجزائر.

وكان الصوت الإسلامي الذي رعته جمعية العلماء المسلمين قبل الاستقلال قد بدأ ينحسر تحت وطأة العلمانية الزاحفة بعد الجلاء الفرنسي عن البلاد.

وسجل أول اشتباك بين الحركة الإسلامية الجزائرية وبين السلطة الجديدة بزعامة بن بلا عندما أعلن الشيخ البشير الإبراهيمي موقفه من حل جمعية العلماء المسلمين.

فبعد ثلاثة أشهر من الاستقلال أوقفت السلطة نشاط الجمعية وأعلنت أن عمل هذه الجمعية دخل بمهمة الدولة ووزارة أوقافها.

وقتها وضع المراقبون إجراء السلطة بحل «جمعية العلماء» في خانة التصفية الموضوعية بين أبناء الثورة الجزائرية المتعددي الإيديولوجيات ولكن المستقبل كشف أن بن بلا خطط منذ البداية لهذا الموضوع باعتباره مقدمة لمحاصرة النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به الجمعية داخل صفوف جبهة التحرير الوطني وبين مجاهدي الثورة الجزائرية وهم الرقم الأصعب في المعادلة الوطنية والإقليمية ومصدر الخطر أمام أي تسويات تجهض مكتسبات الثورة، خاصة

وأن بن بـلا كان يحضر لتعميـم الاشتراكية العلمانيـة في السلطـة ومسار الحيـاة الجزائرية العامة .

الجواب على حل الجمعيـة كان سريعاً عنـدما انتقـد الشيخ الإبراهيمـي ما وصفه بمقـدمات الانحـدار الخطير عن مبادىء إعلان ثـورة التحريـر الوطني الجزائري وخـروجـاً عن السكـة التي عبرت عليهـا عـربـات الهويـة الجزائريـة الثلاث : جزائرية الوطن ، عروبة اللغة ، وإسلام الدين والمنهج .

سرعة اعتراض القيِّمين على الجمعية ساهمت بكشف سوء النية المبيتة أصلاً من قبل الجهاز الحاكم ، عنـدما أصدر بن بـلا أوامره بوضع عـدد من ناشطي الجمعية ودعاتها تحت الإقامة الجبرية وقطع مرتباتهم ، كرسالة شديدة الوضوح للشيخ الإبراهيمي الذي فضل تأجيل المواجهة ضمناً باستقرار البلاد التي بدأت تشهـد صراعـاً مـريـراً داخل الـوسط السيـاسي الحاكم وتحديـداً داخل جبهـة التحرير الوطني ، بين الجيش ، وبين مراكز القوى فيها .

ولكن عــدم رد الشيخ لم يعنِ السكـوت المطلق مـن طـرف كبــار شيـوخ الجمعية ، فقد أشعل الشيخ عبد اللطيف سلطاني حرب مساجلة إعلامية دعا فيها إلى احترام الخصوصية الإسلامية للمجتمع وعدم السماح للعادات الفاسدة بتخريبـه ، وهذا ما وسع هـامش الحرب مع السلطة التي راحت تطـالـب علناً بمسايرة ركب التطور وتقليد العادات الغربية ومحاربة الرجعية التي أخرت الأمة الجزائرية ووقفت حاجـزاً بوجه تطورها . ثمّ أخذت التراكمات تـزيد من الفرق وتوسع الهوة مع اشتداد قـوة جماعات الضغط الفرنكوفـونية وتغلغلها في الإدارة والجامعة وأجهزة الإعلام حتى وصلت العلاقة بين الجمعية وبين بن بلا إلى حد القطيعة النهـائية عـام ١٩٦٤ ، عندما أصـدر الشيخ البشير الإبراهيمي بيـانه التاريخي في الـذكرى السنـوية الـرابعة والعشرين لـوفاة مـؤسس جمعية العلماء الشيخ عبد الحميد بن بـاديس وتضمن البيان تحذيراً لم يصدقـه السياسيون إلا بعـد ٢٤ سنة أخـرى عندمـا انفجرت ثـورة الغضب في تشرين أول (أوكتوبـر ١٩٨٨) وكانت بداية ما نشهـده اليوم من حرب أهلية تظلل أفق الجزائر. لقد

كان البيان ينم عن سعة رؤية الشيخ الإبـراهيمي السياسية فهو حلل بأسطر لم تتجاوز العشرين معضلـة البلد فكان البيـان التالي بحق حجـة لا زالت وثيقة الاتصال بمستقبل الجزائر.

البيان التاريخي:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

«كتب الله لي أن أعيش حتى استقـلال الجزائر، ويومئـذ كنت أستطيع أن أواجه المنيـة مرتـاح الضمير، إذ تراءى لي أني سلمت مشعلَ الجهـاد في سبيل الدفـاع عن الإسلام الحق والنهوض بـاللغة، ذلك الجهـاد الذي كنت أعيش من أجلـه، إلى الذين أخـذوا زمام الحكم في الوطـن ولذلك قـررت أن ألتزم الصمت غير أني أشعـر أمام خطـورة الساعـة وفي هذا اليوم الذي يصـادف الذكرى الـرابعة والعشرين لوفاة الشيخ عبد الحميـد بن باديس رحمه الله، أنه يجب عليّ أن أقطع ذلك الصمت.

إن وطننا يتدحـرج نحو حرب أهلية طاحنـة، ويتخبط في أزمة روحية لا نظير لها ويواجه مشاكل اقتصادية عسيرة الحل.

ولكن المسؤولين فيما يبـدو لا يدركـون أن شعبنا يطمح قبل كل شيء إلى الوحدة والسلام والرفاهيـة، وأنّ الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية.

لقـد آن للمسـؤولين أن يضربـوا المثل في النـزاهـة وألاّ يقيمـون وزنـاً إلاّ للتضحية والكفاءة وأن تكـون المصلحة العامة هي أسـاس الاعتبار عندهم، وقـد آن أن يـرجع لكلمـة الأخوّة التـي ابتذلت معنـاهـا الحق وأن نعـود إلى الشورى التي حـرص عليها النبي (ص) وقد آن أن يحتشـد أبناء الجزائر لكي يستبشروا جميعاً بمدينة تسـودها العدالة والحرية، مدينـة تقوم على تقوى من الله ورضوان».

الجزائر

في ١٦/ أفريل/ ١٩٦٤

هذا البيـان كان سبباً كافيـاً للسلطة لكي تفرض على الشيـخ الإبراهيمي إقامـة جبرية مشددة لم تـرفع عنه إلا عنـدما توفي ظهيرة يـوم الخميس ٢٠ أيار ١٩٦٥، تـاركـاً إرث «جمعيـة العلماء» لـرفاق دربـه «سلطـاني، عـربـاوي، سحنون» الـذين قدر لهم أن يقـودوا الحركة الإسـلامية من مـرحلة الـدعوة إلى مرحلة التأطير ثم ليحملها طلابهم من مرحلة التأطير إلى مرحلة التمكين الذي سقط مرة أخرى تحت عجلة العسكريتاريا وغدا رهن الاعتقال.

وتستمر عمليـة البناء بعـد وفاة الشيخ الإبـراهيمي مع قيام «جمعيـة القيم» التي أسسهـا الأستـاذ الهاشمي التيجاني لتخلف جمعيـة العلماء ضمن المراكـز الأكاديميـة وفي تكتيك جديد للحـركة الإسـلامية واكبه تحول الشيـوخ الكبار (سلطـاني، سحنـون، عربـاوي) إلى حلقـات تـدريس منظمة في المسـاجـد والجامعات والثانويات الكبرى.

تـزامن هذا التطـور مع قيام المفكـر «مالك بن نبي» بفتح منـزله كمنتـدى للدراسـات في موسم صيف ١٩٦٦ أعطى فيـه الأولوية لأسـاتذة الثانـويات وطلاب الجامعات في خطوة تهدف إلى الاستفـادة من فرصة الصيف لتثقيفهم عبر إقامة ندوات ودورات دراسيـة إسلامية تساعد على بث الـروح الرسالية في صفوف هذا الكادر المثقف والعـامل ضمن المجالات الأخطر في المجتمع وهو قطاع التربية والتعليم.

دافع بن نبي الأسـاسي كان الالتفـاف على عمليات التغريب الثقـافي التي تسترت تحت مظلة اتفـاقيات إيفيـان بين الجزائر وفرنسا، والتـي بدأت تتسلل وتنفذ رويداً رويداً للسيطرة على برامج التعليم والإعداد الثقافي.

وقد نجح بن نبي إلى حد فعّال بتهيأة الجو أمام صف من الكوادر للإمساك بطرف مشروعه الـذي كان يهدف لجعل الفرنسية لغة ملحقـة عبر تفريغها من محتـواها الاستعماري وقـرن أهميتهـا بالمشروع الحضـاري الإسـلامي وتطويعهـا للدعوة ضمن صفوف آلاف المسلمين الجزائريين الـذين لا يتكلمون العربية. وهـذا ما يجلي الغمـوض عن السر الذي جعل المفكـر بن نبي يعالج الإسـلام

بكتابات ومقالات جاءت كلها تقريباً بـاللغة الفرنسية. لقد كان بن نبي يدرك خطورة الموقـع الفكري ومدى تـأثيره على المواقع الأخرى ففي إحـدى كتابـاته يقول: «إنّ النشـاط يصاب بـالشلل عندمـا يديـر ظهره للفكـرة، كما تصاب الفكـرة بـالشلـل إذا مـا انحـرفت عن النشـاط لكي تمضي في طـريق اللهـو والعبث».

سعى بن نبي بقوة لتأسيـس مسجد في الجامعة المركـزية بالجزائر العـاصمة وهذا ما تأمن له في أيلول عـام ١٩٦٨ وعمل على تعميم هذه التجربة في سائر جامعـات الجزائر. ومن مسجد الجامعـة المركزيـة بدأ نشـاط بن نبي يتكثف، وقبل نهاية العام ١٩٦٨ سـاهم بإطلاق تجربة الملتقيات الفكـرية التي كان لها دوراً في رفد كوادر الحركة الإسلامية بالخبرة اللازمة، وانعقد المؤتمر الأول للتعرف على الفكر الإسلامي بـ«ثانوية الرشيد» في العاصمة الجزائرية.

ومع بـدايات العـام ١٩٧٠ افتتحت العـديد من المسـاجد الجامعيـة على مستوى المدن الجزائرية المختلفة وكانت منطلقاً لحركة الدعوة والتجنيد والتبليغ وعرفت العديد من النقاشات والمواجهات بين الإسلاميين والعلمانيين مما سهّل للحركـة الإسلاميـة استقطاب ٨٠٪ من القيـادات الطلابيـة الجامعية ولم يحن العام ١٩٧٥ حتى كـانت قد حققت استقـلالية شبه مطلقـة لائمة المسـاجد الجامعية الـذين راحوا يجاهرون بمعارضـة التحول الاشتراكي للدولة وحيـادها عن مبادىء «ثورة التحرير» وبـدأ عصر الصحوة الإسلامية في الجزائر ينفذ من الجامعـات إلى الأحيـاء والقـرى والمدن. فتراجع «بـومـدين» وهـادن الحركـة الإسلامية التي استعادت بريق الشيوخ (سحنون، عرباوي، سلطاني) والذي كان قد حجب بذراع السلطة الأمنية.

عام ١٩٧٨ شهـد جهاز الحكـم الجزائري حالة مـن انعدام التـوازن نتيجة لإصـابة بـومـدين بمرض غـامض أقعـده عن ممارسـة السلطـة وشهد العـالم الإسلامي والعربي تحولات كبرى مع اشتداد الثورة الإسلامية في إيران واجتياح الصهاينة للبنان، وزيارة السادات إلى الكيـان الصهيوني، وتأثراً بنجاح الثورة

في إيران بتأسيس جمهورية إسلامية عصرية . أما جزائرياً فقد بدأت الدعوات تتزايد حول ضرورة تأطير الحركة الإسلامية ولم يكتب لها النجاح بسبب الخلافات التي طرأت مع تأسيس أول حزب سياسي «سري» تحت اسم «الجماعة الإسلامية» والتي نشطت في المدينة الجامعية في الجزائر العاصمة في صفوف تلامذة الرياضيات وفروع العلوم التكنولوجية ، وقد أسسها أحد أساتذة الرياضيات في جامعة الجزائر العاصمة ويدعى ، الدكتور محمد التيجاني أبو جلخة .

ويؤكد العارفون بخفايا الحركة الإسلامية الجزائرية أنّ هذا الحزب كان النواة الأساسية لما أصبح يعرف اليوم بتيار «الجزأرة» ، عموماً كان تأسيس «الجماعة الإسلامية» بداية تحول جذري قسم الحركة الإسلامية الجزائرية إلى مدرستين ، الأولى بزعامة كل من محفوظ النحناح وعبد الله جاب الله وترتبط بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين والثانية بزعامة أبو جلخة وعباس مدني ومحمد السعيد قررت الانشقاق عن القيادة الإخوانية السرية في مصر التي كانت تبث لهم أوامر مكتوبة تحدد لهم استراتيجيات العمل السنوية ، وصار بروز مفهوم «الجزأرة» مقروناً بسلسلة من الانشقاقات الكبرى حصلت في العالم الإسلامي ضمن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ولكن هذا المفهوم اعتبر وقتها الأكثر انشقاقاً بسبب ثقل الكتلة العلمائية التي عملت تحت مظلته وإن كانت ذات اتجاهات فكرية وسياسية لا تتفق مع العنوان السياسي العام الذي واكب عمل «الجزأرة» في ذلك الوقت .

وتشاء الصدف القدرية أن يتزامن اتساع «تيار الجزأرة» مع قيام انشقاقات في قلب المركز المصري وبروز حركات الجهاد ، التكفير والهجرة وغيرها وهي التي مهدت الظروف لاغتيال الرئيس المصري أنور السادات ، عام ١٩٨١ .

وشهدت الجزائر هي الأخرى صراعات داخلية كبيرة في جبهة التحرير الوطني بعد أقل من سنتين على وفاة الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين ووصول شخصية عسكرية ليبيرالية مغمورة إلى سدة الرئاسة شجعت فك

الحصار عن الحركة الإسلامية لاستعمالها ورقة في صراعات تصفية مراكز القوى داخل الحزب الحاكم الوحيد، «الجزأرة» التقطت الإشارة وعملت على الإمساك بكل لجان المساجد في الجزائر.

وساهم تعاظم حركة «الجزأرة» بأول تحرك سياسي شعبي علني قامت به الحركة الإسلامية الجزائرية بعد الاستقلال في ١٢/ ١١/ ١٩٨٢.

حيث دعت إلى تجمع شعبي في الجامعة المركزية بالعاصمة للاحتجاج على السلطة وللمطالبة بمزيد من الحريات السياسية والإعلامية.

تصدت السلطة بقوة للاحتجاج الذي جمع عشرات الألوف وزجّت بالعديد من القيادات الإسلامية في السجن. ووضعت شيوخ الجزائر الكبار في الإقامة الجبرية.

بقي في الساحة مصطفى بويعلي، الذي كان يتبنى اتجاهاً جهادياً، أهّله لتأسيس أول حركة إسلامية مسلحة ستصبح بعد عشر سنوات أعصى التيارات الإسلامية وأشدها خطراً على رجال الأمن الجزائريين والخيار الوحيد لجبهة الإنقاذ ضد المجلس الرئاسي الحاكم، حيث أفتى الشيخ «علي بلحاج» بضرورة دعمها والانخراط فيها.

تأسست «الحركة الإسلامية المسلحة» في ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٢ تحت اسم «الحركة الإسلامية لمكافحة الشرور الاجتماعية».

وركّزت عملياتها الأولى، في منطقة الغرب الجزائري، على منع تجارة الخمور والبغاء ونوادي القمار وحررت دليلاً تحت عنوان «النهي عن المنكر».

هذا الدليل كان أول بيانات «الحركة الإسلامية المسلحة» المكتوبة والموقعة بخط أبو يعلي وختم الشيخ العرباوي «العضو القديم في جمعية العلماء» والذي توفي بعد ذلك بقليل.

- يقول أعضاء من الجماعة «أن بويعلي بدأ منذ العام ١٩٧٩ ببناء الخلايا وتثقيفها بمساعدة عدد من الشيوخ البارزين كالشيخ هاشمي سحنوني،

والشيخ عبد القادر مغني، والشيخ بشير فقيه وكـانت الفتاوى تأتي أحياناً من الشيخ سلطـاني أو الشيخ العـربـاوي» علماً أن أكبر منظـريها كـان الشيخـان سحنوني وفقيه .

عملياً كانت حركة بو يعلي اتجاهـاً أكثر انشقاقاً من اتجاه الجزأرة الذي كان يحرم العنف ممـا وضع الاتجاهين على طرفي نقيض منـذ البدايـة، وكان جماعـة بويعلي يكفـرون جماعة الجزأرة ويتهمونهم بـالمحاباة والركون للسلطـة الظالمة، بينما اتخذ أصحـاب المفهوم الجزأرة من مـدرستهم المرسلـة إلى بن نبي، عنوانـاً لرفض فكرة الخروج المسلح منذ البداية .

ويقول أحـد الذين عـاصروا تلك الفترة عن قرب أن حـركة بـويعلي كانت بجرأتها وطـرحها الثوري السـابق والمستمد أسـاساً من نضال بـويعلي وجهاده الثوري إبان حـرب التحرير، طرحـاً جنونياً، بالنسبـة لجماعة التبليغ والسلفية الإخوانية، فتبرأ الجميع منها قبل أن يقفـزوا عام ١٩٨٩ لتبنيها، إمعاناً بتثمير هذا التبني على المستوى السياسي والإعلامي .

لقد عارض بويعلي أساس تجمع الجامعة المركزية عام ١٩٨٢ وكان لا يزال في طور بنـاء جهازه السياسي والعسكري والأمني، واعتبره تنـازلاً للسلطة التي لا ترضـخ سوى إلى لغة الـرصاص، ويقـال بأنّ الشيخ عباس مـدني والشيخ أحمد سحنون أرسلا إلى بويعلي موفـداً لتحصيل موافقته وتأييده للتجمع الذي جرى التحدث بشأنه ولكن بويعلي رفض ذلك بشدة .

عمومـاً صحّت توقعـات بويعلي وزجّ بأصحـاب فكرة التجمع في السجن وعاد بويعلي إلى صمتـه المطبق ثم وزع المهام على أساس السرية الصـارمة بعد الإعلان عن تأسيس «الحركـة الإسلامية المسلحة» شهر كـانون أول ١٩٨٢ ثمّ قسمت الحركة إلى سبعة لجان يرأس كل منها «أميرا» .

وشكّلت لجنـة للشريعـة ترأسهـا «عبـد القادر شبـوطي» كما جـرى تعيين منصوري ملياني نائباً لـ «أمير الحركة» الذي أصبح «مصطفى بويعلي» الرجل الذي ظلمـه الجميع، ثم ادّعوا بأنهم ممثلـون لخطه وسرعـان ما تبرأوا منـه إبان

حملة العـام ١٩٩٢ بعدما غصب حق الجبهة الإسـلامية للإنقاذ بتـولي السلطة بلا منازع .

انتظر بـويعلي عامـان يخطط بهما ويرصـد ويخترق أجهزة الـدولة وفي نفس الوقت يهيء السبل اللوجستية للتزود بالسلاح .

وفي العـام ١٩٨٤ أعيد تشكيل هـرمية الحركـة بهياكل تقليـدية اعتمـدت خلال حرب التحرير فقسمت الجزائر إلى عشر ولايات يرأس كل منها والٍ يوزع المهـام بالاشتراك مع الأمير العـام الذي راح يقلل من اتصـالات أمراء المنـاطق ببعضهم البعض ويشرف بشكل مباشر على كل ولاية بمساعدة واليها .

وبدأت العمليات لمدة ١١ شهراً قبل أن تكتشف السلطة الجهة التي تقف وراء هذه العمليات .

ففي شهـر آب ١٩٨٥ هاجمت مجمـوعـة مسلحة بقيـادة بـويعلي مدرسـة لتدريب أعوان الأمن جنوبي غـربي العاصمة ، بهدف الاستيلاء على السلاح ، خطأ تقني بسيط أثنـاء العمليـة سـاهـم بقتل أحـد أعضـاء المجمـوعـة التي اشتبكت مع تعزيزات عسكـرية ضخمة استقدمت إلى المنطقـة . وبالرغم من انسحاب المجموعة واختفائها في منطقـة جبلية وعرة ، إلا أنّ القتيل كان طرف الخيط الذي تحركت على أثره أجهزة الأمن لتكتشف الحركـة وتعتقل عدداً هاماً من أعضـائهـا النـاشطين بعـد سنتين من البحث المتـواصل وعمليـات زرع المخبرين ورصد نشاطات الحركة ، جمعت لها الدولة الجزائرية كل قدرتها الأمنية وبعد تفكيك مجمل الشبكـات بدأت المطـاردة الكبرى واستمرت سنة وثـلاثة أشهر متـواصلة ليلاً ، نهاراً ، في العـاصمة ، والجنوب الجزائري ومنطقـة الجبال على الساحل الشرقي ثم في العاصمة من جـديد حيث استدرج بويعلي الى فخ كان بطله أحد أعوان الأمن ، ذي الاتجاهات الإسـلامية الظاهرية وربح الأمن الجزائري المعركة ، ففي الساعة الحادية عشرة من ليل ٣/ كانون الثاني/ ١٩٨٧ ، صرع مصطفى بويعلي أجرأ وجه إسلامي للثورية الجزائرية المسلحة .

في هـذه الليلة حملت الأخبـار «نبأ قتل وحـدات الأمن للإرهـابي مصطفى

بـويعلي» أغلـب البيـوت أصيبت بـالصـدمـة. وخيم الصمت الثقيل على العاصمة الجزائرية.

فبويعلي كان من قدامى مجاهدي الثورة الجزائرية الكبرى، صاحب ماضٍ نظيف، وسجل نـاصع لا يزال عـالقاً في أذهان الجزائريين، بكى بعـض أبناء شهداء حـرب التحرير على رجل كـان يشملهم برعـايته وعطفه وحنـانه، وفي أحد بيـوت حي القبة أفقر الأحياء في العـاصمة أرملة وابن أكبر سمح لـه بعد ستة أشهر من الحجـز الإجباري بمغادرة ثكنته العسكرية، وستـة أولاد عاشوا سنة كـاملة من الإقامة الجبريـة. إنه بيت الشهيد مصطفى بـويعلي، المناضل الذي انقلب على المؤسسة الحاكمة فغدا طريد عدالتها الانقلابية.

والمجاهد الذي اصطـدم بمراكز القوى، عندما قـرر ترشيح نفسه لمنصب النيابة في المجلس الوطني الشعبي (البرلمان).

والرجـل الذي طـرد من جبهة سـاهم بزرع غـرستها على شعـارات نوفمبر ١٩٥٤ ثم فوجىء بها تتحول إلى مدرسة لـلاشتراكية تأوي ديناصورات تقتات عن أثداء جماعة المافيا.

في هذه الليلـة بالـذات ظهرت مقدمـات الثورة البركـانية التي حصلت في أوكتوبر ١٩٨٨. تجلى التبـاين الخطير في المجتمع السياسي الجزائري، بين من شارك وضحّى فأسقط في قاع المجتمع السحيق بدون أي حقوق ولو معنوية.

وبين مَن تسلل من بارونات الصالونات وأمسك بنـاصية الدولة وبهياكلها بعد عودته من منفى اختياري في فنادق أوروبا وبعض الدول العربية، ليقطف الثمار النـاضجة بعـدما أينعت ثـورة التحريـر استقلالاً عـزيزاً عنـوانه مليـون ونصف مليون شهيد.



الحجاب في الجامعة

معقل الحركة الاسلامية التاريخي الذي احرج بن بلا وبومدين وبن جديد

السلطة تترنح

زيارة واشنطن عام ١٩٨٥ ، كانت البداية ، لقد استطاع الرئيس الجزائري الشاذلي تمرير مناوراته على الجميع ، وحصـل على فترة ولاية رئاسية ثانية ، ثم بدأ يرسي مشروعه الليبيرالي مطيحـاً برؤوس الاشتراكية في التكتل (الصناعي ـالعسكري) ،

بمـوازاة ذلك كـانت الـولايـات المتحـدة الأميركيـة تعمل بثقل وبسريـة شديدين على كسب الورقة المغاربية ، مستفيدة من أجواء الانفتاح بين الشرق والغرب والتـورط الفرنسي الكثيف في النشاد . كـان هدف ريغان من تعـزيز العلاقـات مع الجزائر واضحاً فهو يعمـل على مد الخيوط المتينـة داخل المنطقة المحرمة الفرنسية ، تمهيـداً لكسب الود الجزائري عبر جره إلى عقد الصفقات والمعـاهدات العسكـريـة وتثمير هذا الانفتـاح للقبض على المنطقـة المغاربيـة بأجمعها .

تقاريـر الاستخبارات تفيـد أن الجزائر أصبحت عام ١٩٨٥ سـادس دولة مستـوردة للسلاح في العـالم ، إذاً فـلا بد من تعـزيـز العـلاقة ببعض السـلاح الأميركي وهكذا كان .

في الجزائر كـانت الجبهـة الحاكمـة تموج بصراعـات فتحت على كـافـة الاحتمالات ، آخذة بالنفاذ إلى الشارع .

فـزيـادة على أنها تعيش مـرحلـة انتقـالية في سيـاستهـا العليـا ، فـالـواقع الاقتصادي على الأرض يترنّح وينـذر بتداعيات خطيرة ، لقد تـراجعت الطفرة

النفطية لتئن تحت وطأة الديون المتراكمة والاختلاسات الكبيرة، وسجلت وزارة المال هروباً لـ ٦١ مليار دولار.

فيما راح نادي باريس يتشدد في إعادة جدولة الديو ن.

يعود بن جديد من واشنطن محملاً بعقد عسكري ضخم وشروط اقتصادية لا تعد ولا تحصى رأسه يضج بالأفكار المشوشة فقد كانت الشروط الأميركية قاسية بعض الشيء ماذا يفعل؟ ساعات من التفكير، ثم يصدر القرار، توجهه الشخصي بالتزام المخاطرة والدفاع حتى الرمق الأخير.

بدأ الشاذلي بعمليات الاستطلاع، ودراسة الاحتمالات وتدقيق الحسابات، وللتيقن من الوضع كلّف جهاز المخابرات بإجراء عملية استطلاع شاملة ودقيقة لآراء مراكز النفوذ في الحزب الحاكم، ولم تمض أيام حتى كان أمامه ملف كامل عن أدق تفاصيل الموضوع.

أخذ بن جديد يعقد لقاءات متعددة يومياً مع هيئة مكتبه ومستشاريه تتخللها مشاورات طويلة ومناقشات حامية، ثم درس الخيارات والبدائل وطلب من رئيس ديوان الرئاسة كشفاً أولياً بالموالين والمعارضين لفكرة الانفتاح على واشنطن، وأمر بعدم استقبال أي مسؤول في الجبهة قبل استشارته (الشاذلي) شخصياً، المشكلة الأخرى التي كانت تشغل تفكير بن جديد هي حقيقة الموقف الفرنسي من الزيارة، فكل معطياته المعلوماتية تؤكد بأنّ باريس تبدي قلقها من تطور العلاقات الأميركية ـ الجزائرية ولكن هناك مجال للتأكد أكثر.

فيقرر إرسال موفد سري إلى باريس لتطمينها. ويكلفه بدراسة إتمام صفقة السلاح التي جمدها الجانب الجزائري عام ١٩٨٣.

كان الموفد حينها الجنرال العربي بلخير، الشخصية ذات العلاقات الواسعة مع حكومة باريس والذي كان يترأس تياراً قوياً في المؤسسة العسكرية الجزائرية.

نجح بلخير بترطيب الأجواء وعـاد محملاً برسالـة دعم فرنسية كانت كـافية للشاذلي الذي استعد لمعركة كبيرة داخل جبهة التحرير الوطني .

وكوفىء بلخير بتعيينـه مديـراً لديوان الـرئاسة ، حيث وضعت أقـدامه على سلم الهرم المتصاعد للسلطة . التي استطـاعت بعد ٧ سنين من استلام كرسي الرئاسة بانقلاب مفبرك كان بن جديد بطله الأول والخفي .

الساعات تقفـز بسرعة مخيفة والمواجهة تقترب ، فيعلن الـرئيس الشاذلي بن جديد بصفته أميناً عاماً للحـزب الحاكم عن عقد مؤتمر استثنائي في كانون أول ١٩٨٥ ، لمناقشة بعض التعديلات الدستورية والإضافات على نصوص الميثاق الوطني الذي أقـر عام ١٩٧٦ ، ولدراسة الخطة الاستراتيجية العـامة للدولة بما يواكب أجواء الوفاق الدولي والتحولات الإقليمية في المنطقة . .

أيام وتكتمل الاستعدادات الحزبية والسياسية «للمؤتمر المعركة» الذي تحدد موعده النهائي في ٢٧/ ١٢/ ١٩٨٥ .

استبق الوسط المقرب من النظام النتائج ، وأخذ يسرب تقارير عن الفحوى الحقيقية لعقد المؤتمر الاستثنائي في هذا الظرف الحساس بالذات .

وبدا للتيار البومـديني أن استحقاق السابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٥ يعني حركة التفاف واسعة على الرموز الباقية من هذا التيار وتنحيتها بالكامل .

ونتيجة لضعف التيار البومديني بعد إقالـة العديد من أقطابه ومنظريه ساد الصمت في صفوفه والتزم العديد من قيـاداته السرية المطلقة بعد ورود إشارات عن تململ في صفوف الجيش .

عمومـاً كانت الأجهزة التي تهيمن عليهـا الرئاسة تديـر الأزمة على جبهتين ميدانها الصحافة الحكومية .

فعلى الجبهـة الأولى لعب الإعلام لعبـة تضليل الرأي العـام وجره مـرغماً إلى التصفيق لما قـد ينتج عن المؤتمر الاستثنـائي للحـزب ، من «إقرار للتـوجهـات الجديدة ، في ميـادين الانفتاح الليبيرالي الاقتصادي والسيـاسي الذي سيجلب

للشعب الرخاء والخير الوفير. من خلال العلاقات الجديدة المهمة مع الولايات المتحدة الأميركية»، إلى «إرسائه لمشاريع التخصيص التي وضعت بالتعاون مع خبراء الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأميركية، وأهمها العقد المقترح بشأن شركة سوناطراك النفطية المتعددة الميادين بحيث تصبح الجزائر عام ١٩٩٠ منْ أوائل الدول المصدرة للغاز في العالم».

وعلى الجبهة الثانية فتح الكتاب والمعلقون السياسيون الجزائريون النار على التجربة البومدينية في عملية واضحة لتعريتها ونقضها من الأساس، أخذت الأقلام تنظم مناظرات يومية حول السياسة الرئاسية الجديدة على المستويات الاقتصادية والإدارية ومقارنتها باشتراكية بومدين ورأسمالية جهاز دولته الشديد البيروقراطية، التي فشلت فشلاً ذريعاً في تطبيق السياسات التنموية وخصوصاً سياسة التصنيع الثقيل وأهملت الزراعة تحت شعار الثورة الزراعية، صارت وسائل الإعلام الجزائرية محطات لطرح الآراء والآراء المضادة بهدف تهيئة الساحة والرأي العام لمناخ التغييرات التي بدأت أصلاً قبل المؤتمر بشهور.

ما يحضر له كان لإقرار التغييرات فقط، فخطة الرئاسة نجحت بشكل منقطع النظير في القاعدة الحزبية وحصل الرئيس الشاذلي على موافقة ضمنية كاسحة في صفوف الناصرين وهذا ما فرض نفسه على المترددين من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الذي أبلغوا الأمانة العامة عدم ممانعتهم للبرنامج الرئاسي مهما كانت اتجاهات الرياح داخل قاعات المؤتمر.

فحدّد الرئيس الشاذلي موقفه النهائي من التيار البومديني، بعزله عن القرار قبل البدء بأي مناقشة حزبية عامة لدى الإعلان عن افتتاح جلسات المؤتمر، ولكنه أعطى هامشاً قصيراً لحوار تيار العسكر داخل المكتب السياسي خوفاً من مفاجأة سلبية شديدة التأثير وهذا ما حصل. ففي ٢٦/ كانون أول/ ١٩٨٥ أذيع بيان في الصحافة، عن تدهور مفاجىء في صحة محمد الشريف مساعدية مسؤول الأمانة الدائمة في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني والمسؤول الحزبي الأول الذي يدير جلسات المؤتمرات، وذكر البيان المذكور أنه

جرى نقل مساعديه على عجل إلى أحد مستشفيات سويسرا حيث ستجرى له عملية جراحية عاجلة لاستئصال المرارة . .

حدث ذلك قبل المؤتمر الاستثنائي بساعات فتعطل انعقاده بصورة طبيعية بغياب المسؤول السياسي المباشر عن الجبهة .

النتيجة ، قفز التيار البومديني وتيار العسكر ليطبقوا على عنق الرئاسة التي أخطأت في التقويم واستعيض عن المؤتمر بآخر قصير وسريع خرج بقرار واحد وهو إحالة كل الصلاحيات إلى المكتب السياسي وتفويضه تفويضاً عاماً باتخاذ التدابير المناسبة ، هنا فقط فشلت لعبة الشاذلي واستطاعت المخابرات العسكرية خداع المؤسسة الرسمية الحاكمة وطارت لائحة التعديلات الداخلية بأجمعها ، لتدخل الجزائر من جديد في حرب الأجنحة تحت قبة المقر العام للحزب الحاكم الوحيد ، مهددة بانفجار لا عهد للجزائرين به أبداً منذ حرب الاستقلال .



اسلاميون يشيرون الى السماء في مسجد القبة : الشهيد بو يعلي لم يمت

من يأكل ثمار الشجرة

انفجار التعددية

صبيحة الرابع من تشرين اول اكتوبر١٩٨٨ ، إنفجر العنف ، ترنح النظام ولم تستطع جبهة التحرير ضبط الشارع ، فنزل الجيش ليغطي ما خبأه الجميع .

الجبهة الحاكمة فقدت جمهورها فهي في واد وشبابها في«باب الواد»حيث الخطب النارية الثورية للإمام الشاب علي بلحاج .

ما إن سقط اول فوج من القتلى حتى تأكد للجميع ان جزائر الثورة خسرت كل ميراث«نوفمبر١٩٥٤»بإختصار فقدت كل شيء .

ولكن ما الذي فجر العنف؟أهي قرارات رفع سعر الخبز؟أم هي صراعات الحزب الحاكم؟او تعدد وتناقض تيارات السلطة من عسكر وفرانكفون وليبيراليين وعروبيين؟

لم تجد هذه الاسئلة أجوبة بعد وستبقى لغزاً محيراً حتى للعارفين ببواطن الكواليس الجزائرية والمطلعين على خفايا اسرارها .

بعضهم قالوا انه تدبير من جماعة فرنسا«التي استبقت خطة رئاسية بضربها ، بعدما استطاعت ضرب تيار بومدين ومحاصرته» ودليل هذا البعض على ذلك ، إنفجار احداث «أكتوبر١٩٨٨» بعد إقفال مدرسة ديكارت أقوى معاقل فرنسا التعليمية الثانوية ، ومركز إعداد النخبة السياسية في الجزائر.

واستبعد آخرون البصمات الفرنسية على الاحداث ، قائلين أن الشاذلي الذي يتكل على استخباراته بشكل كبير هو الذي أوعز بتفجير الوضع ، واستندوا في

تقـويماتهم على الفـوضـويـة المنظمـة التي انـدلعت فيهـا الاحـداث وانتشرت، مـؤكديـن ان هدف الشـاذلي من كل ذلك كـان ينصب على تفجير جبهة التحرير بأجمعها في صراع الرؤوس والتيارات .

بينما يرفض البعض الثالث القولين ويشير الى أن الاحـداث جاءت عفوية ولكن إستمرارها و إتساعها كان منظماً و إستفادت الحركة الاسلامية من أجوائه لتضع يدهـا على جرح المؤسسـة الحاكمة ونقطة ضعفهـا الأساسيـة وهي عدم وجـود مجتمع سيـاسي حـزبي حقيقي، يحصن تعـدده إستقـرار الجزائر، منـذ الاستقلال .

ولكن كل هذه الآراء تسقط امام عدة مؤشرات منها أن النفوذ الفرنسي كان نخبويـاًولم ينجح تعبويـاًفي ظل ميراث الثورة التحريـرية وتحكم ذكـرى مليون ونصف مليون شهيد بعقول المواطنين الجزائريين .

أما مخابرات النظـام فإنها كانت تخضع وقتها للتيار العسكـري الذي تقرب منه الرئيس الشاذلي عام١٩٨٧ وتحصن بـه في مواجهة العواصف الحزبية، وكل الـدلائل الحسية تشير الى ان العسكـر تحرك بكل أجنحتـه لسحق الانتفاضـة الشعبية وكان السبب المباشر بإسقاط المئات من القتلى . ولم يثبت الرأي الثالث بقوة نظـراً لمعارضة إتجاهـات إسلامية متعددة لأحـداث اوكتوبر ومنهـا جناح التبليغ والـدعوة الـذي رأسـه الشيخ احمد سحنـون أكبر علماء الدين إحترامـاً وتأثيراًفي الجزائر، وجنـــاح الجزأرة الـــذي كـــان في واجهتـــه الشيخ محمـــد السعيد، فضلاً عن مـوقف الشيخ محفوظ النحناح الغائم آنـذاك والذي احتج بعد ذلك على تحول الإنتفاضة عـن مسارها و إتجاه بعض الجماهير الى عمليات النهب .

مهما يكن الصاعق الـذي ولد الانفجار فإن هناك عدة مـؤشرات تفيد بأن الاحداث كانت ستتطور منطقياً هكذا، ولو لم يتدخل احد في اخراجها .

لقد اعترف الرئيس الشـاذلي صراحة في الرسـالة المتلفزة التي وجهها في نهاية «ثورة أكتوبر ١٩٨٨» الى الشعب الجزائري، بوجود «نقائص وثغرات في الحزب

و الدولة أملت العجز عن تلبية المطالب الشعبية، الاقتصادية والاجتماعية».

هذه الجملة الصريحة جداً في الخطاب الرئاسي الطويل، والشفافي، كانت عملية علنية لنشر الغسيل الوسخ وتسليط الضوء لأول مرة عن ترهل الحزب والدولة معاً، ولكن لماذا قدم الرئيس الشاذلي عبارة «الحزب» على «الدولة» عندما جلس على كرسي الإعتراف في قصر «الغولف» ومقر رئاسة الحزب والدولة معاً.

الجواب بسيط وهو ان الرئيس الجزائري بدأ يلمس جدية التحولات العالمية التي رافقت الإشهار الدولي «للبيريسترويكا» وتحول السوفيات من لاعب نفوذ دولي نشيط الى دولة تسحب مظلتها عن معظم دول العالم الثالث وتهيء الأجواء لاعلان استسلامهافي الحرب الباردة، وتخلي مساحات واسعة لتصبح مناطق فراغ استراتيجي وسقوط ايديولوجي فيما لو كانت بعض هذه المساحات دولاً تتبنى الخيار الاشتراكي في الحكم.

وجد الرئيس الشاذلي ان «انتفاضة أكتوبر٨٨»كانت فرصة على طبق من ذهب تفسح المجال امام مشروعه الليبيرالي ليقفز على الإشتراكية ويخنقها بلا إحتجاج ولا معارضة مجيراً دماء أبناء الشعب التي سالت بغزارة ولمدة أربعة ايام لمصلحته بدهاء. فالاحداث و السخط الشعبي العارم الذي ذكى خطرها، كانا نتيجة حتمية لإخفاق التجربة الإشتراكية وعدم شموليتها وإخفاقها بتلبية طموحات المواطنين الجزائريين، لقد زادت الهوة الإجتماعية عمقاً وبدأ الشعب يعاني بصورة حادة من الفقر والجوع، وسجلت دوائر الشؤون الاجتماعية أكثر من مليوني عاطل عن العمل قبيل الاول من تشرين الاول أوكتوبر ١٩٨٨.

إعتبر خبراء الشؤون الجزائرية في المصارف الأروبية الكبرى ان الاقتصاد الجزائري كان يعاني قبيل الانفجار من تدني أسعار النفط ومن فوائد دين باهظة مما جعل جهود التقشف المطبقة في السنوات التي سبقت العام١٩٨٨غير ذات جدوى بسبب الانفجار السكاني.

إحدى الخبيرات في مصرف فرنسي كبير حاولت وضع اللوم على الجزائريين عندما اكدت لوكالة الأنبـاء الفرنسيةفي٧/ ١٠/ ١٩٨٨«ان النمو السكاني هو المشكلـة الكبرى التي يواجههـا هذا البلـد »ورأت انه«ليس هنـاك اي حل في الافق لأسباب ثقافية ودينية!».

وكالـة الأنباء الفـرنسية أوردت هـذا الكلام في تحليل للـوضع الإقتصادي والإجتماعي الجزائري في اليوم الثاني «لإنتفاضـةأكتوبر١٩٨٨»ولأهمية التحليل التاريخيـة أورد مقاطع منـه تعميماًللفائدة هذا نصهـا : (. . . والرهـان الحيوي للجـزائر هـو ان تحاول الإحتفـاظ بنمـو إقتصـادي يسـاوي على الأقل النمـو السكاني الـذي ما زال يفوق٣٪سنـوياً، لكن عندمـا لا يزيد النمـوا١٪كما هو الحال عام١٩٨٧فلا تـزداد نسبة البطالة بين الشبـاب بسرعة فحسب بل أيضاً ينخفض اجمالي النـاتج القـومي للشخص وتفيد أرقـام لم تنشر بعـد عن خبراء دوليين أن إجمالي النـــاتـج القـــومي للشخـص هبط مـن ٣٢٠١ دولاراً عام١٩٨٦الى٢٦٨٩ دولاراً عام١٩٨٧.

ورأى رجال الإقتصاد في المصارف أن الجزائر تواجه على المدى القصير مأزقاً قد يدوم حتى بداية التسعينات، ففوائد الدين باهظة حالياً وتمثل حوالي نصف إيرادات التصدير.

. . . وأكد إختصاصي في شؤون المغرب في احـد المصارف الفرنسية ان لجوء الجزائر بشكل خاص الى خفض وارداتها أثّر على طبقة مـدينة متوسطة إعتادت أن تعتمد مستوى معيشياً بات يفوق إمكاناتها الحالية).

إذاً أصبـح المجتمـع شريحتين وانهارت الشريحة الــــــوسطى لتلتحـق بالفقراء، فغدا المواطن الجزائري منتم إمـا الى شريحة غنية للغاية تتحكم في ادارة ومقـدرات البـلاد تعـززها مـواقعهـا في الحزب والجيش والمؤسسـات و الهيئـات الحكومية.

وإما الى شريحة أخـرى يشاركـه فيها ٩٦٪ من الجزائريين، شريحة مطحـونة فقيرة تعيش تحت درجة الفاقة والعوز.

تشكلت نتيجة لذلك احـزمة بؤس عديـدةحول المدن الكبيرة تفتقد لأدنى درجات العناية العامة، مما حرض على الانفجارالدموي الكبير.

في أكتـوبـر ١٩٨٨ كـانت السلطـة السيـاسيـة هي الهدف من مـوجـة الإحتجاجات الصاخبة التي عمت البلاد، فقـد كانت المؤسسات العامة اكثر المؤسسات الجزائرية عرضة للحرق والتكسير والخلع وحتى النهب.

لقد اتخذت الحكـومة الجزائريـة إجراءات إقتصـادية على حسـاب الفئات الأكثر فقراً والأكثر تضرراً في المجتمع.

ورد المتظاهرون بتدمير و إتلاف مئات المؤسسـات الحكومية ورددواهتافات متشابهة: «صار الرغيف بطاقة هـويتنا» و«ليس بالرغيف وحده يحيى الإنسان» فـرد أصحـاب الآذان في المؤسسـات الحاكمـة بـإنـزال لـواء ابنـاء الشهـداء مزوداًبأوامر واضحة، إطلاق النـار على اي تجمع او تظاهرة بدون اي إنذار، فيما التعليمات الشفهيـة العليـا كـانـت تتلخص بـالجملـة التـاليـة: «إسحقـوا المشـاغبين»وكانت المغـامـرة قاسيـة جـداً فقـد تحرك الجيش بعد فـوات الأوان وبعـدما دخلت القـوى السياسيـة المحظـورة على الخط لتدير الإحتجاجـات الفوضوية وتحولها الى إشارات بالغة الخطورة والوضوح.

اذاً فالإنفجار ولد التعددية والتعـددية قضت على جبهة التحرير وحكمها المنفرد الى الأبـد فقد صعدت الإتجاهـات السياسيـة المحظورة من تحت الأرض لتفرض شرعيتها تحت مظلة شعب خـرج الي الشوارع وفرض منطقه، ولكن من يحمي الجيش وهو الـذي قتل ٦٠٠ جزائري في اربعـة ايام ومن يضمد جـروحه البليغـة التي احـدثها صـدامـه الأول مع الشعب الـذي فضل الجيش التراجع لإستعادةلحمته التي كادت ان تنشطر الى أشلاء وفتح ملف المؤسسة العسكرية على مصراعيـه، واخـذ نجم الجنـرال خـالد نـزار بـالصعـود مع أفـول شمس بلهوشات، وبن لوصيف ولخذيري الذين نحوا بصمت.

لقـد غـاب الجميع عن السواجهـة وانسحبـوا ليسترجعـوا بعضـاً من قوتهم، فأوحى السكوت ان الجزائر كلهـا تراجع حساباتها السيـاسية وخياراتها

المستقبلية .

ولكن الأمـر على الساحـة الإسلاميـة كـان غير ذلك فقد بعثت الصحـوة السياسية الاسلامية وانتعش الحلم من جديد .

استطـاع الإسلاميـون بجـرأة وبراعـة تـوظيف«احداث اكتـوبـر» سياسيـاً وتحويلها من مســار الفوضى العارمـة الى حدود التنظيم . دخلوا في اليـوم التالي للأحداث بقـوة وقدموا للمجتمع السياسي الجزائري ، البـديل الأجرأ والأقوى والأكثر تنظيماً .

تصدت رابطـة الدعـوة(التي جمعت كل تيارات الحركة الإسـلامية)لـلأزمة وبهدوء أطفأتها بعدما صدرت عدة بيانات كانت بمستوى الحدث .

وظهر رجـلا جبهة الإنقاذ القويـان ليكشفا عن برنـامجهما السياسي قبل ان يستفيق الجهاز الحاكم من وقع الصدمة وتميزا عن رابطة الدعوة بنزول انصارهما الى الشارع وبقـائهم فيه حتى النهايـة ، لقد نـزل الاسلام السياسي الى الســاحة وطلق السرية حتى حين .



٦/ اكتوبر/ ١٩٨٨ : العنف ينفجر، والنظام يترنح فينزل الجيش لتسقط الدماء بغزارة

رحلة الولادة

في مسجد السنة بمنطقة باب الواد أفقر أحياء العاصمة الجزائرية وعلى بعد أمتار من مقر الحكومة، أعلن الشيخ علي بلحاج في خطبة الجمعة الأولى بعد أحداث أوكتوبر، أمام ١٥ ألف مصلٍ، أول برنامج سياسي للمجموعة التي قدر لها أن تؤسس الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مستهلاً حديثه بالقول: «أن الجزء الأكبر من مشاكل البلاد الحالية ناجم عن عدم تطبيق الشريعة الإسلامية».

ثم وجه كلامه للسلطة وكأنه يعكر الصمت الذي يلف البلاد: «لا تقولوا إن الشعب استكان ولا يحتاج سوى إلى الخبز، ليس الخبز هو كل ما نريد، إننا أحياء ونريد الدفاع عن حقوقنا في مواجهة السياسة الحالية للسلطات التي تقف على قدم المساواة مع الاستعمار القديم،» ثم مضى ليحذر «... إن هذه السياسة خاطئة، أثارت التناقضات بين مختلف فئات الشعب إذ أصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً، إنها سياسة لا تنبع من الشعب الذي رفع صوته أخيراً للتعبير عن ألمه وأعلن أن ساعة التغيير قد حانت». ودقّت ساعة الحقيقة.

فبعد خمسة أسابيع من هذه الخطبة قال ٩٢٪ من الشعب الجزائري «نعم للتغيير» وبدأ المراقبون يحصون النتائج السياسية لانتفاضة أوكتوبر، لقد قضت على حكم جبهة التحرير الوطني المطلق وأجبرتها على التراجع والتخلي عن بعض الصلاحيات التنفيذية، كما أمنت الانتفاضة للوبي الأميركي في الجيش

انسحاباً مشرفاً لإعادة هيكلة قواته وأركانه، وركزت هذه الانتفاضة سلطة اتخاذ القرار في يد رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية الذي نجح بدوره بتجديد رئاسته للمرة الثالثة. انفردت الحركة الإسلامية بالصدارة وبدأت بمعركة البناء الشرسة.

خرجت دعوات تنادي بتشكيل هيئة سياسية إسلامية فأقرت رابطة الدعوة كندوة حوار دائمة بين التيارات الإسلامية وترأسها الشيخ أحمد سحنون وضمت بين أعضائها الشيوخ «التيارات» عباسي مدني، محفوظ النحناح، علي بلحاج، محمد السعيد، وعبد الله جاب الله، سحنوني، بن عزوز، عبد الباقي. لكن الوفاق بين قادة الاتجاهات الإسلامية لم يطل، فانفجر صراعان جاوزا بحدودهما مجتمع الدعاة لينتقلا إلى الشارع الإسلامي.

فلم تكد تمضي الأسابيع الأولى على تاريخ تأسيس الرابطة حتى تفجّر صراع عنيف بين الرأسين الكبيرين، «مدني ونحناح». ثم تلاه مباشرة صراع أخطر بين «بلحاج والسعيد» فرزا التيارات السياسية الثلاثة الكبرى داخل المجتمع الإسلامي حماس، جبهة الإنقاذ، والجزأرة التي عملت تحت شعار «الجمعية الإسلامية للبناء الحضاري».

فالصراعان كانا وليدَيْ غياب «قيادة» وعدم «تبلور منهج» في العمل السياسي الإسلامي.

الشيخان مدني ونحناح كانا المخضرمين الأساسيين على المستوى القيادي الإسلامي ويختلفان منذ العام ١٩٨٢ على القرار الإسلامي، فمدني يعتبر التوجه الإخواني العالمي مضيعة للجهد وحرقاً للطاقات الإسلامية الجزائرية ويصرح بشكل دائم «هل يمكن مقارنة الفيل بالنملة» في وصفه لمشروع نحناح، أما الأخير فيحتج على مدني «لفوضوية الانشقاق الجزائري وخطره على مستقبل الحالة الإسلامية» ويرد مدني عليه بالقول: «إننا الآن في مواجهة مع السلطة وينبغي استعمال كل الأسلحة بما فيها تلك التي سببت لنا هذه النعمة ويقصد «التعددية».

وعلى جبهة أخرى ينشط الشيخ علي بلحاج ويرفض دعوة الاستكانة التي

وجهها الشيخ محمد السعيد، فيرد عليه الأخير بحملة عنيفة يعارض فيها فكرة الخروج لعدم أهلية قطاعات واسعة من جمهور الحركة الإسلامية في ممارسة العمل الحزبي، فيبادر علي بلحاج إلى سلسلة اتصالات مع دعاة الجزأرة وكوادرها في الشرق الجزائري تمهيداً لبناء حزب يضم كل الدعاة، فيسارع «السعيد» إلى اتهام بلحاج بالعمل على شق الصف الإسلامي وتضليل الدعاة، مما يفتح مواجهة جديدة بين السعيد ومدني الذي يتدخل لصالح بلحاج وتكر سبحة الاعتراضات، عندما يتدخل الشيخ عبد الله جاب الله معارضاً هيكلة أي نشاط إسلامي يخرج عن إطار الدعوة والسرية، ويكشف الشيخ أحمد سحنون عن موقفه لأول مرة مطالباً الجميع بالانتظار طالما لم تعلن السلطة بعد عن السماح دستورياً بتأسيس أحزاب وجمعيات سياسية.

كل هذا كان يجري في الوقت الذي كان فيه التيار المسلح الذي عاد لينشط بزعامة «الشبوطي» يتهم الجميع بالعمالة والتخريف لأنهم رضوا بمهادنة السلطة غير الشرعية.

ساهم التوتر على الساحة الإسلامية ببلورة فكرة حزب يجمع كل الدعاة والمناصرين الذين يتوقون إلى العلنية، وعلى رأسهم الشيخان عباسي مدني وعلي بلحاج.

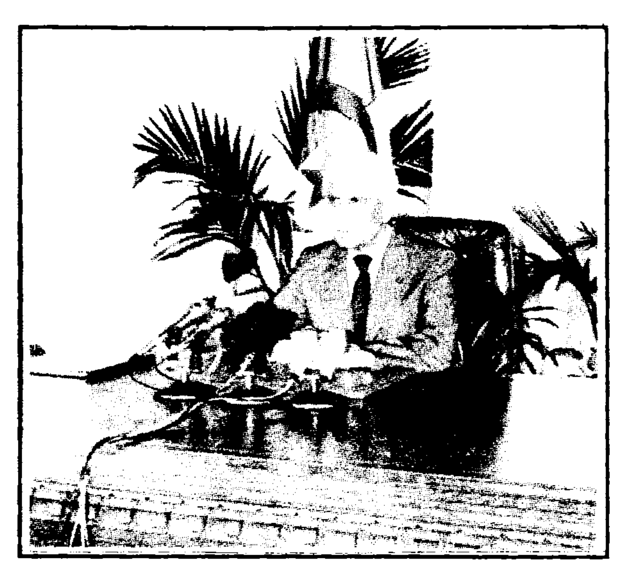
واكتملت لأول مرة القيادة والفقه والقاعدة الواسعة، برز ركنا القيادة في صفوف الدعاة عبر تركيبة فريدة من نوعها، وهي شعبية ونجومية بلحاج ذي المستوى الفقهي الجيد، وخبرة وديناميكية، وبراعة مدني السياسية وبقيت ثغرة كبيرة لم يستطع هذا التشكيل السياسي تجاوزها وهي عدم وجود مجموعة متجانسة من كوادر الصف الأول، فبقيت الجبهة بلا مجلس تنفيذي دائم حتى حلها بعد انقلاب ١١/ ١/ ١٩٩٢.

في التاسع عشر من شباط ١٩٨٩ أكملت لجنة صياغة مؤلفة من الشيوخ: علي بلحاج، عباسي مدني، بن عزوز، سحنوني، مراني، فقيه، إمام، جدي وعبد الباقي، وضع مشروع البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ، على ٣٦ صفحة فولسكاب.

وبعد يومين فجر مدني وبلحاج قنبلتهما في مسجد القبة وأعلنا في ملتقى جمع كل الدعاة عن عزمهما وبعض الإخوة على تأسيس حزب يجمع كل الدعاة «على قاعدة تأطير القاعدة ومواجهة السلطة والسير بهذا الحزب نحو تأسيس دولة إسلامية».

اندلعت أزمة بين معارضي فكرة العلنية وبين التشكيل الذي صمم على المضي بالإعلان عن أول حزب سياسي إسلامي في تاريخ الجزائر، وقبل يومين من هذا الاستحقاق فشل آخر اجتماع للم الشمل دعا إليه الشيخ أحمد سحنون، وخرج الجميع متجهمي الوجوه فيما اكتفى الشيخ عباسي بالقول: «موعدنا بعد غد».

في السابع من آذار ١٩٨٩ الموافق ٢٩ رجب ١٤٠٩. دعت الهيئة المؤسسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ الصحافيين إلى مؤتمر صحفي حضره حشد من المراسلين المحليين والأجانب إضافة إلى الشيوخ: مدني، بلحاج، سحنوني، بن عزوز، فقيه، مراني، إمام، وعبد الباقي الذين أعلنوا عن ولادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقدموا مشروعاً سياسياً مركزاً ومختصراً، يؤكد أن الحركة الإسلامية الجزائرية بلغت السن القانونية التي تؤهلها للتأطير والخروج إلى العلنية. وقبل مناقشة المشروع السياسي الذي قدمته الجبهة، لا بد من الاستطراد قليلاً للتساؤل عن الرجل الغامض الذي برز بقوة واختفى بسرعة وبصمت دون أن يشير أحد إلى دوره وموقعه في مرحلة تأسيس الجبهة فالشيخ عبد الباقي وهو رجل ستيني العمر كانت له اليد الطولى في معركة ولادة الجبهة وكان من الوجوه المؤسسة بل كان يقدم ترتيباً على الشيخ بن عزوز زبدة الذي يعتبر مؤسس الجبهة في الملف الرسمي الذي قدم لوزارة الداخلية وحصلت الإنقاذ منه على الترخيص، أين ذهب الشيخ عبد الباقي لا أحد يعلم إلا بعض المقربين جداً من المؤسسين الذي يقولون أن الشيخ ابتعد من الواجهة بعد إعلان التأسيس مباشرة وبقي يمارس عمله الدعوي والتربوي في صفوف مريديه الذين انضموا بأجمعهم إلى صفوف الجبهة علماً أن الشيخ كان ولا زال أحد أئمة المسلمين الجزائريين في فرنسا.



١٢/ اكتوبر/ ١٩٨٨ : الشاذلي بن جديد على كرسي الاعتراف ، السلطة تتراجع

حرب في مؤسسة القرار

اعتبر المسؤولون الجزائريون نتائج استفتاء ٢٣/ ٢/ ١٩٨٩ إطلاقا للديمقراطية ، تحت حكم قوي وجبهة ضعيفة ، فركزوا عملهم على إعادة تقوية الحزب الحاكم الوحيد وتفعيل تأثيره السياسي من جديد . ولكن السيف كان قد سبق العذل ، فالأقوياء يعملون بصمت على احتلال مكان بن جديد ، والطبقة الحاكمة انجرفت تحت نتائج الاستفتاء لتحاول حماية مستقبلها السياسي تحت عنوان «الجبهة لم تعد في عقل السلطة ، والواقع لا يجيز لها توجيه السياسة الحكومية» فنتائج الاستفتاء السياسية كانت أقوى من أن يعترضها أحد ، صوت ٩٢٪ من أبناء الشعب الجزائري بنعم لإطلاق التعددية ولإصلاحات سياسية شاملة .

ولم يمر أكثر من أربعين يوماً حتى كانت حكومة قاصدي مرباح قد أرست مشروع دستور جديد في ٥ نيسان ١٩٨٩ . اعتبر نقلة هامة في التاريخ الجزائري بعد الاستقلال . فلم تعد الاشتراكية أو حتميتها الإيديولوجية في الأدبيات الأساسية لقانون الدولة ، بل تم التأكيد على أن الإسلام هو دين الدولة وأن اللغة العربية هي لغتها الوطنية والرسمية ، كما شرعت عملية إتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات والأفراد بالتعبير عن رأيها بدون قيد . وصار الاحتكام إلى صناديق الاقتراع وسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديموقراطي وتعددي حر.

وسمح للصحافة والأحزاب بالتعبير عن آرائها السياسية ، وتخلى الرئيس

بموجب الدستور الجديد عن بعض سلطاتـه لرئيس الوزراء المسؤول بدوره أمام البرلمان وأصبحت السيـاسـة الخارجيـة والـدفـاع والأمن لأول مـرة بعيـدة عن السلطة المباشرة للرئيس.

رئيس الحكومـة المعين قاصـدي مرباح كـان أول من فهم معادلـة السلطة الجديـدة وخـاصـة على المستـوى التنفيذي، وحـاول اللعب بـاكـراً وممـارسـة صـلاحياتـه التنفيذيـة الموسعة، فأخطأ في تـوقيته المبكـر لحركة الالتفـاف على الشـاذلي بن جـديـد لأن الأخير استعاد ثقـة الشعب وتأييـده العـارم واقتنص تجديداً ثالثاً لرئاسته ،وغنم تأييداً جماهيرياً واسعاً لمشروعه الإصلاحي فلم يصمد مرباح أكثر من عشرة أشهر في حكومة ما بعد التغيير، وسقط أمام برودة تنفيذه لمشاريع التغيير الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مما أوقعه في قبضة الشاذلي الذي وجد فرصته الكبيرة للانتقام.

مـرة أخرى انتقم بن جـديد من قطـب عسكري سـابق، وأكد أنـه ينجح بمرونة ودقة في عملية الإطاحة بكل مَن أتـوا به إلى سدة الرئاسة. فبعد الثلاثي «يحياوي، إبـراهيمي وبوتفليقـة» جاء دور «مـرباح» رجل الملفـات وصاحب الدور الكبير في تنصيب بن جديد كخليفة مؤقت لـ «بومدين» وكانت النتيجة إسقاط «مرباح» من على قمة الحكم بالضربة القاضية الفنية وحرمانه من فرصة فرش الوسادة الحريرية والاتكاء عليها فوق أنقاض الشاذلي.

خلال مرض «بـومدين» الذي أدى إلى وفاتـه بدأ «قاصدي مـرباح» بوضع خطـة للـوصـول إلى كرسي الـرئاسـة بأكبر عـدد من الخسـائر داخل صفـوف القيادات القـوية في جبهـة التحريـر الوطني، والجيـش، وبعد خـلاف الأيام الأخيرة من عمـر «بومـدين»، جعل مـرباح ورثـة الرئيس الهواري السيـاسيين يغرقون في دوامة الخلافة الفعلية للراحل، وحصل على موافقتهم بتعيين مرشح الجيش كبديل مؤقت طالما أن الدخـان الأبيض لم يصعد من أروقة الجبهة وبقي الدخان الرمـادي شاهداً على اختلاف الأقطاب الثلاثـة (بوتفليقة، يحياوي، عبـد السلام) حـول الشخصية المؤهلـة لخلافة «بـومدين»، وتم الاتفـاق على

المرشح الوسط في المؤتمر الاستثنائي الرابع لجبهة التحرير، وهو العقيد الشاذلي بن جديد «أقدم ضابط في أعلى رتبة».

وغلب الظن أن العقيد الأبيض الشعر والآتي من وهران لن يصمد طويلاً، أمام الرؤوس الكبيرة المتصارعة.

ولم تمر سنتين على احتلال الشاذلي عرش خلافة بومدين حتى تبين للجميع **أن المذكور كان منتبهاً لكل ما يدور حوله وأخذ يستعد منذ اليوم الأول لهجوم** مضاد طويل الأمد مطيحاً بكل مَن استخفّ به وبمراكز القوى الرئيسية في الدولة والحزب حتى حطم ٨٠٪ منها قبيل أحداث أوكتوبر ١٩٨٨.

المعالجة الدراماتيكية للأحداث أسقطت حكومة «الإبراهيمي» رأس الحرس القديم في الحزب الحاكم وأطاحت بغالبية المتشددين.

وفي خطوة ذكية وبتوصية من جهازه الرئاسي كلف بن جديد، قاصدي مرباح برئاسة الحكومة التي ستشرف على عملية التغيير وتشرع الإصلاحات المقترحة، ضربة معلم، كانت كافية بتمرير كل الإصلاحات السياسية، فالأمان الذي يشيعه تكليف المسؤول السابق للاستخبارات، كان كاف لتحقيق كل شي، فمرباح يملك ملفات شخصية وموضوعية تكفي لإلحاق الفضيحة بكل مَن يعترض على سياسات وتدابير حكومته، باختصار أصبح الوسط المسؤول في الحزب والدولة الذي يخشى مرباح وملفاته طيّعاً لسياسات الشاذلي.

فشرعت التعددية السياسية بهدوء ونتيجة لذلك، سمي قاصدي مرباح خلال توليه مسؤولية رئاسة الحكومة بخط «موريس» وهو السياج المكهرب الذي سمي إبان حرب التحرير باسم مبتكره، وعزل الجزائر عن تونس.

اشتهرت فترة رئاسة مرباح للحكومة بأنها كانت أكثر فترة حكومية نشطت فيها رئاسة الجمهورية على المستوى الشخصي.

وشهدت حكومة مرباح ولادة أول حزب إسلامي في تاريخ الجزائر وظهور

الصحف المستقلة، وشهدت أيضاً بروز مكتب الرئاسة كجهاز مستقل ساهم بتسريب ملفات عن مـربـاح إلى بعض الـوزراء في أواخـر عهـد الحكـومـة الإصلاحية الأولى بعد انتفاضة أوكتوبر ١٩٨٨ ، لتنفجر حرب الفضائح المالية التي زادهـا اشتعالاً إعـلان عبد الحميـد الإبـراهيمي عن ملف الاختلاسـات الضخم وهو القضية التي عرفت بـاسم الـ «٢٦ مليار دولار». وفي عهده اتهم مرباح بتدبير انقلاب مع جماعته في سويسرا فـأخذ الشاذلي يعدّ له فخاً سرعان ما سقط فيه فقد أوحى إليـه أنه التزم ا لدستور الذي يضع غـالبية الصلاحات التنفيـذيـة بيد رئيس الحكـومـة، ممـا حمل مـرباح على تجميـد بعض ملفـات الإصـلاح ممـا أوقعـه في صدام مبـاشر مع التيـارات السيـاسيـة التي أخـذت صحافتها تكيل لمرباح وتزيد من جو «الثقة المفقودة» بين الرأي العام والحكومة مما سهل للشـاذلي عملية إقالة مـرباح بهدوء لدى فتح أولى ملفـات الإصلاح الاقتصادي. في أيلول ١٩٨٩ كـان المناخ السياسي كله أصبح مـؤاتياً للشاذلي فانقض على المؤسسـات الثلاث الكبرى في البلاد مفسحاً المجال أمام رجاله في الـدولـة، والبرلمان، وجبهة التحـريـر للهيمنـة على القـرار، فأصبح المايسترو وغدت المؤسسـات الثلاث دمى بيده يحركها ساعة يشاء.

وجاء دور مولود حمروش مهندس الإصلاحات الذي اعتبر أكثر الرسميين مشاغبة على الجبهـة الإسلامية للإنقـاذ التي حصلت على الاعتراف الرسمي، ووافقت السلطات على ملفها ضمن قائمة من ا لأحزاب أخذت تكبر وتتعاظم حتى وصلت إلى ٤٣ حـزباً بعـد أقل من سنتين على الأحداث الـدمويـة التي وقعت في أوكتوبر.

عندمـا اختار بن جديـد مولود حمروش رئيسـاً للحكومة الجديـدة في شهر أيلـول ١٩٨٩ تفاءل الكثيرون بهذا الاختيـار واعتبرت الأوسـاط السياسيـة أن الشاذلي أقدم على خطـوة شجاعة يصحح بها مرحلة مربـاح ويسمح بتجديد النظام دون إحداث أية انقلابات من داخله.

فقد اعتبر مولود حمروش من ألمع رؤساء الحكـومات الجزائرية وأكثرهم ذكاءً

وخصباً على مستوى الخيال السياسي . ولكنه أكثر من الخطأ فوقع ضحيته، دون أن يتدخل الشاذلي ليأخذ بيده، لقد قلل من شأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بدأت تزحف بقوة نحو القمة، واعتمد في آخر حكمه على البطش واستعمال الأمن في سياسته مع المعارضة، فكان ذلك خطأه القاتل الذي أنهى حياته السياسية بطريقة دراماتيكية .

لقد منح حمروش ابن الشهيد ذو الاتجاه العروبي الليبيرالي، فرصة ذهبية لارتقاء السلطة بسرعة الصاروخ، فمن ضابط بروتوكولات في عهد بومدين إلى أمين عام لرئاسة الجمهورية في عهد بن جديد ثم إلى رئيس «أكثر الحكومات إثارة للجدل» في تاريخ جزائر ما بعد الاستقلال .

كانت سياسته تقضي باستلام الحكم والحفاظ عليه، والحق يقال بأنه أدارَ بدقة وبراعة متناهيتين، أخطر مراحل التحول على الساحة السياسية الجزائرية، وأعطى الفترة الانتقالية بعداً متطوراً عبر اللعب على جبهات عدة، فشق التيارات الحزبية إلى نصفين عبر تشجيعه للإسلاميين في أول فترة رئاسته للحكومة، ثم عاضد التيارات العلمانية والعروبية بحجة الدفاع عن الديموقراطية، ولكنه لم يسلم من نفسه التي راودته للانفراد بالسلطة التي يجيزها القانون مع بعض الإضافات الشخصية، مما زاد عدد أعدائه .

لم يسلم حمروش هو الآخر من الوقوع في زلّات كانت سبباً لنهايته لقد ظهر في الأشهر الأولى من إدارته للحكومة، وكأنه لا يزال أميناً لرئاسة الجمهورية يدير دفة القيادة من خلف الكواليس، ونتيجة للصراعات في الدولة على مستوى القمة وانشقاقات جبهة التحرير عزل نفسه داخل مجموعة من المستشارين محدودي الأفق وحديثي العهد بالسياسة والنظام وسبب ذلك واضح فهو أصبح يخشى التقرب من أية شخصية لها مكانتها وخبرتها السياسية، خوفاً من ا حتمال تقربها من رئيس الجمهورية، فنجح بشكل لافت في عزل الرئاسة عن المجتمع المدني بتعدده، فعارض إشراك أي طرف في الحكم مما أثر على علاقته برموز التعددية السياسية التي كانت تشك دائماً بسياسته .

وساهم بإبعاد المؤسسة العسكرية قليلاً عن ساحة التأثير السياسي ثم حاول الإيقاع بينها وبين الرئاسة مفضلاً الدرك على الجيش تارة، وجنرالات الغرب على جنرالات الشرق أخرى. فساهم خلافه مع المؤسسة العسكرية بتأليب قادة الجيش عليه في عز انسحابهم وإعادة هيكلة قواهم الذاتية والمعنوية فأعدوا له الشرك الكبير.

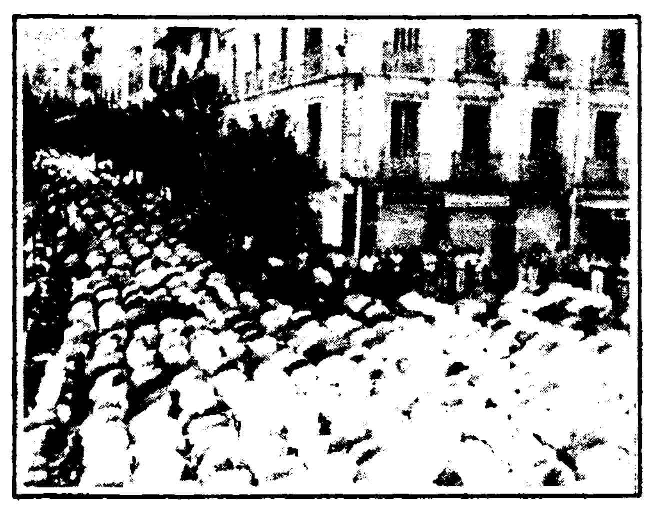
لقد انسحب الجيش من جبهة التحرير الوطني، بعدما تأكد فقدان بريقها على مستوى القرار. وتركوا حمروش يغوص في صراعاتها ثم يستغرق في إعادة تعديل صورتها مستهلكاً جهده الكبير بعيداً عن المؤسسات الأخرى. وكان قادة الجيش يشعرون الشاذلي أنهم يوالونه فيما لو فكر حمروش بالانقلاب، فتعززت الثنائية على جبهة الرئاسة التي أمنت جانب العسكر وأشرفت بنفسها على مشروع إصلاحه كما حطمت أطماع حمروش بعدما جعلته يصطدم بالجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أصبحت ثقلاً يحسب ألف حساب وسرعان ما حملت الرئاسة حمروش كل شيء بعدما اتهمته بخداعها.

لقد قالوا في الجزائر أنّ حمروش بدأ يتصرف وكأنه سيصبح الرابح الوحيد في مرحلة ما بعد التغيير فتعارك مع الجميع وجاء بقانون مجحف للانتخابات التشريعية ليؤمن نظرياً بمساعدة البرلمان تنحية التيارات الوليدة المعارضة وعلى رأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. مولود حمروش الذي كلفه الشاذلي بالإشراف على فريق العمل الرئاسي الخاص بصياغة مشاريع الإصلاحات وإجراءات التغيير سقط هو نفسه في لعبة التغيير راحت حكومته تتعثر فبدت طبلاً أجوف لا يسمن ولا يغني من جوع. حتى أنّ الجميع صفق لسقوطها والجبهة التي ينتمي إليها حمروش هللت قيادة وقاعدة لسقوطه وعبرت عن فرحتها بنزول عدوها الأول الذي تمكن من بناء تيار داخل الدولة والجبهة عرف طيلة حكمه باسم تيار حمروش.



١٥/ اكتوبر/ ١٩٨٨ الشيخ علي بلحاج ينذر من جديد :
«لاتقولوا أن الشعب استكان . . . إن ساعة التغيير قد حانت» .

الهدية الأولى



٢٩/ نوفمبر/ ١٩٨٨ : ٩٢٪ من الشعب الجزائري يقولون في الاستفتاء :

«نعم للتغيير» .

نعم للإنقاذ

تسارعت التطورات في الأول من نيسان وبدا أن انفجاراً ما يوشك على الحدوث، جبهة التحرير التي حاولت حصر الأضرار فشلت في لملمة صفوفها، بالرغم من أنها استطاعت إعادة الحرس القديم وجملة قيادييها في عهد بومدين الراحل، وعلى رأسهم محمد الصالح يحياوي، أحمد بن شريف بلعيد عبد السلام وعبد العزيز بوتفليقة، إلا أنها تعرضت لنكسة عندما استبعد جميع القدماء من المكتب السياسي. وقد أجل صعود النجم الإسلامي المواجهة إلى حين، ثم خرجت جبهة التحرير بتوافق مرحلي واحد هو «التحرك ضمن المقاييس التي تراعي التعديل الجديد في ميزان القوى وخاصة على مستوى الشارع والأحزاب».

وكشفت الأيام التالية أن هذا التوافق تأمن لتفويت الفرصة على الشاذلي بن جديد الذي كان له دور كبير في إشغال الإصلاحيين بالتقليديين داخل الجبهة في صراعات بعيدة عن الحكومة. وتشجيع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا حباً فيها ولكن بهدف إستخدام تصاعد قواها الإنتخابية والسياسية لإلهاء جبهة التحرير بصراعات الشارع بعيداً عن مؤسسات القرار.

ولكنه أخذ يشعر جبهة الإنقاذ بالمقابل أن اللعبة لا تدار بدونه عندما أخذ يغازل الشيخ النحناح الطرف الإسلامي الأكثر إحراجاً لشيوخ الإنقاذ.

فرد عليه الشيوخ بفتح ملف الإنتخابات الرئاسية مبكراً، وثمة تناقض في

تفسيرات المطلعين للأسباب التي حدث بالجبهة الإسلامية للإنقاذ لوضع ملف الإنتخابات الرئاسية المبكرة على نار حامية، فالمقربون من الجبهة الإسلامية للإنقاذ يقولون أن ذلك لم يكن وليد تصرف محض من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويؤكدون أن خلافاً حقيقياً ساد أروقة القرار فيها ويكشفون أن الشيخ عباسي مدني سُير بطريقة غير مباشرة من طرف بعض الوجوه ذات الأسماء اللامعة ومنها من هو محسوب على عروبيي جبهة التحرير الوطني وبالذات أحمد طالب الإبراهيمي، فبعد المسيرة الضخمة التي إتجهت صوب قصر الرئاسة إلتفت حول الشيخ عباسي مدني مجموعة من كبار وجوه الفترة البومدينية وهوّنوا له أمر الرئاسة وسهلوا له الوصول إلى الحكم ورسموا له صورة مغايرة تماماً لما حدث بعد ذلك ومما زاد حدة هذا التأثير المسيرات المليونية للجبهة وميل بعض قيادات الجيش المحسوبة على الإبراهيمي إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأمر الذي دعا الشيخ عباسي مدني إلى المطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة.

ولكن المقربين من الشيخ عباسي مدني ينفون قضية خضوعه للتيار العروبي ولكنهم لا ينفون مسألة إلتفافه حوله ويعللون ذلك بالقول: «أن الإبراهيمي عروبي وليس إشتراكي متعصب ويمتلك المؤهلات التي تجعله مرشح تيار كبير من الجزائريين للرئاسة والجبهة هدفت من التقرب إلى عروبيي جبهة التحرير تعزيز ثقة الجمهور بتحركها قبل شهر من أول إنتخابات بلدية تعددية».

المراقبون المحايدون كان لهم تفسيراً آخر لذلك وهو أن فتح ملف الإنتخابات الرئاسية باكراً والمطالبة بعودة بن بلا وإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين، كان لإطلاق سلسلة من الإشارات الضمنية التي تسمح لجبهة الإنقاذ بتوسيع هامش المناورة في دعاية إنتخابية محضة.

في ١٦ نيسان ١٩٩٠ بدأت حرب مسيرات ضخمة حيث نزلت تيارات بجمهورها إلى الشوارع وسيرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أولاها وأقواها، رافعة بورقة الفساد وطرحتها للعلن ضاربة بعرض الحائط كل التوقعات، لقد فضل

الشيخ عباسي مدني فتح أول معركة إنتخابية تعددية في تاريخ الجزائر، من أمام القصر الرئاسي وب ٣٠٠ ألف مناصر جاؤوا بأجمعهم من العاصمة.

ومهما تضاربت الإجتهادات حول خلفيات وأبعاد مسيرة الإنقاذ لكنها تجمع في النهاية على أن الحشود المشاركة وشعاراتها ومطالبها والطابع السلمي والمنظم الذي ميز هذه المسيرة شكل مفاجأة للمراقبين الذين تأكدوا أن خللا حقيقياً بدأ يبرز في ميزان القوى وأن جبهة الإنقاذ ضربت في المعقل الرئيسي والمعنوي للحزب الحاكم. يومها أخطأت جبهة التحرير عندما إنسحبت في أسبوع عرض العضلات الذي سبق المسيرة وفضلت وقف مسيرة مضادة كانت ستنظمها في العاصمة، مما سمح لقيادة جبهة الإنقاذ بأستثمار الجو السياسي والإعلامي لضمان فوز باكر في إنتخابات ١٢/ ٦/ ١٩٩٠.

لقد بدت جبهة التحرير كحزب هامشي بعد هروبها من مأزق مسيرة العاصمة وإخفاقها في الولايات ال ٤٧ الباقية بحشد ربع المشاركين في مسيرة جبهة الإنقاذ في العاصمة فظهرت نتيجة الإنتخابات البلدية قبل أن يتوجه إنسان إلى الصناديق، وارتد تكتيك الشاذلي عليه فبدء يعد للبدائل المتوقعة وإحتمالات المستقبل وعاد الجيش للحديث بصوت عال، فأورد إشارة مهمة ونادرة الحصول سطرها الأمين العام لوزارة الدفاع الجزائرية اللواء مصطفى شلوفي، جمدت الوضع وخففت من التوتر، أعلن شلوفي «أن الجيش لن يقبل بأن يفهم أشخاص معينون، الديموقراطية بأنها فوضى، وأن حرية التعبير هي أعمال عنف، أو تخويف وضغط» وحذر «بأن الجيش لن يسمح بالمساس بالديموقراطية الجديدة».

وجد الشاذلي نفسه أمام إحتمالين وخيارين أقلهما مر: فإما أن يترك الحال كما هو ويسمح لجبهة الإنقاذ بأبتلاع البلديات والولايات ثم يعمد إلى حل البرلمان وإجراء إنتخابات تشريعية سريعة تخسر فيها جبهة التحرير ولا سيما التيار الإصلاحي المؤيد للرئاسة مقاعد كثيرة لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ويكون بذلك قد نفذ مطلباً طالما أحرجه وهو إدخال التعددية والأحزاب إلى البرلمان.

وإما أن ينتظر الإنتخابات المقبلة في حزيران فإذا فاز الإصلاحيون عمد إلى تقديم موعد الإنتخابات البرلمانية للحفاظ على زخمهم الإنتخابي. أما إذا كانت النتيجة لصالح جبهة الإنقاذ فيعمد إلى إتخاذ إجراء من سلسلة بدائل. فأما أن يتحاور مع جبهة الإنقاذ لتوزيع السلطات واما أن يدفعها إلى سلوك مسار يسهل عليه حلها. مع كل الاخطار التي قد يجرها هذا الحل على مسيرة التطبيع السياسي والحزبي، لكن الشاذلي فضل الإنتظار ودعم الإصلاحيين الذين يقودهم وزيره الأول مولود حمروش وأحد أقاربه عبد الحميد مهري ثم أخذ يتصرف وكأنه يتمنى لإنتخابات البلدية والولايات أن تمر بكل شفافية وبعيداً عن أي تدخل من طرف السلطة.

وحققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوز ساحقاً، بمواجهة الجميع وخاصة اليساريين والفرنكوفونيين الذي فضلوا عدم خوض الإنتخابات التجريبية مباشرة فأنزلوا لوائح منفردة في كل البلديات والولايات لكن ذلك لم يؤمن لهم أكثر من ٣٪ من الأصوات فيما فازت الجبهة الإسلامية بنسبة توازي نسبتهم بعشرين ضعفاً ٦٠٪ من الأصوات.

واستطاع التياران العروبي والإصلاحي تأمين ٢٣٪ من الأصوات فكانت المفاجأة الكبرى والضربة الأعنف للجبهة الحاكمة عندما أعلنت النتائج في ظل ذهول وصدمة كل الأحزاب الأخرى حتى الأحزاب الإسلامية السرية حماس والنهضة التي أصدر قادتها تعليمات لمناصريهم حرموا فيها التصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأن المفاوضات بين الحزبين وبين الجبهة اصطدمت بعناد الشيخ عباسي مدني الذي بدأ يحاسب الرؤوس الأخرى على مواقفها القديمة غداة تأسيس الجبهة.

في الثاني عشر من حزيران ١٩٩٠ دخلت الحركة الإسلامية المعركة التي تحدد مصيرها تحت أمطار التشكيك الإعلامية الكثيفة، وفي اليوم التالي فرزت الأصوات فانقلب الوضع رأساً على عقب.

أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعد أضخم قوة سياسية في الجزائر وغدت تحت الضوء الكثيف وغدا مستقبلها على المحك، فالبلديات والولايات

تعني قوة تنفيذية ثانية تحتاج إلى مسؤولية كبيرة لتسييرها ورعايتها وبالتالي الحفاظ على الثقل الانتخابي الأخير.

خاصة وأن الجبهة استطاعت استقطاب الأصوات بفضل قاعدتها العريضة وترشيحاتها الانتخابية المدروسة وشكلت غالبية قوائمها الانتخابية من العناصر المثقفة والمحبوبة في محيطها الاجتماعي والمهني ولجأت في عدة مناطق، إلى ترشيح عناصر لا تنتمي إلى جبهة الإنقاذ ولكنها تمتلك كفاءات مهنية وتنظيمية وإدارية ذات سمعة طيبة، خلافاً لجبهة التحرير التي غلب على ترشيحاتها عنصر الواسطة بفعل الخلل الذي أصاب سلوكها الداخلي، فلم تضطلع جبهة التحرير بنجاح بأمور التعبئة لأسباب أهمها الركود والترهل والفساد وعقلية النخبة فانقطعت عنها الجماهير وحجبت عنها أصواتها كتأديب لها على قصورها وتقصيرها، في المقابل استفادت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من تصديها الجريء للحكم واستفادت من المساجد والدعاة المبرزين والديناميكيين الذين يعالجون قضايا الشعب الاجتماعية وهو الذي كان يعيش أزمة معيشية خانقة. مما جعل المساجد ساحات للتجمع وقلاعاً سياسية لم يستطع أي تدبير أو قانون تعطيل دورها ونفوذها.

لقد سمحت نتائج انتخابات حزيران ١٩٩٠ للكثير من الجزائريين بوقفة تأمل ومراجعة للمدلولات الواضحة التي برزت من خلالها.

يومها صرح أحد الجزائريين في مقابلة صحفية عن هذا المغزى قائلاً: «إن الجلاء الفرنسي الحقيقي عن البلاد بدأ فعلاً في ١٣/ ٦/ ١٩٩٠ وليس في ٥/ ٧/ ١٩٦٢».

كيف ولماذا؟ إنه يوم انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إنه اليوم الذي خرج فيه الناطق باسم الخارجية الفرنسية مصفر الوجه، ليعبر عن خوفه من انزلاق الجزائر أكثر نحو الفوضى.

ومباشرة بعد فوزها تحركت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتفجر معركة التعريب في خطوة محسوبة وذات بعد استراتيجي، يستهدف استئصال النفوذ الفرنسي القوي في البلاد.



من الشمال الى اليمين: الشيوخ «جاب الله، السعيد، سحنون، مدني»
صراع الرؤوس في قلب الحركة الاسلامية الجزائرية،
يفتح الباب واسعاً أمام تأسيس جبهة الانقاذ

بين التعريب والتخريب

عام ١٨٨٧ وبعد ٥٧ سنة من غزو الجزائر قال «لوري بولي» وهو قائد استعماري فرنسي بارز «إن الطريقة المثلى للسيطرة على الناس هي استيعابهم والسيطرة على الشباب منذ صغرهم، إن معرفة القرآن تتلاشى في الجزائر ويجب العمل على عدم إحيائها، وتابع قائلاً، «إنه القرآن، كتاب مليء بالدعوة إلى القتال ضد غير المسلمين ويتضمن آلاف النصوص التي يمكن استخدامها ضدنا».

لعله من المفيد جداً وأنت تدرس المفردات والعناوين العريضة التي تعرقل مسيرة تطبيع الأوضاع العامة في الجزائر، وأن تتوقف كثيراً عند الصفات الثقافية واللغوية وبعض المخططات الاستعمارية فيها لأن صناعة الهوية في الجزائر التي استعمرت ١٣٢ عاماً من قبل الفرنسيين تصطدم بداء الهيمنة الفرنسية على قطاعات هامة من المجتمع وتهدد كيان الجزائر بالغرق في بحر من الحروب الطاحنة نتيجة للتمايز الفعلي بين هوية الأمة الإسلامية وبين اتجاهات التغريب والفرنسة لدى قسم كبير من النخبة الحاكمة والجماعات المؤثرة في القرار.

وقد كان من عادة الساسة الفرنسيين ورجال الحكومة التعبير العلني عن أفكارهم بشأن الجزائر، وبعرض لكلمات المستعمرين الفرنسيين السابقين أنفسهم يمكن للقارىء فهم خطورة النظام التربوي الاستعماري الذي لم يترك القضايا السياسية الحيوية للمصادفة وإنما كان ينفذ عن وعي سياسات معادية لاستعادة الجزائريين كامل حريتهم حتى بعد ٣٠ عاماً من الاستقلال التام.

وقد أدرك الزعماء الفرنسيون منذ بداية استعمارهم للجزائر أنه لا مفر من

فتح مدارس بهدف تمكين الجزائريين من قبول اللغة والثقافة الفرنسيتين تمهيداً لتوحيد هوياتهم مع الدولة المستعمرة الأم «فرنسا».

وقد قال يوجين إتين وهو أحد الوزراء الفرنسيين في بداية الاستعمار: «إن امتداد اللغة الفرنسية ضروري، بوصفه إجراءً للدفاع القومي»، وقد تمّ في وقت مبكر من العام ١٨٨٤، تأسيس «الأليانس فرانسيز» (التحالف الفرنسي) كأداة للسيطرة الثقافية وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بهذا التحالف. واعتبرته سلاحاً تقاتل به لتحمي نفسها ومصالحها.

وعملت فرنسا على تحديد وجهة سياساتها الاستعمارية، فأعلنت أنه بمجرد إقرار حدود أي مستعمرة بشكل ثابت تصبح الخطوات الأساسية تجاهها هي العمل على ضمان إذعان شعوب هذه المستعمرة، لتنفيذ السياسات المؤاتية لفرنسا.

وبرزت مشكلة صعوبة الاتصال بين الاستعمار الفرنسي والشعب الجزائري عن طريق اللغة المستخدمة لنقل الأوامر.

وكانت فكرة استعمال مترجمين وسطاء مبغوضة جداً لدى الفرنسيين في الجزائر تحديداً حيث الغالبية العظمى من السكان كانت من المسلمين ولا يوجد أقليات يهودية فاعلة، كما هو الحال في تونس المغرب.

ولم تنجح فكرة استقدام وسطاء من الموارنة اللبنانيين في منتصف القرن السابق لوجود حساسية شديدة تجاههم، فأطلق الفرنسيون شعارهم الشهير الذي حرم نظرياً مبدأ الترجمة في الجزائر وانطلق ليرسخ مفهوماً في الفكر الثقافي الاستعماري الفرنسي طال كل المستعمرات وهو أن «الترجمة تعادل الخيانة»، وأن «الطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي تعليم جماهير الناس اللغة الفرنسية». وقد أكد ألبرت سارو أحد الوزراء الفرنسيين الاستعماريين في عام ١٩١٤، على ما سماه «المنفعة الاقتصادية لتعليم الجماهير».

ولم يعد ضرورياً بعد التجربة الأولى تعليم كل الجزائريين، وكانت أبلغ التعبيرات السياسية عن النظام التربوي الاستعماري الحملة الفرنسية الشديدة

على حركة «جمعية العلماء المسلمين» التي قامت ببناء برنامج ضخم يحد من تأثير البرنامج الفرنسي، فانتقم الفرنسيون انتقاماً شديداً من أساتذة المدارس التي علمت العربية ونكلوا بالطلبة وآبائهم وأخذوا إجراءات قمعية بحق كبار شيوخ الجمعية بحجة فتح مدارسهم لتكون مرتعاً للعصيان، ولم يخرج الفرنسيون إلا بعد ما كبّلوا الجزائر باتفاقيات للتعاون الثقافي والتعليمي ما زالت آثارها حتى أيامنا هذه وتعرف هذه الاتفاقيات باسم «إيفيان» التي وقعت في ٩ آذار ١٩٦٢ بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا والنتيجة أن الفرنسيون كسبوا من هذه الاتفاقيات في ٣٠ سنة ما لم يكسبوه خلال ١٣٠ عاماً من الاستعمار. وحاول قادة الجزائر بعد الاستقلال تغليب عنصر القومية على عنصر الفرنكوفونية ولكنهم لم ينجحوا بسبب اقتراب المفرنسين من مراكز القرار.

وقد حققت فرنسا مكاسب ضخمة في الجزائر أخذت تتسع وتنذر بالخطورة كلما زاد عدد سنوات الاستقلال.

وتتحدد السيطرة الفرنسية بغزو إعلامي فرنسي واستئثار اللوبي الفرنسي - (الجزائري) بقسم كبير من وسائل الإعلام الجزائرية، يواكب ذلك غزو ثقافي يتمثل بتحويل برامج الجامعات الجزائرية إلى برامج متطابقة مع مناهج الجامعات ا لفرنسية وبإشراف متخصصين فرنسيين وجزائريين مرتبطين بفرنسا.

هذه الدلالات تنبّيء بكارثة أحاقت بالأجيال المثقفة والكادرات الجزائرية ويعزز هذا الاتجاه المعلومات التي تتحدث عن الاختراق الفرنسي الكبير للأجهزة الرسمية والسياسية الجزائرية وتمتلك فرنسا في المؤسسة العسكرية والديبلوماسية الجزائرية تياراً خاصاً يعرف باسم التيار الفرنسي ولا يدخل أي مثقف أو كادر معرب هذه المؤسسات إلا بمعجزة نتيجة التعقيدات والشروط التعجيزية التي يفرضها القيمون على وزارتي الدفاع والخارجية.

ولعلّ من الإشارات الأكثر مهانة من الجماعة الفرنسية في الجزائر هي

دعوات رجالاتها للسخرية والاستهزاء من أصل الجزائر المسلمة عن طريق المس بأقدس الشخصيات الإسلامية. ومن هذه الدعوات، المسرحية التي كتبها المؤلف الفرنكوفوني «كاتب ياسين» والذي دعا فيها النبي محمد إلى حمل حقيبته والرحيل.

وكانت الصحافة الفرنسية رسول فتنة طوال الفترة التي عاشت فيها الجزائر التعددية، فقد نقلت مجلة لوبوان في عددها الصادر في ١٨ حزيران ١٩٩٠ تعليقاً على فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن لسان أستاذ جامعي في مدينة الجزائر، تربطه صلات قوية بفرنسا فقال: «إنّ الإسلاميين لا يرفضون الحداثة فقط بل يرفضون كل قيم المغرب العربي ففي العقل الباطني للجزائر لا زالت هناك بقايا للوثنية والمسيحية، ألم يكن القديس أوغسطين بربرياً إنّ الإسلاميين يريدون فرض نمط ثقافي وحيد على الجزائر مثل ذلك القائم في الشرق الأوسط الرجعي».

وليس غنياً عن القول: إنّ فرنسا تعتبر الجزائر بثقلها وقوتها الاستراتيجية أهم دولة في المغرب العربي، فمع بدء الإصلاحات السياسية ثارت باريس وشنت هجوماً إعلامياً شرساً على مشروع التعددية الذي اعتبره عمدة باريس «جاك شيراك» ترفاً لا يمكن للحكومات الديمقراطية أن تسمح بتبنيه.

ولدى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وصفت إحدى وسائل الإعلام الفرنسية هذه الانتخابات بأنها اختيار بين «الطاعون والكوليرا».

وتعتبر فرنسا بأنّ بعض البربر الذين يتمايزون علناً على العرب رصيدها الاستراتيجي، ويلاحظ المراقب ارتباط اسم الأكاديمية البربرية في باريس بعدة أحداث شغب في الجزائر. كانت تنطلق تحت شعار تشجيع اللهجات المحلية.

وفي دراسة قيّمة للدكتور أحمد بن نعمان بعنوان «فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر» أحصى المؤلف عدداً من الشواهد التي صدرت عن الأكاديمية البربرية في باريس ويخلص للقول بأنّ هذه الأكاديمية التي أسسها الفرنسيون

هي على علاقة وثيقة بالمخابـرات الفرنسية، وقدم وثائق خطيرة تؤكد أن الهدف منها خلق تيار مضاد للتعريب وإذكاء نـار العرقية والطائفية بين أبناء الشعب الجزائري.

إنّ علاقـة الذين يـدعون إلى انفصـال البربر بالفـرنكوفـونية قـوية وتتعلق بـالجوانب اللغويـة والثقافيـة والسياسيـة فالمجتمع الجزائري المشتت بين لغتـه العربية واللغة الفرنسية يزداد تمزقه مع إضافة لغة ثالثة.

لقد قـاومت فرنسـا بشدة مشروع التعريب وعلق أحـد الساسـة الفرنسيين غداة مصادقة البرلمان الجزائري على قانون التعريب قائلاً: «إنّ هذا القانون يعد خرقاً لاتفاقيات إيفيان ويدعـو سلطات فرنسا لتتدخل من أجل فرض احترام هذه الاتفاقات الدولية».

واعتبر أحد البـاحثين الفرنسيين المختصين في شـؤون المغرب العربي، عملية التعريب القويـة بأنها «أصبحت أداة فكرية في خدمـة الإسلام وأدّت إلى نشوء طرفين: الأول متوجه نحو الشرق والتطرف، والآخـر توجه نحو الغرب والحداثة وهو صراع من الصعب حسمه لكن لم تتم خسارة كل شيء بعد».

لقد أثبتت الأحداث التي رافقت تشريع التعـريب في الجزائر وجود مجموعة ضغط فرنسية تلجأ إليها باريس كلما أحسّت بأن مصالحها في خطر.

التفتت الجبهة الإسـلامية لـلإنقاذ إلى هذه المعضلـة وكانت محور هجـومها الأعنف على الإدارة خاصة وأنّ الفرنكوفـونية في الجزائر، أصبحت جماعة مؤثرة في القرار الاستراتيجي الجزائري وضغطت الجبهة الإسلاميـة على الرئاسة لتمرير مشروع التعريب فكان لها ما أرادت فانفجـر البركان، حملة إعلام شرس تعززها تغطية قـوية من تيـارات نافذة في الـدولة وأصبحت الفـرنكوفـونية من الأوراق الهامة التي يحملها أي معادٍ للجبهة وللجمهور الذي تمثله.



٧/ ٣/ ١٩٨٩ : الجبهة الاسلامية للانقاذ تخرج للعلن

بعد ماراتون إسلامي طويل

صناعة التغيير





من ينتصر في انتخابات ١٢/ ٦/ ١٩٩٠، «الاسلام» أم «الليبرالية».

إسماع الصوت

«تعرض أحد مكاتب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ولاية برج بوعريريج لحادثة سلب دفاتر وأوراق وبطاقات وخرج الفاعل بعدما وضع مكان السرقة «علبة كبريت».

عندما اندلعت المواجهة السياسية بين الحكومة والجبهة الإسلامية للإنقاذ بشأن القوانين الانتخابية سجلت الصحافة الجزائرية الواقعة التالية، دون أن تدري أن علبة الثقاب، التي وضعت في حادث عابر وذي دلائل واضحة، ستستعمل بعد ٩ أشهر لتحرق استقرار الجزائر السياسي، وكأنه قدر لهذه الحادثة التي وقعت في الأول من حزيران ١٩٩١ أن تفسر التطورات التي حدثت بعد هذا التاريخ وظلت تتفاعل حتى ١١/ ١/ ١٩٩٢ عندما أطيح بالتعددية وأصبحت جبهة الإنقاذ طريدة «العدالة» الانقلابية!.

تلمسان ـ آخر جمعة من شهر رمضان ١٤٠١ ـ زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ يشن حرباً كلامية شرسة على النظام والجيش الجزائري، ويحذر من منع الإضراب الذي تزمع جبهة الإنقاذ تنفيذه احتجاجاً على قانون الانتخابات الأخير، الذي أقره البرلمان الجزائري والذي وصفته أحزاب المعارضة بأنه مجحف، سيلقي بظلاله على مستقبل التجربة التعددية في الجزائر فيما يحذر المراقبون من معركة محمومة تلوح بالأفق القريب. وهمسات الكواليس تتحدث عن انهيار لا بد حصل في العلاقة بين الجبهة الإسلامية والسلطة.

تقارير تصل إلى قيادة الإنقاذ، تؤكد أنها رصدت عدة مؤشرات في الشارع

الجزائري تفيد بأن حمروش يتحضر لتعطيل دور الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل الانتخابات وجرها إلى معركة لا متكافئة.

خطوة مسرحية أخرى يقوم بها شاب تابع لجهاز الأمن في جبهة التحرير الوطني في ١ نيسان ١٩٩١ حيث يخطف طائرة ويطالب ببث بيان تلفزيوني يندد بالأصولية الإسلامية. ثم تكر سبحة المؤشرات الخطيرة، ففي ٣ نيسان ١٩٩١ تشن مجلة الجيش الناطقة باسم وزارة الدفاع الجزائرية هجوماً عنيفاً على الأصولية الإسلامية وتتهم أعضاءها بالمشاركة بمؤامرة واسعة تهدف إلى تفتيت العالم الإسلامي وتطرقت المجلة إلى الأصوليين الجزائريين واتّهمتهم بالعمل على قلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة.

ثمّ إشارة أخرى من قصر الرئاسة، فبن جديد يعتقد أن الإضرابات العامة خطوة من جانب الأحزاب السياسية، لتهديد سلامة البلاد.

فيقرر «مدني» خوض المعركة السياسية والتفكير بصوت عالٍ حتى النهاية، «فالأضرار التي قد تحصل من القوانين الانتخابية المرفوضة، ستكون أشد على الجزائريين من كل الأضرار الأخرى، ولا بد من إعلان الإضراب العام لإسماع الصوت ولتجنب أي خطأ فادح قد يعيد الأمور إلى ما دون الصفر».

ويقسم الشيخ عباسي في احتفال حاشد أقيم في تلمسان لوداع شهر رمضان «بأنه سيقاتل الجيش إذا نزل إلى الشوارع ويقول: «إذا أريقت نقطة دم واحدة فإنني أقسم بالله بأننا سنقاتلهم حتى انهيارهم».

ولكن ما هو هذا القانون ولماذا رفضته الجبهة الإسلامية للإنقاذ والأحزاب الأخرى؟

لقد سنّ قانون الانتخاب الجديد بدون استشارة الأحزاب السياسية؛ وبعد إبرامه كان التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية يخدم السلطة بدون منازع فلم يلحظ السيد مولود حمروش في القانون الذي قدمه للبرلمان وحصل موافقته عليه، أي أساس واضح لتقسيم الدوائر والمقاعد البرلمانية.

فلو كـان هذا التقسيم قد تمّ على أسـاس الكثافة السكـانية فكيف أعطي لمدينة «بجاية» التي يبلغ عدد سكـانها ٦٩٧٦٦٩ نسمة حقاً بـ ١٩ مقعداً وفي المقابل أعطي لمدينة سطيف التي يبلغ عدد سكانها حـوالي المليون نسمة حقاً بـ ١٨ مقعداً، أو مثلاً كيف أعطي للجزائر العاصمـة، نفس عدد مقاعد مدينة تيزي وزو علماً أن العـاصمة تفـوق المدينة المذكـورة بنسبة الضعف في الكثـافة البشرية، كان الانحيـاز لبجاية وتيزي وزو واضحاً والسبب عدم وجـود كثافة انتخـابية للحـركات الإسـلامية في هـذه المدن في ظل انتشار الانتماء اليسـاري والفرنكوفوني فيها.

وقد جـاء القانون الجديد ليشترط عمـر المرشح ويحدده بـ ٣٠ سنة ومـا فوق على الرغم من أنه يسمح في قانون الأحـزاب والمطبوعات لكل من بلغ الخامسة والعشرين من عمره بتكوين حزب و إصدار صحيفة.

وكأن القـانـون الجديـد حضر ودرس لهدفين الأول: تشتيت المعـارضـة، والثاني: منع الشباب من خوض التجربة السياسية على أساس أن من هـم دون الثلاثين يعتبرون من القصـار والأحداث، علماً أن ٦٥٪ من الشعب الجزائري في هذا العمر.

صحيفة النور الجزائريـة المقربة من الجبهة الإسلاميـة للإنقاذ تفتح الصراع على أقصى الاحتمالات وتحت عنوان «النظام تقدم بمشروع الفضيحة» كتبت في عددها السادس الصادر في نيسان ١٩٩١:

«حققت إصلاحات النظام النتائج المنتظرة منها إذ أوصلت البلاد إلى طريق مسدود على كل الجبهات، التصعيد الأخير الذي بـاشره النظام بتقديمه قانون الانتخابـات وآخر للدوائر الانتخـابية، ضاعـف من حدة المواجهة السيـاسية ومن اشتـداد المعارضـة، وقـد أثبتت فعـلاً ممارسـات السلطـة، أنها تريـد أن «تسطـو» على الانتخـابـات المقبلـة في وقت كـان يجب أن تعلن عن الإسراع بـانسحابها وتـرك القرار للجماهير» وختمت صحيفـة النور تقـول: «وتنكشف أمامنـا آخر أوراق منـاورة النظام، وهـي أوراق خطيرة قد تـؤدي إلى انفجار لا

نعرف حدوداً لنتائجه الخطيرة».

إذاً فالجبهة الإسلامية للإنقاذ درست الوضع بشكل حار وبعقل بعيد عن البرودة فالأشهر القليلة ا الماضية التي سبقت إعلان الإضراب كانت مثقلة بهزات داخلية كبيرة على مستوى قيادة الجبهة فضلاً عن تدخلات الأمن الجزائري بين الحين والآخر، وهذا ما حرك حذر الشيخ مدني وجعله يشك بالجميع، ويخشاهم.

فبحجة الوصاية وعدم كفاية المسيرين، عرقل النظام عمل عدد من الولايات والبلديات التي كانت تشرف على تسييرها جبهة الإنقاذ، ثم ارتدّ ليحاربها بعد حرب الخليج مستعملاً كافة أسلحته، وتعرض الشيخ مدني شخصياً لحملة إعلامية مركزة حرص فيها الإعلام الوثيق الصلة بالحكومة على تعرية تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع أزمة الخليج الثانية وموقفها المتذبذب من أطراف عاصفة الصحراء.

بدأت جبهة الإنقاذ تضج بصراعات على مستوى القمة نتيجة لاتهام قسم من أعضاء المجلس الشوري الوطني لمدني بسوء التقدير وهذا ما ورط الجبهة بصراعات كانت بالغنى عنها.

لقد أخطأ زعيم الجبهة عندما هاجم صدام ثم راح يمدحه لاكتساب الشعبية الرافضة للوجود الغربي العسكري في الخليج والنتيجة اصطدامه بالإعلام العلماني واليساري.

وقد وضعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مأزق حرج عندما لم تنجح إحدى مسيرات الاحتجاج على حرب عاصفة الصحراء وتحولت إلى تجمع صغير تساءل الناس عن سر ضآلته وتحركت الأقلام مرة أخرى لتواسي جبهة الإنقاذ التي «هزلت كثيراً بعد انتخابات حزيران ١٩٩٠».

وفي الأيام الأخيرة لحرب الخليج فجر الشيخ عباسي مدني أقوى قنابله عندما اتهم السلطة بتحويل الدم الذي تبرع به الجزائريون للعراق إلى فرنسا.

وسرعان ما ردّت السلطة وحولت القضيـة إلى القضاء ثم ردت بضربة ثانية جاءت هذه المرة تحت الحزام ففي ٣٠ آذار شنّت الصحف المقـربة من الحكومة حملة على «الإنقاذ» وكشفت للـرأي العام الجزائري بأنها تتلقى معونة مـالية من السعوديـة، الغريب أنّ هـذه الصحف ومعظمها فرانكـوفونيـة اتهمت الجبهة بالعمل لصالح الأميركان وأنها تهرج لكسب تأييد الشعب الجزائري.

في هــذا الــوقت كــان المجلس الشعبي الــوطني يصــوت على «مشروع الانتخابـات الجديد» وبـدا أن أزمة الثقـة بين الجبهة والسلطـة وصلت إلى حد القطيعـة الشاملـة التي حركهـا الشيخـان عباسي مـدني وعلي بلحاج إلى حـد الإطاحة بحمروش.

وعلى الرغم مـن توافق أركان القيـادة الإسلاميـة على العمل لتأجيل الحرب السياسيـة قدر الإمكان، فإنّ الشيخين عبـاسي مدني وعلي بلحاج خـرجا عن الإجماع وأرسلا عـدة إشارات سـاهمت بوضع الحركـة الإسلاميـة بأجمعهـا أمام مفصل حرج في مسارها السياسي.

لم يكن الشيخان مـدني وبلحاج يجهـلان كل خلفيات المرحلـة فهما ساهما بشكل ملحوظ في صنعهـا، رغم أن المراقبين كانـوا يصفون أحدهم بـالاعتدال والآخر بالتشدد.

لقـد عانى الاثنـان من المشاكل التي اعترضت جبهـة الإنقاذ، أقلهـا على مستوى جمهـور الجبهة فبعد فوزهـا بانتخابـات ١٩٩٠، أصبحت مسؤوليتها كبيرة ومهمّتها صعبـة، ولعلّ أكثر المشـاكل الداخليـة إلحاحاً معضلـة ضبط العنـاصر «الإنقـاذيـة» الطـائشـة، التي كـانت تصطـدم بسبب وبـلا سبب بالمجتمع المدني وشريحتـه العلمانية بحجة «العمل على مكافحـة الشرور». هذا الاصطدام أحـرج جبهة الإنقاذ في العـديد من المواقع، وسـاق لها الاتهامات، التي استندت في غالبيتها على أرضية عدم استفادة فئة من الجزائريين من تسيير الجبهـة للبلديـات، وفشلهـا في صيانـة حريـاتهم الفـردية، وتشجيع الجبهـة للعنف، وهذا مـا ستأخذه الأوسـاط الإعلامية بعـد أحداث حـزيران ١٩٩١

واعتقال «مدني وبلحاج» كشاهد على عنف الإسلاميين، ثم تنطلق لتعري تجربة الإنقاذ من الأساس.

لقد أساءت الصحافة كثيراً للجبهة الإسلامية للإنقاذ وحاربتها بشراسة مما يؤكد أن عدو الجبهة لم يكن فوضوياً بل كان منظماً وذا ملامح خارجية، فرنسية غالباً، بالمقابل حاولت الجبهة أن تبتكر وسيلة إعلام أكثر شعبية باستعمال منابر المساجد ووسائل الخطاب الشعبية الثابتة والسيارة، فقفزت الحكومة وأصدرت قانوناً يحظر استعمال المساجد للدعاية الانتخابية ولأهداف سياسية وكأن الحكومة تحرم الجبهة من صوتها بعدما حظرت عليها حقها بالاعتراض على قانون الانتخابات الجديد. فاختارت قيادة الجبهة أسوأ البدائل، وقررت خوض المواجهة حتى الرمق الأخير يؤازرها مناضلوها وجمهور ١٠ آلاف مسجد تفترش كل أنحاء البلاد.

ولكن لماذا صمم الشيخ عباسي مدني ونائبه بلحاج على سلاح الإضراب وحولاه بعد قليل إلى عصيان مدني ثم تحضرا لكي يعلنا الجهاد وقلب النظام؟.

لقد تجمعت عدة مؤشرات تؤكد أن التعددية بمجملها كانت ملهاة لتقطيع الوقت وأثبتت التطورات ذلك.

فالجيش الذي أطلّ برأسه في ٣ نيسان ١٩٩١ لم يدخل أبداً إلى ثكناته منذ أحداث «أوكتوبر ١٩٨٨» وهو ما زال يراقب الساحة السياسية الجزائرية دون أن يتدخل بشكل علني في ترشيدها.

إضافة إلى ذلك برز مؤشر آخر أكثر أهمية، فبالرغم من تغيير الحكومة وإطلاق التعددية، فقد أخطأت الرئاسة الجزائرية، خطأً رآه المقربون متعمداً وتمثل بالإبقاء على المجلس الشعبي الوطني ممثلاً لحزب واحد فقد أهليته الدستورية ولم يعد حزباً حاكماً.

لقد أكد عدم الإتيان بمجلس تأسيسي أو الإسراع بالانتخابات عشية التعددية السياسية أن المشاركة الحزبية (المفقودة) كان فيها إنّ كبيرة.

حتى حكـومتي التغيير اللتين ترأسهما مـرباح وحمروش لم تأتيـا بجديـد بل كرستا بقاء جبهة التحرير في المؤسسات الثلاث الكبرى .

ويؤكد كل ذلك حمروش الذي رشح نفسـه وعددا كبيرا من أعضاء حكومته لـلانتخـابات البرلمانيـة وفق القـانـون الجديـد وقـال في إشارة واضحـة المعـالم والدلالات العبارات الخطيرة التالية : ـ

«إنّ الأحزاب الحاكمة في العالم تسعى إلى تكييف قواعد اللعبة ا لديمقراطية بما يخدم مصالحها وتطلعها المشروع إلى الاستمرار في الحكم» .

وفي أروقـة الجبهة الإسـلاميـة للإنقـاذ أصـدرت القيادة تعليمات واضحـة تطلب من مسؤولي المدن والقطاعات دراسة السبل الأفضل لإنجاح الإضراب وتثميره ميـدانياً لـلإطاحـة بحكومـة حمروش وبالمجلس الشعبي الـوطني على السواء فالقضية يجب أن تتحول إلى فـرض التعددية من أخمص قدم السلطة إلى رأسها .

وخـرجت كل الدراسـات على شكل كتيب وزّع فيها بعـد بالجزائر بعنـوان العصيان المدني ، أورد فصولاً منه لأهميته .



الشيخ مدني يحضن ابنه الاصغر «احمد» : مباشرة بعد فوزها في إنتخابات
١٢/ ٦/ ١٩٩٠ الجبهة تشن حرباًلتعميم التعريب ضد
التأثير الفرونكفوني والتغريب

تقرير العصيان المدني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله».

أسس وأهداف العصيان المدني

قال تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾. يقوم الظلم ويستمر لسبب رئيسي هو عمالة وسكوت الأغلبية، فالنظام الحاكم ليس له أي سلطة خارج تلك التي يعطيها إياه المجتمع برضاه وسكوته وطاعته وتعاونه معه؛ وبدون رضانا وسكوتنا لا يمكن للنظام الحاكم أن يتحكم في ما يزيد عن عشرين مليون إنسان بأربعمائة ألف جندي وشرطي، ولتغيير المنكر والظلم والفساد، علينا أن نسحب الثقة من النظام الحاكم وألا نتعاون معه وألا نطيعه، وذلك هو الأساس والطريق في استراتيجية العصيان المدني وقد نبّه الله سبحانه وتعالى إلى هذه الحقيقة والعلاقة بين استمرار الظلم ورضى وسكوت المجتمع في قوله: ﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم بما عصوا وكانوا يعتدون، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾. وقال (ص): «إن الله عز وجل لا يعذب العامة بعمل الخاصة

حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قـادرون على أن ينكروه فلا ينكروه فإذا فعلوا ذلك عذب الخاصة والعامة» .

فجوهـر القضية هو مقاومـة إرادة الحكومة الظـالمة المفسدة . أي سحب الثقة منهـا وتغييرها ، وإذا أظهر الشعـب تصميماً أو تمسكاً بموقفـه الموحد ، فإن النظام الحاكم بأجهـزته ووسائلـه سيسقط ولأن الحاكم كان السبب ولا يـزال في ظلم وفساد عظيمين وهـو مقـدم على فساد وإفسـاد كبيرين بسبب السياسـة الليبرالية وتفتحها على أعـداء الإسلام من نصـارى ويهود ووضعه قـدرات البلاد بين أيـديهم وتحت تصرفهم ، فإنـه من الـواجب والضروري مقاومته بسحب الثقة منه وعدم التعاون والتعامل معه حتى السقوط .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قـال : قال رسول الله (ص) : «يهلك الناس هذا الحي من قريش قالوا : فما تأمرنا؟ قال : أو أن الناس إعتزلوهم» .

إن الشعب الذي يركن للظالمين خوفاً أو طمعاً يصبح حليف الحكم الذي يضطهده ويظلمه ومن هنا لا تصبح معـارضة الحكم هي الواجب فقط ، بل يجب كسر جسور التعاون مع النظام الحاكم ومع الظـالمين المفسدين وممارسة الضغوط عليهـم ومقاومتهم حتى يظهـر الحق ويزول الظلم والباطـل . قال (ص) : «الظلم ظلمات يوم القيامة» عن البراء بن عـازب قال : «أمرنا النبي (ص) بسبع ونهانـا عن سبع فـذكـر عيادة المريض واتبـاع الجنـائز وتشميت العـاطس ورد السـلام ونصر المظلوم وإجـابـة الداعي وإبـرار القسم» قـال العلماء : «نصر المظلوم فـرض واجب على المؤمنين على الكفايـة فمن قـام به سقط عن الباقين» .

كيف وأن المظلوم شعب بأكمله نهبـوا أمواله وهتكوا أعـراضه وأفسدوا نساءه وأذلـوا رجاله ، خـربوا دياره وسـودوا عليه فجاره وقطعـوا أرزاقه ، فعلينا ألا نركن للظالمين ولا نطيع الدولـة ومؤسساتها وقوانينها ونظمها التي أنشأتها لتحمي نفسها وتـديم ظلمها وتطيل من عمرهـا ، وجب علينا ذلك بناء على القاعدة الفقهية «الضرر يـزال» أي تجب إزالته لأن الاخبار في كلام

الفقهاء للوجوب. ولوجوب درء المفاسد قبل جلب المصالح ولأن في سياسة النظام الحاكم أكبر من المصالح وأقوى والضرر أعظم علينا بدفع المفسدة الأعظم وهي النظام الحاكم عينه. إن رفض الركون للظالمين مبني على إدراك حقيقة طالما أهملت وهي أن طاعة القانون تعني حمل مسؤولية ما ينجر عنه فمن يخضع لقانون ظالم مسؤول عن ظلم القانون، وعليه أن يبرء نفسه ولا يكون ذلك إلا عن طريق سحب الثقة من النظام الحاكم.

إن الديمقراطية وسيلة من الوسائل المستعملة لدفع الفرد وإرغامه على الركون للظالمين، فليس رأي الأغلبية هو الذي يحدد ويبين الحق والعدل، بل الله سبحانه وتعالى هو الذي يبين ويحدد ﴿... تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون﴾. إن رأي الأغلبية لا اعتبار له كما أنه ليس القانون الذي يملي علينا الحق والعدل، بل ما هو حق وعدل هو الذي يملي القانون وشرع الله سبحانه وصراطه المستقيم هو الحق والعدل وما سواه ظلم وفساد وباطل. فالذين لهم مهمة إرغام الناس على «احترام» القانون الظالم سواء كانوا سلطة تنفيذية كالحكومة والولاة والشرطة والدرك أو سلطة قضائية كالمحاكم والقضاة، أو سلطة تشريعية كالمجلس «الشعبي» الوطني يشتركون في جريمة واحدة هي خيانة الله ورسوله (ص) ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول﴾ بتعطيل الفرائض والسنن ولا تتخندقوا وراء الحجة القائلة إن طاعة القانون واجبة، لأن القانون هو القانون فهذه قولة جاهل متعنت ﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾.

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾.

لقد علّمنا الإسلام أن لا ننظر إلى منكر وظلم خاص كحالة معزولة تعالج بصفة معزولة، فبالتحليل الموضوعي للحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاخلاقية وبالتعمق في أسباب الظلم والمنكر يبرز لكل نبيه

عاقل أن المظالم والمنكرات التي تظهر لنا معزولة ما هي إلا أعراض لمرض عميق أصاب نفوس البشر في معتقدهم فانعكس على سلوكهم وتصرفاتهم وعم النظام بكل أجزائه. قال تعالى: ﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون﴾، فالسكوت على الظلم والمنكر والفساد، ولهذا قال الرسول (ص): «والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعون فلا يستجاب لكم﴾.

من هنا يكون العمل العلاجي مهما كانت ضرورته في بعض الحالات في غير المستوى الذي يتطلبه الوضع من حيث ضرورة اقتلاع جذور الظلم مما يستوجب الدخول في صراع سياسي شامل لتغيير النظام بأكمله. لقد أثبتت الأحداث والسنون أنه من غير المجدي مواجهة أعراض المرض بدون اقتلاع جذوره. والمرض العميق عندنا في الجزائر أن النظام الحاكم غير إسلامي في منهجه وقوانينه وإدارته يحكم بشرائع اليهود والنصارى والمجوس مما أدى إلى ظلم عظيم وفساد كبير يعاني منه الفرد يومياً في شكل تسلط وغلاء العيش وضياع كرامة الإنسان.

وأفضل السبل في الوقت الراهن لتغيير النظام هي المقاطعة الكاملة الشاملة لكل عناصره ومؤسساته. عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (ص): إن أول ما دخل النقص على بني إسرائيل أنه كان الرجل يلقى الرجل فيقول يا هذا اتق الله ودع ما تصنع فإنه لا يحل لك ثم يلقاه في الغد وهو على حاله فلا يمنعه ذلك أن يكون أكيله وشريبه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض ثم قال:

﴿لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم

أنفسهم . . إلى قوله فاسقون﴾ .

ثم قال : ﴿كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر وليأخذن على يدالظالم ولتأطرنه على الحق أطرا ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم﴾ .

وعن أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) قال : يا أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية ، ﴿يا أيها الذين آمنوا عليكم بأنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم﴾ ، وإني سمعت رسول الله (ص) يقول : «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه» .

من هنا يكون من الوهم أن ننتظر إقامة العدل ودولة الإسلام غائبة وبدون المطالبة بتغيير عميق وشامل للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ويجب على كل مسلم أن يتنبه وأن لا يغتر بسياسة «الاصلاحات» التي يقوم بها النظام الحاكم أنها من أعظم المفاسد التي ترتكب في حق الأمة خطط لها اليهود لتحطيم قدرات الأمة الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .

لهذا فإنه من العبث أن يقتصر العمل السياسي والنقابي على مجرد التنديد والاستنكار بتنظيم المسيرات وإصدار البيانات أو القيام بالاضرابات المنقطعة والجزئية التي تهون من عزيمة الأمة وتشتت جهدها فتعدد هذه المظاهر الاحتجاجية المعزولة لا مستقبل لها .

إن الحل الوحيد هو قلب النظام رأساً على عقب بالمقاومة الشعبية المبنية على مبدأ اللاركون (العصيان المدني) من هنا فإن العمل النقابي والسياسي يجب أن يستنفر العمال والأفراد ويعبئهم معنويا وماديا لتحقيق نقاط استراتيجية ، منها العمل على إقامة الدولة الاسلامية بالجزائر في أقرب وقت وضرورة تطبيق الشرع الإسلامي الذي يحقق العدل حيث ستزول كل التناقضات والصراعات بين الأفراد والمؤسسات من جهة أخرى .

إن العمل اليومي لاقامة الحكم الإسلامي وجعله هدفاً من شأنه أن يوجه أعمالنا ويؤدي بنا إلى تصحيح أخطاء الواقع القائم على شرائع ظالمة وضعها الناس حسب أهوائهم.

كما أن العمل النقابي والسياسي الإسلامي يجندنا حول مشروع مجتمع شامل كامل مبني على الإسلام حيث يضع علاجاً ومقترحات واقعية وملموسة انطلاقاً من التحليل الدقيق بهدف وضع هياكل اجتماعية قادرة على إقامة الحق والعدل والقضاء على الظلم والطغيان.

من أجل ذلك يجب توحيد الجهود والطاقات وتوجيهها في اتجاه واحد هو إقامة الدولة الاسلامية وكل عمل من أي طرف كان تكون نتيجته تفتيت هذا الجهد وتشتيت صف الشعب الجزائري يعتبر خيانة وجرماً في حق الإسلام والمسلمين ومستقبل هذا الدين.

الوسائل وطرق العمل

أ ـ بين العمل المسلح والسياسي والعصيان المدني:

إن العصيان المدني أو اللاركون يعد منزلة وسطا بين العمل السياسي والعمل المسلح من حيث استعمال الوسائل، أما الأهداف فتبقى واحدة لكل عمل منها، فكلها تهدف إلى إقامة الحكم الإسلامي لكنها تختلف في وسائلها كما أن استعمال إحدى هذه الوسائل خاضع للتقدير الحسن والجيد للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها للمجتمع في لحظة معينة من الزمن، أو كما يقول العسكريون تقدير الموقف الذي يبنى على معرفة قوى العدو ونقاط ضعفه وقوته وقوانا الخاصة والمحيط بكل أبعاده وعلى تقدير الموقف يبنى بعد ذلك القرار واختيار الوسائل، إما في شكل عمل سياسي أو مسلح. وعصيان مدني، والقيادة الرشيدة هي التي تحسن اتخاذ القرار في الوقت المناسب والمكان المناسب بالوسيلة المناسبة. قد أبرزت التجارب أن العمل المسلح سابق لأوانه لعدة اعتبارات، كما أن

العمل السياسي المحض يوشك أن يصل إلى طريق مسدود، ويبقى العصيان المدني هو الحقل المناسب في الوقت الراهن.

إن اللجوء إلى العنف من طرفنا يكون مبرراً للنظام لكي يتخلى عن مسؤولياته ويبرز بذلك استعماله للعنف والقوة، أما اللجوء إلى العصيان المدني فإنه ينتزع من النظام هذا المبرر ويظهره عارياً على حقيقته المبنية على الظلم والطغيان واستعمال القوة.

إن العصيان المدني ليس وسيلة العنف لكنه يقوم على مبدأ عدم التعاون واللاركون وعدم الرضا وعدم التعاون مع النظام.

ب ـ أهمية التنظيم:

من أخطر الأمراض التي تعوق الوصول إلى الهدف بسرعة هو غياب التنظيم والانضباط في العمل النقابي، والسياسي، فالفاعلية والتأثير مرتبطان بالقوة المنظمة والمركزة في اتجاه واحد وبعدد كبير من الأفراد، ولا يمكن للانسان أن يشعر بأهمية الطاعة والإنضباط إلا في حالات المواجهة والصراع مع النظام واستعماله لوسائل القمع ولهذا يجب أن تصبح النقابة والحزب تنظيمين حقيقيين، يتحرك من خلاله العمال والأفراد بانتظام وانضباط مما يتطلب مشاركة الجميع وانصهارهم داخل النظام النقابي والحزبي وضرورة وقوفهم كرجل واحد خاصة في مرحلة تنفيذ القرارات والانتقال إلى العمل المباشر في ميدان الصراع، ولهذا يكون في مثل هذه الظروف وجود مركز وحيد للقرار من أجل تحقيق الانسجام ووحدة الحركة والعمل، وبدون ذلك فإن القوات تبدد والنشاط يراوح مكانه.

ج ـ طرق استنفار الرأي العام:

يجب علينا إظهار الظالم عارياً أمام الناس مكشوفاً للرأي العام بكل الوسائل الممكنة، إنه من الضروري الوصول إلى الأمانة بكل الوسائل لتبليغها أهدافها بوضوح وبدون تشويه، كما يجب وضع الأمة أمام

مسؤولياتها .

وأهم الطرق المستعملة لبلوغ ذلك في إطار استراتيجية العصيان المدني هي :

١ ـ البيان : تصاغ البيانات وتعرض فيها أسباب وأهداف العمل والنشاط النقابي والسياسي ومواقفه في الأحداث والسياسات والقوانين والقرارات وكذا المقالات والأخبار وما إليها .

٢ ـ العارضة : هي جمع أكبر عدد من الامضاءات على نص معين ضد ظلم أو منكر أو فساد معين أو نص يطالب بحل معين تكون الامضاءات بمثابة الدعم وتعبير عن موقف مؤيد كما تعبر عن إرادة جماعية مصرة على حل المشاكل أو إزالة الظلم المذكور في العارضة . ترسل العارضة أو تسلم إلى الذين لهم سلطة القرار سواء كان الجهاز التنفيذي (رئيس الجمهورية ، الحكومة ، الوزير ، الوالي . . . الخ) أو الجهاز التشريعي (المجلس الشعبي الوطني) أو الجهاز القضائي .

٣ ـ المظاهرة : وتسمى الاستعراض ، تكون في شكل صفوف تتنقل عبر الشوارع ترفع خلالها لافتات للاعلام وتبيان مطالب المظاهرة ، وليس الهدف من المظاهرة مجرد الاعلام ، بل كسب أكبر عدد ممكن من الناس وضمهم إلى القضية المطروحة كما تعبر عن موقف شعبي .

٤ ـ المسيرة : نتحدث عن المسيرة عندما ينتقل المتظاهرون من مدينة إلى أخرى . الهدف منها استنفار الناس بالجهات التي تمرّ بها المسيرة ، تحمل خلال المسيرة لافتات من قماش أو خشب مكتوب عليها مطالب المسيرة توزع خلالها المناشير والبيانات الموضحة للمطالب كما تنظم تجمعات عند كل قرية أو مدينة تكون محطات عبر طريقها ، يتم خلال هذه التجمعات مناقشة القضايا التي تهدف إلى تحقيقها .

٥ ـ الانذار النهائي : يصحب كل التحركات من (بيانات ومظاهرة

ومسيرات) حوار مع الجهات صاحبة القرار، وعند فشل كل محاولات الحوار يصبح من الضروري تحديد آخر أجل للانتقال إلى مرحلة ثانية من العمل تتميز بالعمل الميداني المباشر. يكون الإنذار الأخير مكتوباً يذكر بالأسباب والأهداف والمفاوضات السابقة وأسباب فشلها. ويعتبر الانذار النهائي وسيلة من وسائل الارغام وليس وسيلة من وسائل الاقناع ويعتبرها النظام الحاكم تهديداً ومساومة وبالتالي سيرفض الانذار لا محالة.

٦ ـ الصراع المباشر ووسائله:

عندما يصبح من الضروري والمحتم الدخول في صراع ومعركة مع النظام بعد فشل وسائل الاقناع، يكون من المفيد اللجوء إلى وسائل أعنف في هذه المرحلة لا يُدعى الرأي العام لإبراز موقفه من المشكل المطروح، بل يصبح من الضروري دعوته للعمل والنزول إلى الميدان وساحة الصراع، وتتميز هذه المرحلة بالتواصل وعدم انقطاع المظاهرات والمسيرات وقد يشتد الصراع إلى درجة تمنع فيها السلطة المظاهرات ولا بدّ في هذه المرحلة من ضرورة تقييم قدرة المتظاهرين على مواجهة السلطة بوسائل أمنها وقمعها (الشرطة، الدرك، الجيش)، فيجب تدعيم التأطير ومصالح أمن المظاهرات وربما تقليص عدد المتظاهرين قصد التحكم فيها. فأي انقطاع للمظاهرات يمكن أن يؤثر سلباً على معنويات الأفراد.

ونجد أن الوسائل والطرق المستعملة في هذا الصراع هي:

١ ـ الاخلاء: إنه يوم إضراب عام يطالب فيه كل من الشعب مغادرة أماكن العمل والطرق، إنه يوم تتعطل فيه كل النشاطات قد يقرر الاخلاء لتدشين مرحلة الصراع والمواجهة المباشرة، إن الاخلاء يعبر عن تصميم الشعب في مواصلة الصراع حتى الاعتراف بحقوقه، كما يبرز وحدة وانضباط الشعب، كما يعبر نجاح الاخلاء من إدراك الأمة لإبعاد الصراع.

٢ ـ المقاطعة: إن مبدأ المقاطعة من المبادىء والطرق الأساسية في الصراع مع الحكم الظالم يمكن أن تكون مقاطعة لها أشكال مختلفة. كمقاطعة السلع

أو المؤسسات، كعدم دفع الضرائب، عدم التعامل مع الإدارة أو العدالة وغير ذلك. ولا يمكن أن تنجح المقاطعة إلا باشتراك أكبر عدد من الأفراد ويكون هدفها محدد ودقيق.

٣ ـ الجلوس في المكان: إنه احتلال المكان عن طريق الجلوس فيه سواء كان المكان مصنعاً أو محلاً أو شارعاً، الهدف منه فرض الحوار على النظام وإرغامه على الاعتراف بحقوق وواجبات كان يرفضها. كما يمكن أن يستعمل الجلوس لمواجهة الشرطة أو الدرك أو الجيش في طريق عمومي، ويجب أن تكون الصفوف الأولى جد محضرة لمواجهة هجوم وسائل القمع.

٤ ـ الاضراب: إن الاضراب في المصانع والإدارات وهو توقف عن العمل يعبر عن رفض واستنكار العمال للمظالم التي تقع على الأفراد وهضم الحقوق وإفساد الأمة، ولكن الاضراب له سلبيات يجب أخذها بعين الاعتبار حيث يكون محدوداً في الزمان والمكان مما يجعل كل جهة تعمل لوحدها بدون التنسيق والتعاون مع مختلف المؤسسات والقطاعات والجهات. كما أنه يفتت إرادة العامل ويضعف إحساسه بضرورة التغيير الشامل والكلي، كما يضع العامل في مواجهة المواطن بدل أن يصبح المواطن والعامل كل في مواجهة النظام الحاكم. ففي ظروف متأزمة كالتي يمر بها النظام الحاكم يكون من الأفضل الانتقال الى الاضراب الشامل والعام.

٥ ـ الاضراب العام: إنه إضراب الشعب بأكمله العازم على كسر طوق الظلم والاضطهاد الذي يثقل كاهله، إنه احتجاج ورفض قاطع للنظام القائم والتعبير عن ذلك عملياً ويكون الاضراب العام مفتوحاً حتى سقوط النظام الحاكم واستبداله بنظام إسلامي.

٦ ـ تعويض السلطة: بدل ترك مكان العمل والموقف عن كل نشاط يمكن أن يكون من المجدي بهدف إفشال النظام بأن يتم تعرضه من الداخل برفض أوامره وتوجيهاته وتطبيق فقط توجيهات القيادة النقابية أو السياسية، إنها طريقة تتطلب الخروج عن كل القوانين وتستلزم تطبيق توجيهات القيادة النقابية أو السياسية التي تصبح هي السلطة الفعلية في البلاد.



آخر أيام الحرب على العراق، مسيرة صغيرة للجبهة، الشيخ مدني يفجر أقوى مقابله:
الجزائريين تبرعوا بالدم لأبناء العراق والحكومة الجزائرية أهدته الى فرنسا.

صخب الاضراب

أكدت مصادر الجبهة الإسلامية للإنقاذ أن الإضراب حاصل لا محالة برغم كل التحذيرات والمشاكل والصعوبات فقابلتها الحكومة بالإزدراء والإستخفاف واستعملت الصحافة أسلوب التجاهل لدى اعتراض الشيخ مدني في أحد المؤتمرات الصحفية على قانون الانتخابات، وكذلك فعلت مع تغطية خبر «تحذير تلمسان».

تحول كل هذا الاستخفاف إلى رعب حقيقي مع بدء الإجراءات التنفيذية للإضراب ويقال بأن الجيش ارتعب عندما بدأ الاضراب يأخذ حظه على الأرض. وكان الجنرالات أكثر مفاجأة من الناس لأن علاقة الإنقاذ بالجيش بقيت دائماً ضمن حدود اللعبة ولم يسمح الشيوخ أبداً في الماضي بأي صدام مباشر مع الجيش حتى ولو كان هو البادىء.

وتطور الاضراب إلى شكل من أشكال المواجهة، عندما أظهرت الحكومة للملأ أنها بدأت تعبث بالداخل الانقاذي وتحاول شرخ القيادة الاسلامية إلى نصفين، وعندما خرجت أصوات معارضة في المجلس الشوري للجبهة، بدأ الغسيل الوسخ ينشر على حبال الحكومة فجمعت آلة حروش قبضتها وبدأت تحضر للبطش.

أما الشيخ عباسي مدني بصفته رئيساً لجبهة الإنقاذ فقد مدد الاضراب وأصدر أوامره باتخاذ الإجراءات التي تحوله إلى عصيان مدني، في محاولة واضحة لتطويق و إسكات أصوات المعارضة داخل المجلس الشبوري الإنقاذي، ثم

أخذ من المعارضين سلطة إعلان البيانات وتصديق القرارات واصفاً إياهم بالسذج .

هدفان آخران كانا في مخيلة الشيخ مدني ولم يعرف بهما إلا خاصة المقربين ، الأول ، هدف إنتخابي محض يؤمن تأييداً شعبياً ساحقاً ، وتمثل بحركة مناورة ذكية على النظام لدفعه إلى تعديل قانون الإنتخابات المثير للجدل .

والثاني : هدف إسلامي إنقاذي على مستوى القاعدة الشابة النشطة التي تطربها لهجة التصعيد خاصة إذا كانت ضد السلطة وهذا الهدف كان خطوة إحترازية لحصر تأثير المعارضة داخل المجلس الشوري .

عشية الثاني من حزيران بدأ الاضراب يتحول عن مساره ، فالرئيس الجزائري الذي أجبر رئيس حكومته على الإستقالة ، هو ايضاً لم يسلم من غضبة العسكر، عندما بدأت تهديداته تخرج من أروقة وزارة الدفاع بحجة أن جبهة الإنقاذ تجاوزت الحدود ، ولن يسمح الجيش بأي تصاعد آخر لقوتها ونفوذها في الشارع .

طلب الشاذلي أن يجتمع بالجنرالات الكبار ليناقش معهم الخيارات التي كانت مفتوحة على كل الاحتمالات .

أحس الشاذلي أن رجله المدلل حمروش طعنه من الخلف ، فكل تقارير وزيره الأول لم تكن دقيقة ، بل أن بعضها كان محرفاً ومزوراً ومغلوطاً .

فقد وقع في حرج شديد عندما أعلن الليلة الماضية في خطاب وجهه إلى الأمة ، وصف فيه إضراب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بأنه «تشويهات تقوم بها بعض العناصر من أجل خلق البلبلة» .

وبدأ الجنرالات يصلون قاعة الاجتماعات في قصر الرئاسة ، مدير المخابرات الجزائرية ويحمل ملفاً يحتوي عدداً لا بأس به من التقارير، الجنرال نزار وزير الدفاع يدخل غاضباً .

أما الجنرال بلخير وزير الداخلية والجماعات المحلية ومدير عام الدرك

الوطني عباس غزيل، فيصطحبان معهما طلباً، بإعلان حالة الحصار لضبط الوضع.

الاجتماع كان مشحوناً، عدد فيه الجنرالات أخطاء حمروش السياسية والأمنية، وقدّم فيه مدير المخابرات عدداً من التقارير التي تفيد بأن هناك خطة لقلب النظام، يطلب بن جديد من جنرالاته التريث والاستعداد لآخر الدواء «إعلان حالة الحصار»، ثم يناقش معهم سبل مواجهة التطورات المتسارعة، ويبدي وجهة نظره التي تم إقرارها، لن يستطيع إنزال الجيش فجأة في ظل غليان الشارع، فلتنزل، القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية وتعاون الدرك الوطني والشرطة، فإذا ما كان الاضراب إضراباً انتهى الأمر عند هذا الحد، أما إذا كان عصياناً مدنياً وتحضيراً لقلب النظام فينزل الجيش، وتعلن «حالة الحصار».

وتحول الاجتماع إلى السياسة، عندما أبلغ الشاذلي الحاضرين برغبته بتنحية حمروش، متطلعاً رأيهم بعدد من الأسماء، فقطع وزير الدفاع صمت الجنرالات مردداً إسماً واحداً: «غزالي».

كان غزالي الورقة التي ستحرق الشاذلي بعد أقل من ٧ أشهر، ولم يكن رجل العسكر أبداً بل كان رجل سوناطراك ورجل التكتل الصناعي الذي سيتحالف مع التكتل العسكري لينسفوا التعددية من الوجود.

لم يفهم غزالي المعادلة السياسية العليا جيداً، وعلى الرغم من أن مسار التطورات رشحته لكي يكون خليفة الشاذلي إلا أنه لم يستفد من التناقضات التي كان يترع بها جهاز الدولة من رئاسة وجيش ووزارة داخلية وتكنوبيروقراط تابعين للمؤسسات الصناعية والاقتصادية الكبرى.

ولعب بأوراق النار الخطرة، فتحالف مع الجيش ضد الجميع، وعلى رأسهم الجبهة الإسلامية للإنقاذ الرمز الأثقل في مجتمع التعددية المدني.

وحري بنا القول أن غزالي عرف كيف يستغل صلاحياته التنفيذية والاجرائية

الموسعة، لإدارة الأزمة باطمئنان شديد وثقة قوية بالنفس وصلت إلى حد الغرور والمبالغة بعد المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية عندما راح يشكك باختيار الشعب ويتهم الجمهور الجزائري بالسذاجة.

وعلى الرغم من تمرسه الطويل بالديبلوماسية ولعبة التفاوض إلا أن هذه الخصوصية انعدمت لحظة استلامه زمام رئاسة الحكومة الانتقالية، فهو تصرف مع الواقع التعددي على أنه متسلل طارىء وقليل الخبرة السياسية وينبغي جره ليبقى تحت جناح السلطة، كياناً عديم الشكل فاقد اللون.

إلتقط ملف الاقتصاد وقفز به قفزة خطرة نحو السوق الاستثمارية الأجنبية وفخ القروض الدولية، فكان كالقبطان الأعمى يبحر في بحر متلاطم.

فبين بلد يعيش التوتر الداخلي في مرحلة انتقالية صعبة وبين أمة أنهكها الدمار الاقتصادي لم تسعف سياسة غزالي في إنقاذ الجزائر من أزمة انعدام ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي بأوضاع البلاد العامة التي شهدت في عهده حالتي طوارىء وانقلاب على شرعية دستورية ثم ظهور كثيف للعسكر وكفى بهذه اللفتات مغزى.

كانت تداعيات سقوطه مؤشراً بالغ الدلالة بأن سياساته أسقطت البلد ككل في منزلق اللاعودة في الوقت الذي كانت تحتاج فيه إلى منشطات ترفع ثقة الآخرين باستقراره.

غزالي اصطدم بالشعب فأصابته لعنة الفردية، وحاول القفز على المؤسسة العسكرية فأصابته لعنة السقوط بلا اعتراض فكان بين لعنتين شاهدا على هشاشة السلطة السياسية التي غرقت طويلاً في وحول الاستبداد.

أذهلته حجة قوة الشيخين عباس وبلحاج فوصف الأول «بالكذب» والثاني «بالمجنون» وشوشته سياسة عبد القادر حشاني فأخذ بيد جبهة الانقاذ كلها إلى جحيم الاعتقال.

انتهى اجتماع القصر فاستدعى الشاذلي رئيس حكومته حمروش وطلب منه

تقديم استقالته فوراً والإبقاء على سريتها حتى يطلب منه إعلانها للرأي العام .

من جهته وفور خروجه من الاجتماع أصدر «العربي بلخير» أوامره للوحدات الخاصة التابعة للداخلية بالتحرك فوراً واحتلال المراكز الحساسة في المدن الجزائرية الكبرى .

بدأت الأمور تتجه شيئاً فشيئاً نحو الاصطدام ، فأصدر الشيخ عباسي مدني بياناً يدعو جميع عناصر ومناضلي ومناصري الجبهة إلى عدم الردّ على الاستفزازات ، وطالب العسكريين بالتمرّد على الأوامر التي تدعوهم إلى استعمال العنف .

ولم تنم العاصمة ليلتها لإحساس الجميع أن الانفجار أصبح وشيكاً ، ففي الأفق سحب سوداء تنبيء بحصول شيء ما ، ولكن أحداً لم يكن يتصوّر أن ساعة المواجهة قد دقّت .

صبيحة الاثنين ٣ حزيران : استفاقت العاصمة على انتشار كثيف لوحدات الداخلية ، ومجموعات مكافحة الشغب ، وتوجه المضربون إلى الجامعة المركزية ، تطبيقاً لأوامر صدرت منذ أيام من قيادة الجبهة بإقامة تجمع احتجاجي في حرم الجامعة ، . . . وسرعان ما تحوّل التجمع إلى ساحة للصخب عندما تدخلت القوات الخاصة لمنع مسيرة تقرر إقامتها على عجل وتوجيهها إلى مقر البرلمان ، سقطت أول نقطة دم ، وتحول الاضراب كله إلى حركة عصيان مدني ، وبدأت السلطة بالتحضير لإعلان حالة الطوارىء .

لقد انفجر الشارع من جديد .



الشاذلي يصافح حمروش ويبدو الجنرال نزار في الصورة:
الجيش لن يصبر طويلاً ويستعد لتنصيب غزالي.

تحت الحصار

دخلت الجزائر من جديد لعبة العنف واضطربت جبهة الانقاذ، وتحولت كل الصلاحيات والسلطات إلى القيادة العسكرية، وخرجت الصحافة التي ركزت بالأمس على فشل الاضراب، بعناوين عريضة وتحليلات ضخمت من شأن الاضراب إلى حد المبالغة.

تحول الأمر من إلغاء للقوانين الانتخابية، إلى تنحية رئيس الحكومة الثانية بعد الاصلاحات، ثم إلى رفع حالة الحصار، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة ونحت التطورات منحى خطيراً إلى حد إعلان قيادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ، الجهاد الشامل ضد النظام والعزم على إنشاء حكومة إسلامية.

غاب خطاب العقل بل انحسر إتجاه الانفتاح عن الجبهة، وخرج المنشقون والحركات الاسلامية الأخرى عن الحدود وخطب الجميع جانب السلطة وأجهزة الإعلام للاستقواء على جهاز القيادة التنفيذية داخل جبهة الانقاذ.

هل يمكن لمحلل موضوعي يلتزم الحياد أن يتهم طرفاً واحداً بالمسؤولية عن الخطأ، لقد أخطأ الجميع وفضلوا فرط الحالة الاسلامية على أن يتنازل كل واحد منهم عن جزء ضئيل من طموحه السياسي.

وقد يلام الشيخان عباسي مدني وعلي بلحاج، باعتبارهما المسؤول الأول عن ذلك ولكن الآخرين يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية التاريخية، فما معنى أن يهاجم الشيخ محفوظ النحناح، جبهة الانقاذ عشية إعلان حالة الحصار، وما معنى قيام حركة المجتمع الاسلامي «حماس»، بعقد مؤتمرها التأسيسي في

هذه الفترة الحساسة بالذات، وينال المشاركون فيه من «الانقاذ».

وما معنى أن يهاجم الشيخ عبدالله جاب الله، الشيوخ المعتقلين بعد أسبوع من اعتقالهم، هل هي أعمال التشفي أم هي الخصائص المتعددة داخل المجتمع السياسي الاسلامي الجزائري.

وما معنى أن يتم اقتياد الشيخ هاشمي سحنوني زعيم تيار التكفير والهجرة في الجبهة إلى تزعم عملية الانشقاق في عز حملة الدولة عليها وهو بالأصل كان يعترض على أسلوب «التملق والمحاباة» التي كانت تنتهجها قيادة الانقاذ في عملية تحضيرها لانتخابات ١٩٩٠ البلدية. ثم حاول التكفير مراراً عما عمله عبر اتصالاته برجال الجبهة مؤكداً أنه كان مدفوعاً من قبل «بشير فقيه».

ثم لماذا لم تتدخل جماعة الجزأرة في هذا الظرف الحساس وهي عرفت الاحترام الزائد من قبل الشيخ عباسي مدني الذي كان يتراجع عندما يتوسّط رجالها لإصلاح ذات البين.

وما سر سكوت الشيخ أحمد سحنون لمدة طويلة هل لأن الشيخين عباسي وبلحاج خالفوا تعليماته بشأن عدم المضي بالاضراب، أم لأن تلميذه في الجزأرة «الشيخ محمد السعيد» كان يحضر للسيطرة، على قرار الانقاذ.

ولماذا سكتت الأحزاب الوطنية واليسارية عن القانون الانتخابي الجائر وفضلت محاربة الانقاذ، هل لأن الجبهة الاسلامية أحرجتهم بتصديها الجريء للسلطة، أم أن هذه الاحزاب وعدت بحصة ما في الانتخابات القادمة.

لقد دخلت الجزائر في دائرة مغلقة الآذان مفتوحة على كل الاحتمالات، تعثرت عملية صياغة الدولة التعددية، فكيف يمر التغيير في ظل أخطر أزمات الثقة بين الاحزاب والدولة من جهة وبين الاحزاب نفسها من جهة أهم وهل ينجح حوار يؤطره رشاش.

عندما التقط الشيخ عباسي مدني الإشارة بعودة العسكر إلى ساحة القرار الجزائري أسرها واحتفظ بها حتى يوم اعتقاله، عندما كشف: «أن الجيش هو

الذي يحكم وأن غـزالي والشاذلي يـدارون من قبله». لماذا احتفظ بهذه المعلـومة حتى يوم اعتقاله أو قبله بيومين، الجواب واضح.

فوجـود الشيخ مدني لفترة طويلـة في جبهة التحـرير وفهمه لإطـار السلطة الايديـولوجي والتنظمـي والسياسي الشـامل، وسيطرة العسكـر على مقدرات السلطة وهيكل إصدار القرارات وطبيعة إمساك هذا الجيش بالمفاصل الرئيسية للحكم، وهذا مـا مكّن الشيخ مدني، من إدارة اللعبة على أساس تنـاقضات أجهزة السلطة وحرص على ألا يمس بالجيش إلا في اللحظات المصيرية عندما تكون الحركـة الاسلاميـة في خطر حقيقي، وعنـدما هدد الشيـخ مدني الجيش وأقسم بإعـلان الجهاد، أخـذ يحضر الجبهـة لاحتمالات أقلها الصـدام المسلح ومعـركة كسر عظم والـدليل أن الأعمال التي حـدثت في الشـارع كانت متقنـة ومنظمة والسلاح الذي ظهر في وهران والبليـدة وباش جراح وغيرها كان إشارة دموية إلى أن جبهة الانقاذ، استعملت الخيار «صفر».

فـرجال الامـام الشـاب علي بلحاج نـزلـوا إلى الشـوارع ليطبقوا مفهـومهم الحقيقي في معارضة السلطة والتعامل مع أجهـزتها الأمنية، فواجهوا الرصاص بالـرصاص والعنف بالعنف، فخرجت المواجهـة عن حد الضـط ووصلت إلى الاعتقال.

لقـد تسـاءل الكثيرون عن سر ولع هـذا الامام الشـاب بقطع أي خطـوط للاتصال مع الدولة وحتى مع طـائفة من العلماء الذين كان يسميهم «بلحاج» بعلماء الشرطة.

ردد مرات عديـدة قوله: «أنا أكفر بـالديمقراطية»، مارس المعـارضة بعناد شديد وصفـه البعض «بالطوباوي» والبعض الآخر «بـالطائش» ولكنه لم يحفل بأحد، يكره الصحافة والصحافيين، يعترض بشدة على أي علاقة عضوية مع ايران بحجة أنها دولة شيعية، ويرفـض النموذج السعودي بحجة أن السعودية دولة صديقة للشيطان.

كثيرون يقولـون ليس لدى «بلحاج» رؤية نظـرية أو فكرية سيـاسية محددة

للحكومة الاسلامية، وهي التي بقي ينادي بها حتى الاعتقال، ويرون أن جوهر رؤيته ينبعُ من بنيته المعرفية، التي جعلته يرتفع ارتفاعاً مبهماً عن المعقول والواقع الذي تقره المصلحة الاسلامية. وبالرغم من أن بلحاج يؤكد أنه يزاوج الفقه بالثورية، ولكن هذه الثورية كانت عنيفة تصل إلى حد انها تكفر كل شيء إلا بالجهاد السلفي البعيد عن أي انفتاح على الواقع إلا بتكتيك وحيد هو التحالف العضوي مع الشيخ عباسي مدني، ورغم أن الشيخ بلحاج يفضل الحركات الاسلامية المسلحة إلا أنه اضطر للتنازل مؤقتاً وساهم بموضوعية في بناء وتأسيس الجبهة الاسلامية للانقاذ، والأخذ بيدها إلى مواجهة السلطة نداً، لند، مستعملاً خطابه الشديد والقاسي في التعبئة الجماهيرية ومجيراً هذه الشعبية لصالح سياسة الجبهة العليا المدارة من قبل حليفه الشيخ عباسي مدني.

هذا التحالف العجيب أوقع المراقبين ومحللي الجماعات السياسية باضطراب، وحيرة، فماذا يجمع بين رجل الانفتاح ورجل التكفير والثورة، وما هي مميزات تحالفهما الذي سمح لهما بسحق جبهة التحرير الوطني بعد ٣ أشهر من تأسيس جبهة الانقاذ ثم أدّى بهما إلى السجن بعد سنة من الانتصار الساحق في معركة الانتخابات البلدية والولائية؟.

لقد أقام الرجلان تحالف وجوه وتعددية وتوزع أدوار منذ البداية، فقد فضل الشيخ عباسي مدني، (رائد الحركية الاسلامية في الثمانينات) شباب الحركة على شباب الفكرة والزوايا، فهو من أتباع النظرية الاسلامية الحركية وكان أقرب إلى الجزأرة من جماعة السلفية الجامدة، استفاد من تأسيس جبهة الانقاذ وبدأ يتصرف وكأنه زعيم الحركة الاسلامية الجزائرية كلها في محاولة واضحة للثأر من الشيوخ جاب الله ونحناح.

عمل الشيخ مدني على مد جسور للحوار مع مختلف الأطراف بما فيها السلطة، بينما لم ير نائبه «بلحاج» أي ضرر في قطع أي جسور مع الخارج حتى مع الاحزاب الاسلامية.

داخلياً وعلى مستوى الجبهة، استطاعت مرونة وفطنة الشيخ مدني والتي كانت موضع احترام وإشادة دائمة من بلحاج، من احتواء قرار الجبهة الذي هدده التباين إلى حد التناقض بعد حرب الخليج الثانية، ولكن إلى حين، وقد يرى البعض أن مرونة مدني وتشدد بلحاج توزيع للأدوار ولكن هذه الرؤية خطأ، فقد حاول الشيخان منذ البداية ايجاد صيغة حوار بين مرتكزات الجبهة النظرية، وهي تجمع التشدد والانفتاح والوعي والبساطة والثورية والمرحلية، والسلفية الجامدة.

لذلك أجمع الباحثون والمتخصصون أن قيام الجبهة الاسلامية للانقاذ تحقق بإتفاق تياراتها على تأطير كل الصيغ والمناهج تحت مظلة الهدف السياسي، «العمل على إرساء قواعد حكومة إسلامية». وبذا تفوقت على كل الطروحات والجمعيات الاسلامية التي حاولت خلافة جمعية العلماء بعد حلّها لأنها تخطّت التكتلات الجهوية أو الفكرية ذات اللون الواحد.

وقد نجحت الجبهة عندما لم تطرح نفسها قبل تكتيل قواها، وعلى رأسها جمهور بلحاج وسحنوني وحشاني وكبير وعبد الباقي، ومدني وبن عزوز، ولكن هذا التحالف غطى دائماً خطاب الجبهة الذي كان عمومياً وذا إشارات ضبابية، عموماً خلف هذا التحالف تكتلاً قوياً على مستوى القاعدة حماها من الانفراط بمواجهة الدولة التي لعبت مع «الإنقاذ» لعبة القوة وإدارة آلتها للسيطرة على الأوضاع عندما بدأ الزمام يفلت من أيدي الجميع.

عندما أطلق العنان للسلاح والعنف تحركت السلطة لتطبق على الوضع وعملت على عدة اتجاهات.

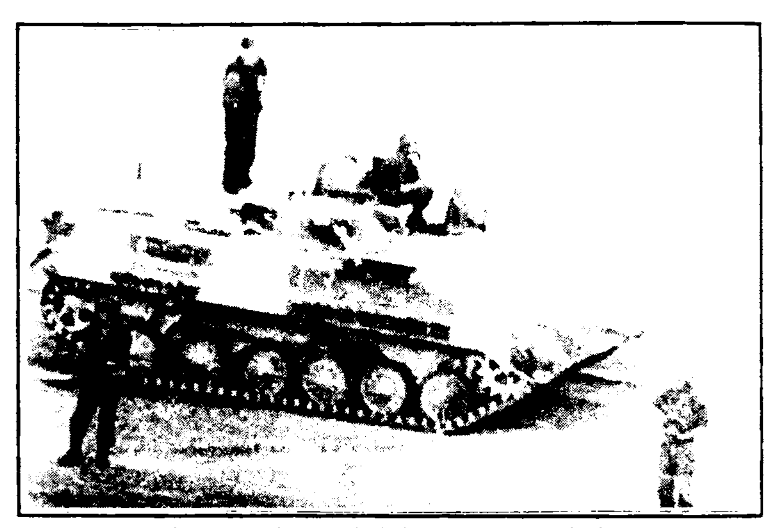
١ ـ تلزيم الشارع للجيش، ليوجه رسائله مباشرة إلى قيادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

٢ ـ دعم الاحزاب العلمانية والفرنكوفونية لاستقطابها ولدفعها للوقوف بوجه الحركات الاسلامية وخصوصاً الإنقاذ.

٣ ـ تشجيع الفرز داخل الحالة الاسلامية لإحداث شرخ أعمق في جسم الحركات الاسلامية الثلاث : «النهضة، حماس، الإنقاذ».

٤ ـ محاولة استقطاب الوجوه المعارضة والمؤيدة للانشقاق داخل الجبهة الاسلامية للإنقاذ مع التلويح لها بورقة الاعتماد وإمكانية منحها الشرعية وإعطائها رخصة بتأسيس حزب خاص يواجه الأطراف الأخرى أو إبقائها لها وتجاوز قضية إعطاء الرخصة لحزب ديني كالانقاذ، وهذا ما حصل عندما قرر المنشقون الانسحاب من الجبهة وفق حسابات معينة قد تكون من ضمن الاتفاقية الشاملة بين السلطة وبين الجناح المنشق، بحيث يستولي هذا الجناح على قرار الجبهة، تحت عنوان المجلس الشوري، بعد اعتقال الشيوخ عباسي وبلحاج وعلي جدي وهو من الرجال المؤثرين على مستوى الكادر والعناصر المميزة العاملة في الجبهة.

ولكن كوادر الجبهة الاسلامية في الشرق الجزائري أطبقوا على القرار واحتلوا الجبهة وهيكلها.



٢/ ٦/ ١٩٩١جيش وشرطة في الشوارع والترقب سيد الموقف

وعقارب الساعة تقترب من لحظة الانفجار

الإنتصار اليتيم



٣/ ٦/ ١٩٩١ السلطة وجبهة الانقاذ تختاران المواجهة والضحايا تسقط من جديد.

برنامج حشاني

٢٨/١٢/١٩٩١ ، إعلان الانتصار الساحق للجبهة الاسلامية للانقاذ في الدورة الأولى للإنتخابات البرلمانية ، مساجد السنة والقبة في منطقة باب الواد بالعاصمة الجزائرية عاشت جواً احتفالياً مفعماً بالعاطفة ، فهذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الأفراح ، هذه المنطقة المحرومة ، والتي تعتبر ثقل الجبهة الاسلامية للانقاذ في مدينة الجزائر ، فمنذ دخل الشيوخ إلى المعتقلات وسجن المئات من مناضلي الجبهة ، حي باب الواد يعيش الحزن والحداد ، ومنذ ٣٠/٦/١٩٩١ تاريخ حملة السلطة على الجبهة ، وكل مجاهديها يعملون ليل نهار للظفر بهكذا انتصار . بدأ الشيخ رابح كبير متأثراً ، وبصعوبة كبيرة تحدث عن فوز الجبهة الاسلامية في غياب الشيوخ ، نبرات صوته كانت شبه مخنوقة وتقاسيم وجهه ترسم بوضوح صورة رجل يكاد يجهش بالبكاء ، خاصة حينما أثار حرمان الشيوخ المعتقلين من معايشة هذا الفوز الساحق ، أما الرجل الذي صنع النصر فقد كان يعالج بعض الاشكالات التي أثارها مرشحو بعض الاحزاب وهو غاب عن كل هذه الاحتفالات مفضلاً العمل بصمت للتحضير للدورة الانتخابية الثانية ، ذاك الرجل وهو الشيخ عبد القادر حشاني ، قاد المجموعة التي أعادت بريق الجبهة فأحرج الجميع فردوا عليه بالخروج ، وانقلبوا على التعددية ، وهيأوا الاصفاد التي ما أن كبلت بها الجبهة الاسلامية التي أعطاها الشعب سلطة صناعة مستقبله ، حتى أصبحت كل الجزائر على شفا جرف من الانهيار الكبير .

لقد ساهم إفراغ جبهة التحرير الوطني من مضمونها الايديولوجي

والتعبوي، بتعجيل سقوطها في التجارب الثلاث، «اوكتوبر ١٩٨٨»، و«حزيران ١٩٩٠»، و«كانون أول ١٩٩١»، وذهاب وهجها، إلى الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي ظهرت كتشكيل شعبي متجانس جمع كل الشرائح الاجتماعية، فاستحقت الفوز الكبير ولكن تكتيكات القيادة الجديدة التي خلفت الشيوخ عباسي مدني وعلي بلحاج، كانت بارعة وناجحة واستطاعت أكثر من مرة وفي فترة لا تتراوح مدتها بين (٤ ـ ٦) أشهر أن تثبت للجميع أنها تتقن لعبة السياسة وحدودها وظواهرها وتمارسها بمستوى رفيع.

باختصار استطاعت تأمين النصر وأكدت للجميع قدرتها على ضبط القاعدة وتجييشها وتحريكها، وأعادت التوازن المفقود الذي سببته حرب حزيران ١٩٩١.

فهل من الممكن أن يفوز تشكيل سياسي بانتخابات عامة بنتائج كاسحة وقد تعرض الآلاف من كوادره ومجاهديه للاعتقال وعلى رأسهم قيادته التنفيذية؟.

وهل يعقل أن تحقق جبهة سياسية نصراً على عشرات الاحزاب بعدما تعرضت لهزة انشقاق واسع على مستوى قيادتها؟

وما هو السر الذي جعل حزباً حديث التأسيس، يفوز على جبهة حاكمة تحمل تراثاً يرجع إلى ٣٨ عاماً من النضال على مستوى الثورة؟.

السر كله يكمن في البرنامج الذي حمله القائد الشاب عبد القادر حشاني ونفذه بدقة مذهلة وطواعية شديدة إجتازت عشرات المطبات والأفخاخ التي زرعتها عناصر التعددية السياسية، بسلام.

يقابل ذلك كله تجانس مع فريق عمل محترف وواع قوامه: الشيوخ رابح كبير النصف الآخر لحشاني، وعبد القادر مغني وعبد الرزاق رجام وعثمان عيساني والشيخ محمد السعيد، الذي حاول قيادة الجبهة بعد اعتقال الشيوخ ولكنه هو الآخر اعتقل في ظروف غامضة وينتابها الكثير من الشكوك.

حشاني هو من ألمع قادة الجيل الثالث من شيوخ الجزائر. ويعتبر من زعماء جماعة الشرق التي منعت تيار المنشقين من تحقيق مطلوبها. سياسته تعتمد على مدرسة الواقعية والمرونة، وتكتيك الصدمات الصاعقة البعيدة الأمد، يتقن فلسفة الشعارات، وعقلنتها في نفوس الجمهور، وصولاً إلى تطويع هذا الجمهور صعوداً ونزولاً ومن كل المستويات الأفقية والعامودية، شديد الحذر في الكشف عن بواطن سياسته مع أنه يروج لها عبر سلسلة من الإشارات البسيطة في خطابه ومواقفه. يبث رسالته عن طريق الخطاب المباشر فيما لو كانت تحذيراً أو عرضاً لفكرة يريد توجيهها لجهة واحدة أما إذا كانت رسالة تتضمن بثاً لعدة جهات فإنه يحرص على أن يكون البيان الحزبي هو رسالته مع أنه كثير الحركة والتنقل وديناميكي لا يهدأ، ذو دراية واسعة بالغة بأساليب وسياسات السلطة وفي مواجهتها يجمع أكبر عدد ممكن من عناصر المساندة وأوراق الثقل التي قد تشمل الصحافة وبعض الأجهزة الرسمية أو الخاصة غير الاسلامية. البعض يقول أنه هو الذي قاد تيار الجزأرة إلى قيادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ وليس الشيخ محمد السعيد، ويؤكدون أنه قاد انقلاباً داخل الجزأرة نفسها عندما تصدّى للجبهة الاسلامية للإنقاذ والتزم إدارة قرارها وأوصلها إلى الفوز بانتخابات ٢٦/ ١٢/ ١٩٩١.



٣٠/ ٦/ ١٩٩١ : السلطات تختار الحل الاقصى ، رجال فرقة مكافحة الارهاب قبل دقائق من اقتحام مقر قيادة الجبهة الاسلامية للإنقاذ واعتقال الشيخ عباس مدني .

الجزأرة في الواجهة

لقد عملت الجزأرة بصمت طوال المدة التي تراوحت بين أوكتوبر ١٩٨٨ وتموز ١٩٩١ تحت مظلة الشيخ أحمد سحنون، وكانت سلماً للمناورة بين السلفية التبليغية، تأثراً بأستاذها الأول المفكر «مالك بن نبي» وبين الثورية المسلحة التي لم يمارسها جماعة الجزأرة أبداً.

كانت تعتمد على العمل السياسي السري بقوة بنفس المقدار الذي تستعمل العمل الفكري والدعوي العلني لبنائه.

استطاعت تثمير أحداث اوكتوبر بشكل فوري، بأسلوب سياسي طبع تصديها للأوضاع المصيرية، وقد صدرت عدة بيانات وقتها بتوقيع الشيخ احمد سحنون، واستطاعت إدارة الأزمة وتهدئة الأمور بأقل قدر ممكن من الخسائر.

كانت همزة وصل بين جمعية النهضة ومؤسسها الشيخ عبدالله جاب الله وبين جبهة الإنقاذ، يصفها الجميع بأنها أخطر جماعة إسلامية في الجزائر لأنها اخترقت غالبية دوائر الدولة ووصلت إلى مستويات قريبة من القرار الرسمي.

تعتبر حركة المجتمع الاسلامي «حماس» من أعدى أعدائها لأنها تمثل التيار الانشقاقي الأكثر عمقاً عن حركة الإخوان المسلمين التنظيم الدولي.

يعتبرها أعضاء تيارات الجهاد والتكفير والهجرة حركة «منافقة».

إبان اعتقال شيوخ الجبهة نفذت الجزأرة انقلاباً دقيقاً على بعض القيادة التاريخية وأزاحت المجلس الشوري، وأعلنت عن إنشاء قيادة مؤقتة برئاسة

الشيخ محمد السعيد الذي اعتقلته السلطة لحظة إعلانه إمساكه بالقيادة المؤقتة.

ثم استلم حشاني القيادة فأقدمت السلطة ايضاً على اعتقاله فأخطأت خطأ فادحاً هذه المرة لأن الشيخ محمد السعيد لم يكن معروفاً من قبل مجاهدي الجبهة الاسلامية فضلاً عن أنه لم يكن موافقاً أبداً على تأسيس «الجبهة» وله مع الشيخ بلحاج جولات وجولات، وثمة معلومات تقول أن بلحاج عارض فكرة استلام «السعيد» لقيادة الجبهة المؤقتة.

أما حشاني فقد كان معروفاً لدى مجاهدي الجبهة ولكنه لم يكن يملك البريق الذي يتمتع به الشيوخ المعتقلون فساهم اعتقاله برفع أسهمه لدى الجمهور الذي التزم بقراره بعد إطلاقه من السجن بحجة أن توقيفه جاء اعتباطياً ولكن الأمر كان غير ذلك فمن أصدر قراراً باعتقال حشاني ارتكب خطأ قانونياً نتيجة لمعلومات كاذبة أدلى بها أحد مخبري الأمن فكانت النتيجة إحراجاً للسلطة التي صارت تعتقل بدون تهم.



حشاني يصنع الانتصار.

معركة الانتخابات البرلمانية

حالما خرج حشاني قبض على قرار الجبهة الذي أصابه الفراغ الشديد.

كان رئيس الحكومة سيد أحمد غزالي قد بدأ يعد العدة لخلافة بن جديد عبر تأكيد تحالفه مع الجيش. وعبر طرحه لمشروع بيع الاقتصاد الجزائري للبنك الدولي والشركات المتعددة الجنسيات. وفي عمليته لبناء سلطته لم يشأ غزالي الصدام المباشر مع بن جديد بل فضل تغيير القوانين التي سببت الأزمة وأجبر البرلمان الجزائري على التراجع عن قانوني الانتخابات.

وبدا على الجانب الرسمي الآخر أن الشاذلي بن جديد بدأ يستعد لانسحاب منظم من السلطة فأعلن استقالته من رئاسة جبهة التحرير الوطني.

مع بدء التحضير الجدي لانتخابات البرلمان والتي عينت بتاريخ ٢٦ كانون أول ١٩٩١، بدأت الحكومة تضغط على جبهة الانقاذ في عملية واضحة لجرها إلى معركة أخرى وللضغط عليها لتدخل ضعيفة إلى العمليات الانتخابية.

وبدأت عملية شد الحبال من جانب واحد، فقد عاودت السلطات الأمنية اعتقالاتها في صفوف الجبهة وبدأت تماطل في قضية البت بمصير المعتقلين، ثم حاولت طرح مشروع يقضي بالقيام بانتخابات جزئية بلدية وولائية بحجة شغور المناصب الرئيسية فيها وغالبية هذه المناصب هي من أعضاء جبهة الانقاذ المعتقلين بموجب قانون فرض حالة الحصار.

. والمتابع لهذه الحوادث التي حصلت قبل شهر من الانتخابات يلاحظ أن السلطة كانت تسعى جدياً للصدام مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي لم تبدِ أي موقف من كل ما يحصل .

كان آخر الغيث لغم زرعته السلطة ، وهو أحداث قمار التي نفذتها مجموعة مسلحة يتزعمها الطيب المسعودي ، كشفت الأيام أنها كانت مخترقة من قبل أجهزة وزارة الدفاع الجزائرية ، ومن خلال أحداث قمار التي ذهب ضحيتها ٣ دركيين و١١ عنصرا من المجموعة المهاجمة برز صوت العسكر من جديد عندما أعلن الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الجزائري ، عن قرار يقضي بإنزال الجيش دون الحاجة إلى العودة للسلطات المسؤولة أي الحكومة والرئاسة .

وضخم الإعلام أحداث قمار مسلطاً كل الأضواء والتهم على الجبهة الاسلامية للإنقاذ فيما خرجت بتحذيرات مبطنة من عدد من المصادر الرسمية بأن جبهة الانقاذ ستحاسب حساباً عسيراً إذا ما ثبت ضلوعها بأحداث قمار.

وردّ حشاني على الحملة الإعلامية والسياسية الشرسة بقرار اعتبره كل المراقبين بارعاً . فقد أوهم الجميع أن الجبهة تتحرك بثقل وتسير متأثرة بضعف كبير وتبرأ من كل أعمال العنف التي ليست من سياسة الجبهة .

ثم ركّز حشاني خطابه على أن الانتخابات البرلمانية التي حدد موعدها في ٢٦/ ١٢/ ١٩٩١ لا تعني الجبهة وأنها تدرس الاحتمالات وقد لا تترشح ، إذا لم تنفذ المطالب ، ثم عدد حشاني في أكثر من مناسبة مطالب الجبهة ، وهي : «إطلاق سراح الشيوخ ، الكفّ عن زجّ الجبهة في صراعات تنسف «جو الشفافية» الذي وعد به رئيس الحكومة غزالي والتراجع عن قانون الانتخابات الذي أعيد ترتيبه وفقاً لصياغة وسط ترضي الجميع» .

كانت الجزائر خلالها تمر بأحداث عديدة وصراعات داخلية في الوسطين الحكومي والحزبي اصطدم الجنرالان بلخير ونزار حول من يمارس صلاحيات الأمن خلال حالة الحصار. وانفجر الصراع من جديد بين الاصلاحيين والمتشددين داخل جبهة التحرير، وظهر خلاف واضح داخل صفوف البربر

بين حزبي، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي وبين جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت احمد، حول الموقف من الانتخابات وقضية الترشيحات والقوائم الانتخابية. وبدا واضحاً أن تحالف الاحزاب الثمانية بزعامة أحمد بن بلا يوشك على الانفراط بينما تراجع حزب الطليعة الاشتراكية بفعل فضيحة كبرى فجّرتها صحيفة الصح آفة الجزائرية، عندما نشرت وثيقة تؤكد علاقة الحزب بأحد الاحزاب الصهيونية، وصلت الصراعات حتى إلى داخل السلطة بسبب السياسة الاقتصادية الجديدة والعلاقة مع الصندوق الدولي ونادي باريس وحول قرض ايطالي كبير مما دفع الرئيس الجزائري إلى الطلب من رئيس حكومته إلى إجراء تعديل وزاري، لم يقبله العسكر. خدم تعليق الجبهة الاسلامية للإنقاذ لمشاركتها في الانتخابات حتى اللحظة الأخيرة جمهورها العريض وقوتها الانتخابية التي عادت تتصاعد من جديد. فالتأخير في إعلان المشاركة أوحى للأحزاب أن الجبهة أصيبت بضعف وأن القيادة الجديدة لا تفكر حقاً بالمشاركة فنزلت الأحزاب بأجمعها إلى الساحة الانتخابية بما فيها تلك التي لم تشارك في انتخابات حزيران ١٩٩٠ البلدية، وتحججت يومها برفض سياسة النظام التي تعمل على تعزيز ثنائية قطبية بين جبهتي الانقاذ، والتحرير. ثم كشفت الأيام أن هذه الأحزاب التي رفضت المشاركة أنزلت قوائم انتخابية غطت كل الولايات الجزائرية ولكنها لم تحصل على أكثر من ٣ ٪ من الأصوات.

وعندما أعلن الشيخ حشاني قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية كانت كل الاحزاب داخل اللعبة ولم يعد بمقدورها الخروج.

قرار المشاركة اتخذ منذ تشرين أول ١٩٩١، بعد موافقة الشيوخ المعتقلين وكامل قيادة الجبهة الطليقة عليه.

القرار أكد قدرة الجبهة على إحداث المفاجئة والصدمة في صفوف الرأي العام الجزائري، في خطوة تكتيكية لم تكن تهدف إلى الفوز بالدور الأول فقط بل بالدور الثاني ايضاً.

فـالجبهة تستطيع إنـزال جمهورهـا بكاملـه في الدور الأول وتحقق مكـاسب ملحوظة تجيرهـا لمصلحتها في الدور الثاني الـذي سيكون حتماً معركة انتخـابية ساخنـة، عندمـا تفضل الأحزاب الضعيفـة إعطاء أصـواتها لجبهة التحـرير، فتكسب جبهة الإنقـاذ أصوات المتحيرين الـذين ستصدمهم حتماً قـوة الجبهة الانتخابية بـالنظر إلى قلّة الوقت الذي حضرت فيـه للدور الأول، وحققت ما حققت من نتـائج كـانت القيادة المؤقتـة قـد أعـدّت دراسة حـولها وخـرجت تـوقعاتها بـأنها ستحقق فوزاً مـريحاً، وجـاءت مشـاركة الجزائريين الكثيفـة في الانتخابات نتيجة لإحساسهم بأن أصواتهم من شأنها إحداث تغيير جذري في صناعة القرار السياسي في البلاد.



الشيخ محمد السعيد ينتخب ، عودة بعد طول غياب .

الخيار صفر

معادلة الشرعية

رجّح غالبية المراقبين الفوز الكبير للجبهة الاسلامية للإنقاذ في المرحلة الاولى من الانتخابات الجزائرية واحتمال اكتساحها للمزيد من المقاعد البرلمانية في المرحلة الثانية إلى حقيقة لم يلمسها أحد خلال التحولات الجذرية في العام ١٩٨٨ . فقد ظهر سقوط مفهوم التغرب في القيم السياسية الجزائرية ، وبدا أن التحول الذي أصاب بنى المجتمع السياسي القديم كان سريعاً وذا شعبية واسعة ، فالفراغ السياسي ثم الهوة الايديولوجية التي كادت تلازم العلاقة بين الجمهور والسلطة وعلى هامش مؤسساتها الحزبية ، دفعت الجزائريين دون تردد إلى عملية مراجعة نقدية حاسمة لكافة ارتباطاتهم ومعتقداتهم السياسية بما يخدم تطلعهم المشروع إلى مستقبل أفضل .

فإذا كانت التعددية السياسية في منظور علماء السياسة هي الشاهد على عملية المشاركة في السلطة فإن الجمهور الذي أعطى الشرعية للدستور وأعاد انتخاب بن جديد هو الأساس في عملية بناء الثقة وإعطائها لهذا الطرف أو ذاك ، وهنا يبرز التساؤل فلماذا اختار الشعب الجزائري جبهة الانقاذ بالتحديد ، وهل أنه «فضل الإسلام على الديموقراطية ، كما علقت إذاعة لندن لحظة إعلان فوز جبهة الانقاذ بـ ١٨٨ مقعداً برلمانياً» ؟ .

للإجابة على هذه التساؤلات لا بد من القيام بعملية رصد وقراءة لأهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر والتي تصيب بالتحديد إرادة التغيير والتحول في مجمل وضع الدولة ، ففي عصر التشكل الدولي ونزوع المجتمعات العالمية

نحو بناء صيغة حقيقية تؤالف بين هوية الدولة ورغبات شعوبها وبين علاقاتها الخارجية، تبرز أزمة الهوية الجزائرية كأولى المشاكل التي تعترض التحول.

فالمجتمع الجزائري يعيش في إطار معادلة مزدوجة الأولى: تتمثل بوجود مجموعتين عرقيتين متفاعلتين هما العرب والبربر والثانية: وجود ازدواجية في الولاءات فأصحاب «الاتجاه الحركي» يدعون إلى فرانكوفونية الجزائر وأصحاب الاتجاه الاسلامي يدعون إلى النبش مجدداً عن الصورة الفعلية للجزائر والتي حكمتها مدة طويلة الاتجاهات الاشتراكية والليبرالية، ويدعون إلى العودة للأصالة التي تحكمها عالمية الاسلام وشموليته.

أزمة الهوية هذه ساهمت إلى حد كبير ببروز وتصاعد جبهة الانقاذ لأنها تخاطب الوجدان الجزائري الشديد التعلق بالاسلام وهي تستطيع أن تستقطب كل الأطر القومية والعروبية وحتى الانفصالية.

فجبهة الإنقاذ قدمت أطروحة تعالج أي انزعاج لدى مجموعة كبيرة من الجزائريين، وخاصة تلك التي تحكمها نزعة شك «كبعض البربر» الذين وصفوا بالقنبلة العرقية الدائمة التي لازمت الجزائر منذ تأسيسها.

وتقف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع أزمة الهوية بل تظهر بشكل أخطر، فالجزائر التي اعتمدت إلى حد كبير على مبدأ رأسمالية الدولة أولت القطاع الصناعي عناية كبيرة وتجاهلت الزراعة التي ضربت هياكلها واتجه أبناء الريف بنسبة كبيرة إلى المدن الكبيرة املاً بتحصيل لقمة العيش فوجدت أن الثورة التي تغنت بها سقطت في وحول الدولة فغدت مافيات وجماعات مصلحة تستأثر بالنسبة الكبيرة من الدخل القومي الذي أخذ يتراجع وينهار.

فالدولة التي بنت غالبية صناعاتها المنتجة على البترول، وجعلته ركيزة التصدير ومورد العملة الصعبة سقطت أمام التحدي الإقتصادي العالمي مع إنخفاض أسعار البترول وزوال الطفرة النفطية وتقزّم مردوده النقدي إلى أقل من النصف، مما عطّل مسيرة التنمية مع عدم وجود بدائل وموارد أخرى نتيجة

لغياب برامج الترشيد والتخطيط .

والنتيجة إخفاق الدولة في تقـديم بديل منتج واتجاه مستمر للإستقراض ثم سيـاسـة اقتصـاديـة تعمل على تحطيـم كل البنى الاقتصـاديـة تحت ضغـوط المؤسسات النقدية والاقراضيـة . في ظل شيوع فضائح الاختلاس التي اتهم بها أهل السلطـة أنفسهم فكان البديـل المطلوب شعبياً تشكيـلاً نظيف الكف ولم يكن أمام الجزائريين أروع مثل للنـزاهة ونظافـة الكف أكثر من جبهـة الانقاذ والاسلاميين .

وعلى تماس مباشر مع أزمات الهوية والاقتصاد والمجتمع تقف أزمة المجتمع السياسي وغياب الإطار المحدد لتطلعات الجمهور وطمـوحه في حرية سياسية مقبولة وموزونة وذات شرعية .

فحتى بدايـة صيف ١٩٨٩ لم يكن هناك أي دليل على المشاركة السيـاسية الحقيقية وكان العمل منصباً من جهة النظام على إعادة الاستيعاب والتعبئة فيما كان الفشل يضرب الحزب الحاكم نتيجة لركـوده وتحوله إلى جهاز نخبوي يتذرع بالحكومة والسلطة ويصادر كل حق بالمشاركة السياسية .

فيما كانت الحكومـة تدفع بقوة كل المؤسسات الرسميـة إلى الانحياز التام ، وتتجاهل دورها في رعايـة الحوار بين الاحزاب مع السماح فجأة بتعدد الاحزاب وبشروط سهلة فتـزايدت الاحزاب حتى وصلت إلى ٥٣ حـزباً فأصبح عـددها بالمقارنة مع حساسية «التحـول السياسي السريع» خطراً على وحدة البلاد التي ظلت تحت رحمة البرامج المكتـوبة وليس تحت تجربة البرامـج المطبقة على أرض الواقع .

واستطاعت جبهة الانقـاذ التصدي بحزم لانحياز الدولة ورعـايتها العلنية والخفية للحـزب الحاكم فلاقت ترحيبـاً لدى الجمهور السـاخط والذي يفتش عن برنامج يسد فراغه .

فبعد فـوزها بانتخابـات حزيران ١٩٩٠ ، نصبت جبهة الانقـاذ كأكبر قوة

سياسية في الجزائر، بقدرة مستمدة من التجارب الواقعية (مشروع سياسي مقبول) ـ (حل لأزمة الهوية، مخرج للمأزق الاجتماعي والاقتصادي) ـ (قدرة إعلامية وخطابية كبيرة) و(قابلية على التجييش الجماهيري لتنفيذ مسيرات احتجاج عريضة).

ونتيجة لقانون الانتخابات الجديد الذي تحدثنا عنه سالفاً دخلت الجبهة الاسلامية للانقاذ في صراع مكشوف لإسماع الصوت وإعادة الحكومة إلى جادة الحياد وانقلب الصراع الذي بدأ إضراباً سلمياً إلى أحداث عنف دامية راح ضحيتها عدد كبير من الضحايا المدنيين والعسكريين فضلاً عن حكومة حمروش التي أطيحت وأعلنت حالة الطوارىء واعتقل القسم الأكبر من قيادة جبهة الانقاذ.

ولكنها اجتازت الامتحان العسير باتقان باهر واستطاعت تحشيد الجزائريين كل في مدينته الذي زارها قياديو الجبهة الجدد وراحوا يعيدون للجمهور ثقته بنفسه أولاً ثم بالجبهة ثانياً وحققوا الفوز الكبير.

المفاجأة التي حصلت نتيجة الانتخابات لم تكن فوز جبهة الانقاذ أو هبوط شعبية جبهة التحرير أو صعود حزب آيت احمد بل كانت الفضيحة السياسية الكبرى لشخصيات ومشاريع كانت تطرح نفسها كأمل للمستقبل الجزائري.

كأحمد بن بلا وسعيد سعدي وبوكروح، والهاشمي شريف وحميدي خوجة الذين انطلقوا ليشككوا بالانتخابات في ظل توافق غير معلن بينهم وبين رئيس الحكومة الذي أعلن عن عدم رضاه بالنتيجة. كل المؤشرات دلّت على أن ما حصل في الشارع من تشكيك وطعن كان مدفوعاً من قبل أجهزة في الدولة في دفاع يائس عن آخر المعاقل المتساقطة ومحاولة لجر الجزائر إلى الفوضى وهذا ما قابلته قيادة الانقاذ بروية وهدوء وأرسلت إشارات تطمين إلى الجميع بما فيهم الجيش والرئاسة.



الجيش يستعد لصنع الكارثة .

جلسة الوداع

«على النواب القادمين الحفاظ على وحدة الشعب وكرامته» هذه الفقرة كانت بمثابة الوصية الأخيرة لآخر مجلس شعبي وطني قبل الكارثة.

حفل الوداع هذا كان حاشداً فقد حضرت الأغلبية الساحقة من النواب الفائزين والمهزومين، والمنتظرين للدورة الثانية حظاً لن يتأمن قبل حين!

جو الكآبة والحزن يهيمن على الجميع بمن فيهم الفائزين بمقاعد جديدة في البرلمان التعددي الذي لن يبصر النور.

وكانت جلسة عتاب ومفاخرة وتبرير كسوق عكاظ برلماني، البعض فقد تحفظه وأخذ يكيل علناً للذين ترشحوا كأحرار واتهمهم بخيانة الجبهة لأنهم افسدوا على مرشحيها مجرى الانتخابات وسرقوا منهم أصواتاً هي ملك لقاعدة الجبهة، تلك التي تشتت أصواتها فنفذت جبهة الانقاذ لتأخذ حتى من أصواتها.

الأصوات تعلو «أين هو حزب الحكومة من الأحرار، هل حققوا أمنيات غزالي وفريقه وهل تمكن علي كافي من رد جميل رئيس الحكومة المستقلة، بتحريض المجاهدين للترشح أحراراً مقابل أربع وزراء من بلدته.

وكيف قبل المجاهدون الترشح أحراراً لسد الطريق في وجه الجبهة في الانتخبات وبالتالي عدم مشاركتها في تشكيل حكومة لا يمكن أن يكون على رأسها إلا سيد احمد غزالي.

لم يخف بعض النواب الذين ترشحوا أحراراً ندامتهم على هذا الخطأ الذي ارتكبوه بحق حزبهم ولم يتفطنوا إلى هذا الخطأ إلا بعد الهزيمة وظهور النتائج، وهذا ما حصل لجبهة التحرير عبر كافة المناطق والخطأ ليس من النواب وحدهم كما يقول بعضهم وإنما من حكومتي حمروش وغزالي الذين استعملا جبهة التحرير الوطني في صراعهما الشخصي.

أما أعضاء الحكومة الذين حضروا حفل الاختتام فقد حاولوا إخفاء خيبة أملهم واكتفوا بالابتسام المصطنع وتظاهروا وكأن شيئاً لم يحدث.

ولكن بمجرد سماعك لما يدور من أحاديث بينهم وبعض النواب تفهم أن الخيبة كبيرة وأن الحسابات كانت خاطئة لأنها اعتمدت بناء على معلومات أعطيت بالهاتف وفي المكاتب فأحد الوزراء يتهم بعض الاحزاب بأنها أوقعتهم في الخطأ بإعطائهم ضمانات بالفوز لكنها لم تظهر في الميدان.

ولكن الأهم هو السيناريوهات التي طرحت والتصورات المستمدة من مراجع عليا، حول مستقبل الحكم والنيات الحقيقية للجبهة الاسلامية للانقاذ. ولا يخفي احد خشيته الواضحة من فوزها ومشروعها وتهديداته لمصالحه.

ومع أن إدارة المجلس قد حاولت بعث بعض البشاشة عبر هدايا قدمتها، وتوزيع الحلوى والمرطبات التي تناولها الجميع في جو احتفالي بكائي. إلا أن الخلان افترقوا بلا رجعة وصار هذا المقر بيتاً مهجوراً فبعد ١١ يوماً ستنزح دستوريته إلى الجيش الغاضب الأكبر والمتضرر الأول من نجاح التعددية في ولوج قاعة هذا البرلمان.



الشاذلي يستقيل بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٩٢

الكارثة...

في ٨ كانـون الثاني ١٩٩٢ سرب مصدر في المخابـرات الجزائرية ، لمراسل جريدة «الفيغارو» الفرنسية في الجزائر ، «دراسـة أزمة أعدها قسم الدراسات والأبحاث السيـاسية في رئاسة الحكومـة الجزائرية ، تناولت الـدراسة مختلف الخيـارات والبـدائل التي يمكن اتخاذهـا بعـد إلغـاء الجولـة الأولى من الانتخابات ، كـان ذلك قبل ٣ أيام من استقالة الشاذلي بن جـديد وقبل شهر من إلغاء الانتخابات فعلياً .

الغريب أن التقـرير نفسه وصل إلى مصدر في صحيفـة عربية تابعـة لدولة نفطية عن طريق طـرف في جبهة التحرير الوطني الجزائري ، وفي هـذا التقرير بعض الفقرات المشار إليها بقلم خاص .

أهم ما ورد في التقرير التوصيات الخمس الأخيرة منه وهي التالية :

١ ـ إلغاء الدور الأول من الانتخابات البرلمانية وتكليف الجيش بمهام وزارة الداخلية .

٢ ـ انسحاب رئيس الجمهورية لدرء الخطر المحدق بالحريات العامة نتيجة لتصرفات «الجبهة الاسلامية للانقاذ» .

٣ ـ حل الجبهة الاسلامية للانقاذ وكل الاحزاب الدينية وحظرها .

٤ ـ اتخاذ كل الاجراءات القانونية التي تمنع أي فراغ في السلطة التنفيذية .

٥ ـ إجراء انتخـابـات رئاسية في حـزيران ١٩٩٣ يليهـا بعـد شهر إجـراء

انتخابات (بلدية، ثم برلمانية) جديدة.

بينما كانت الأفراح تقام في أوساط جمهور الجبهة الاسلامية للانقاذ، كانت الرئاسة والحكومة وقيادة الجيش تدرس وتناقش الاحتمالات التي ستؤول إليها انتصارات الجبهة الاسلامية للانقاذ وخرجت كل النتائج متشائمة فلن يستطيع أحد وقف زحف «الاسلاميين الى السلطة» فيما لو استمرت العملية الدستورية قائمة.

حاول بن جديد ترتيب صفقة لكنها لم تنجح وحاولت جبهة التحرير ترتيب صفقة ففشلتْ هي الاخرى، مجمل الصفقات كانت أحادية الجانب فيما كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ تنتظر أي إشارة تدل عن حقيقة موقف الجيش أقوى مؤسسة دستورية مستقلة في الحياة السياسية الجزائرية.

فقد عرض بن جديد صفقة ثلاثية حاول ترويجها عبر أجهزته وتقضي ببقائه في السلطة وتشكيل حكومة ثلاثية تضم جبهتي الانقاذ والتحرير ويرأسها حسين آيت أحمد ولكن الجبهة الاسلامية للانقاذ رفضت هذا العرض لأنه سابق لأوانه. وراحت المصادر المقربة من بن جديد تسرب هذه الأخبار على أنها مواقف كانت ستتخذها الجبهة الاسلامية ولكن الجبهة كذبت هذه الأخبار ونفتها بشدة.

وحاولت جبهة التحرير تقديم عرض باقتسام باقي مقاعد البرلمان وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الانقاذ ولكن الجبهة رفضت ايضاً.

كانت الجبهة الاسلامية للانقاذ تدرك أبعاد اللعبة فلن يستطيع احد أن يجبرها على ترك مشروعها وبرنامجها السياسي لقاء تسويات مؤقتة مرشحة للإنفراط في اية لحظة. فقد عملت الانقاذ على تثمير الفوز في المرحلة الأولى لتأكيد الأغلبية الساحقة في المرحلة الثانية وطرح برنامجها على الشعب للإستفتاء قبل تبني خيار يحدد تحالفاتها وموقعها في المعادلة السياسية التي كانت مقبلة على التحول رأساً على عقب فثمة أوراق كثيرة يمتلكها الآخرون أهمها ورقة الجيش الذي أعلن معارضته الشديدة للتعايش مع «الأصولية» وكان هم قيادة

الجبهة الاسلامية للانقاذ احتواء المخاوف التي سادت الشارع الجزائري ولا سيما الطرف المعادي لها فسطرت عدة إشارات تطمين ودعت إلى الحوار والتآخي ضناً بمصير الجزائر الذي يتأرجح بين الكارثة وبين النجاة.

وهذا ما حصل في ١١/ ١/ ١٩٩٢ فقد غرقت البلد في الكارثة، ودخلت مرحلة الفراغ الدستوري الشامل فماذا حصل قبل ذلك تحضيراً لهذا اليوم الكئيب.

كثرت الطعون قبل ٩ أيام من الانقلاب، وكشف احد قادة الاحزاب أنه تبلغ من أوساط في وزارة الدفاع نصيحة بالانضمام للمعترضين لأن الآتي سيعجبك كثيراً.

قبل يومين من الانقلاب وصل الجنرال «فيليب روندو» مستشار وزير الدفاع الفرنسي بزيارة سرية إلى الجزائر حيث التقى بقيادات عسكرية وبلخير، غزيل، مدين» وبقي في الجزائر لأسباب مجهولة لمدة ٧٢ ساعة.

نهار الجمعة ١٠/ / ١/ ١٩٩٢ قبل ٢٤ ساعة من الانقلاب تجتمع السفيرة الاميركية في الجزائر بالرئيس الشاذلي وتخرج غاضبة من الاجتماع.

مساءً تتسلم السفارة الاميركية في الجزائر منشوراً موقعاً من ١٥٠ ضابط كبير يطلب من الشاذلي التنحي فيرسل بالفاكس إلى مقر الخارجية الاميركية الذي ترسله بدورها إلى خلية أزمة كانت قد شكلت في ٧/ ١/ ١٩٩٢.

الساعة التاسعة من ليل (الجمعة السبت) (١٠/ / ١/ ١٩٩٢) السفارات الجزائرية في عدد من عواصم العالم تتبلغ من وزارة الخارجية أمراً بإبقاء الاتصال مفتوحاً مع العاصمة الجزائرية ويطلب من سفير الجزائر في تونس الهادي لخضيري التوجه إلى الجزائر. الساعة صفر في يوم السبت ١١/ ١/ ١٩٩٢ القوات العسكرية التونسية تأخذ حالة الاستنفار القصوى على الحدود (الجزائرية ـ التونسية).

السبت / صبيحة الانقلاب يصل إلى الجزائر فريق عمل متخصص من

قبل إحدى وزارات الخارجية العربية، ويصل عدد المراسلين الأجانب الذين وصلوا حديثاً إلى الجزائر نحو ٤٠٠ مراسل. .

عقارب الساعة تقترب من الثامنة مساءً موعد نشرة الأخبار، والجزائريون ينتظرون بفارغ الصبر إعلان المجلس الدستوري بشأن الطعون التي قدمت والنتائج الرسمية النهائية للمرحلة الأولى من الانتخابات بعد ٣٥٤ طعناً قدمت من الاحزاب والمترشحين الاحرار. تبدأ الأخبار بشكل طبيعي بالحديث عن الدور الثاني للانتخابات وكأن الأمر عادي بعد قليل يقطع عبد القادر مام الأخبار وتنتقل الصورة إلى قاعة الاستقبال الرئيسية في قصر الرئاسة. فيظهر الرئيس الشاذلي وعلى جنبه بن حبليس رئيس المجلس الدستوري ويحيطه أعضاء المجلس ويقرأ الشاذلي خطابه الأخير «النتيجة الوحيدة التي توصلت إليها هي أنه لا يمكنني الاستمرار في الممارسة الكلية لمهامي دون الاخلال بالعهد المقدس الذي عاهدت به الأمة. . . فإنني ابتداءً من اليوم أتخلّى عن مهام رئيس الجمهورية».

في هذا الوقت كانت الدبابات تحدث صخباً وضجيجاً في الشوارع لتكثف تواجدها في ساحة الشهداء وحول قصر الحكومة ومباني الراديو والتلفزيون، بينما غرق حي الغولف الذي يضم قصر رئاسة الجمهورية بصمت مطبق لا جيش لا دبابات لا وجود لعناصر الأمن فقد أصبح الحي معزولاً عن كل الصخب والضجيج والتجمعات العسكرية فالسلطة لم تعد كلها هنا بل أصبحت في قصر الحكومة حيث العسكر المدججون بالسلاح بينما بقي جهاز التلفزة صديق سهرة غير ودية للمواطن الجزائري الذي كان يتوقع بين لحظة وأخرى أن يطل جنرال على الشاشة ليعلن «بيان رقم ١».

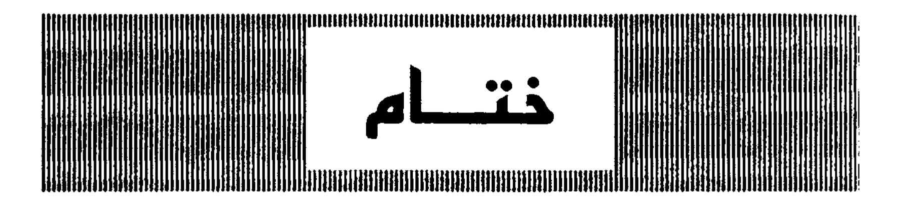
ولكن بعد ٣ ساعات أطل سيد أحمد غزالي ليطلب من العسكر التحرك فتبين أن الانقلاب جاء هذه المرة بصورة مسرحية دستورية بيضاء جنرال ببابيون ولباس مدنية.

فالشاذلي لم يسقط بانقلاب أبيض بل كان أحد شهود انقلاب عسكري

على الجبهة الاسلامية للانقاذ التي كانت تتحضر لاستلام السلطة وأختفى هذا الرجل الذي أتى بظرف غامض ورحل بظرف غامض دون أن يترك أثراً يؤكد أنه كان أدهى الجزائريين .



الجيش في مواجهة الشعب مرة اخرى


ختـــام

وماذا بعد

في تقويم مسارات الأزمة الدستورية التي وقعت فيها الجزائر يجد الباحث دلائل مرعبة عن الدمار الحاصل على مستوى كل الهياكل.

فاستحضار بوضياف لتغطية الانقلاب، أسقط ميراث التحرير وأبطاله ونثره في الفضاء بعدما أصبح عدو الشعب في خياره.

وإنزال الجيش جعل درع اللحمة الوطنية، هراوة تحطم أمنياتها.

وتصدي الحكومة لمحاربة «الغول الانقاذي الاسلامي» نسف دورها التاريخي الذي كان يؤمن تسويق السياسات والإشراف عليها منذ الاستقلال.

وسكوت المجتمع الدولي، أغرق التجربة في معضلة «التطرف»، وبات الميزان الدولي في القيم والاعتبارات الاخلاقية السياسية، خدعة في عقل الجزائري.

فالمجتمع الدولي أحاط الهراوة بعنايته واحتقر اختيار الأمة الجزائرية، وشجّع عملية دفع الاستقرار إلى مرحلة اللاعودة.

وهنا يكمن الخطر فالأمة الجزائرية لم تعد ترى الصدق في تشخيص السياسات الخارجية اتجاهها بل انعدمت ثقتها بالأعراف والمواثيق والقوانين الدولية وأخذت تتحسس أكثر قوميتها وقطريتها في مقدمة واضحة للانعزال أو الانسحاب لفترة طويلة وليست هذه النتيجة فقط هي الحاصلة بل أن ثقل

الجزائر النوعي ينبىء فيما لو صحت قضية الانعزال، بانعدام الوزن والجمود السلبي الذي يبعد منطقة المغرب العربي بكاملها عن الصراع. وإذا ما اعتبرنا بقوة تأثير الفراغ الحاصل فإن أحد أكثر شعوب العالم الثالث تقدماً سينحسر إلى داخل حدوده وبذا تتحقق خسارة ظاهرة استراتيجة هامة تنبيء بمستقبل مشرق في حرب الشعوب مع مواريث التبعية.

والخطر يكمن ايضاً في الخزينة الجزائرية الفارغة التي لن يسعفها الاستقراض بل سيزيد من تحكم المجموعات النقدية والاقتصادية الدولية الكبرى بسياسات ما بعد الكارثة وهذا يبقى رهناً بالتحولات الداخلية، سياسياً ودستورياً.

لأن المستقبل المثقل بالاحتمالات يجعل من الضرورة انتظار الباحث لتحديد الخارطة السياسية التي ستتشكل تبعاً للتفاعلات، بين الاسلام الذي أكد ضرورته وبين الواجهة السياسية التي ستبقى من تركة مرحلة ما بعد الاستقلال.

وما حصل في ١١ / ١ / ١٩٩٢، عندما انسحب الرئيس الجزائري من الواجهة، يعتبر المحك الحقيقي للجبهة الاسلامية للانقاذ، التي تتكون من تيارات عديدة جمعها الهدف السياسي ولكن لم يجمعها التكتيك والاسلوب في أوقات المحنة أو الرخاء. وعلى الرغم من أن أداء القيادة الأخيرة للجبهة والتي حققت لها فوزاً انتخابياً وترابطاً عضوياً قل نظيرهما.

إلا أن هذه التجربة الوحيدة تبقى رهينة الظرف الذي عايشته الجبهة قيادة وقاعدة قبل حلها، أي الظرف الذي كانت الجبهة فيه حزباً سياسياً لا تعترضه أجهزة الأمن بشكل مباشر.

هذا التحدي يلقي بظلاله على مستقبل الجبهة ككتلة واحدة وكتشكيل متجانس يتمتع بشعبية كبيرة، ولكنه يضع الباحث أمام مفترق صعب وهو ضبابية سياسة القيادة التي رعت الجبهة بعد حلها وهاجرت بها إما إلى الأطراف وإما إلى المغتربات فقد تكون هذه الضبابية ناتجة عن وعي جدي

للأوزان السياسية الراهنة والتي تقف فيها المؤسسة العسكرية وجهاً إلى وجه ضد الجبهة الاسلامية للانقاذ .

وقد تكون هذه الضبابية ايضاً تكتيكاً سياسياً تفرضه ضرورات المرحلة التي باتت بأمس الحاجة إلى السرية والصمت .

وكلا السياستين حق وموضوعية ولكن أن تكون سياسة ردة الفعل هي الحاكمة فإن الوقت كفيل بإغراق هذه التجربة ببطيء ، تحت وطأة الضرورات الملحة للأمة الجزائرية التي تعيش وضعاً اجتماعياً وأمنياً لا يطاق .

ولعل المجموعة الحاكمة في الجزائر تعي هذه المعضلة وتحاول رغم تخبطها ونزيفها الدائم تمريرها ، بأن تجعل من الوقت الرتيب سيفها للقضاء على ظل الانقاذ الذي غطى كل مساحة الجزائر ولكن من يضمن سكوت الشعب ، وهو الذي يثور فجأة فيخرق كل الحجب وينسف كل المعادلات ، الظاهر أن جبهة الانقاذ ايضاً تعي هذه الحقيقة ولكنها تنتظر نضوجها حتى تكون معبراً للجميع للاطباق على مراكز الخلل في البناء السلطوي الحالي الذي تنقصه الشرعية الدستورية .

والواضح أن الجبهة الاسلامية للانقاذ ساهمت الى حد كبير بدرء حمام الدم وفضلت موت الانقلاب البطيء على المجابهة الشاملة التي ستنسف الهيكل من جذوره ليسقط على أشلاء المجتمع الجزائري في إعادة ثانية لتجربة إطاحة شاوشيسكو ، وتحاول الجبهة منذ البداية جر الآلة العسكرية إلى حرب استنزاف سياسيةلكن ليس لهيكلها بل للسلطة التي تملك قرارها والتي تغرق يوماً فيوماً في بحور الفشل والخيبة .

فبقاء المجلس الأعلى للدولة وهو الهيئة المولجة بصلاحيات الرئاسة يعني اقترابه حثيثاً من ساعة زواله لأنه تشكيلة من عدة تيارات تتصارع ومعركتها حرب وجود أو لا وجود وبالتالي يسقط القناع تلو القناع عن الوجه الحقيقي وصاحب القرار الأساسي ليبقى الجيش في الواجهة ثم ينسحب سريعاً بعد

تمرد روابطه الوسطية وهي الكتل التي لا تعيش حرب المصلحة بقدر ما تعيش، أزمة المواطنية والولاء للأمة. وهنا يكمن الخطر فكيف يمكن تفادي انفراط الجيش الجزائري مع هجوم أصحاب الحقوق لتصحيح خطأ قيادته واسترجاع الشرعية المصادرة. الجواب يبقى رهناً بالتطورات وبقدرة المشروع البديل على استيعاب الجيش سريعاً قبل انفراطه إلى أشلاء.

القاريء الموضوعي للخارطة السياسية الجزائرية لا يجد سوى فراغ ودمار هيكلي على مستوى جميع المؤسسات الدستورية وغياب شبه تام للمجتمع السياسي السليم فلم يبق سوى الجيش كمؤسسة دستورية، بمواجهة الجبهة الاسلامية للانقاذ، يحاذيها ايضاً صامت كبير وهو المجتمع البربري الذي أعطى كل أوراقه لزعيمه التاريخي حسين آيت أحمد وانزوى متفرجاً على ما ستؤول إليه التطورات بعد الانقلاب.

وبعد أن تجتاح الباحث موجة عاتية من التساؤلات المشروعة التي يحار في أجوبتها فيبقيها على غموضها رهناً بمستقبل مفتوح على كل الاحتمالات ويسطرها بصمت وهو ينتظر الجواب.

مشاريع

استفتاء نوفمبر ١٩٨٨ :

جاء هذا الاستفتاء تلبية للدعوة التي أبداها الرئيس الشاذلي بن جديد لاطلاق التعددية والاصلاحات السياسية وقد جاءت نتيجة الاستفتاء موافقة ٩٢٪ من الشعب الجزائري . على إجراء هذه التغييرات والتي من أهمها نقل السلطة من رئيس الدولة إلى رئيس حكومة تكون بدورها مسؤولة أمام برلمان منتخب من قبل الشعب .

دستور نيسان ١٩٨٩ :

يعد هذا الدستور نقلة هامة في التاريخ الجزائري بعد الاستقلال وخطوة نوعية قبل إرساء دعائم حكم الشريعة . فلم تعد الاشتراكية أو حتميتها الايديولوجية في الأدبيات الأساسية للدولة . بل تم التأكيد على أن الاسلام هو دين الدولة وأن اللغة العربية هي لغتها الوطنية والرسمية .

- النظر إلى الجيش باعتباره إحدى مؤسسات النظام وليس الحزب الحاكم ومهمته هي دفاعية أمنية فقط بعيدة عن السياسة تهدف إلى صون الاستقلال والدفاع عن سيادة البلد .

- تخلي الرئيس بن جديد عن بعض سلطاته لرئيس الوزراء المسؤول بدوره أمام البرلمان وأصبحت السياسة الخارجية لأول مرة بعيدة عن السلطة المباشرة للرئيس .

- إتاحة الفرصة لجميع القوى والجماعات والأفراد بالتعبير عن رأيها بدون قيد .

- الاحتكام إلى صناديق الاقتراع كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديموقراطي .

ـ الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الانسان للدفاع عن الحقوق الاساسية للإنسان والدفاع عن الحريات الفردية مع تشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه .

ـ تكريس تميز مؤسسة الرئاسة داخل النظام .

ـ يعتبر رئيس الحكومة ـ المعين من قبل الرئيس ـ مسؤولاً أمام المجلس الشعبي الوطني ويمارس سلطاته طبقاً لما هو معمول به في النظم السياسية الاخرى .

ـ تحديد أربعة حالات لإمكانية خروج رئيس الحكومة .

١ ـ تقديم الاستقالة من قبله شخصياً .

٢ ـ أن يستقيل إذا رفض البرلمان برنامجه .

٣ ـ سحب الثقة منه في البرلمان .

٤ ـ عند تقييم المجلس كل سنة نتائج برنامج الحكومة ويوجه اللوم إلى الحكومة على سوء الأداء .

قوانين الصحافة والاعلام:

في إطار إطلاق الحريات كافة أصدرت بعض القوانين الخاصة بالصحافة والاعلام:

ـ يجب أن تصدر المنشورات الاعلامية ـ إلزامياً باللغة العربية مع السماح باستخدام اللغة الاجنبية في حالة المنشورات الموجهة للخارج وكذلك المنشورات الدورية المتخصصة .

ـ تبقى الإذاعة والتلفزيون ملكاً للدولة .

ـ يعتبر تغير مضمون الصحيفة أو توجهها مبرراً لفسخ العقد .

ـ فرض عقوبات صارمة على أي مقال يحتوي على تجريح بالاسلام . . .

أو المنافية للقيم العسكرية وكذلك الحال في حالة إفشاء أية أسرار عسكرية، ديبلوماسية أو اقتصادية.

قانون الأحزاب:

يقع هذا القانون في خمسة أبواب تتناول تحديداً الإجراءات التي تحكم إنشاء الاحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارستها لانشطتها وترتيباتها المالية وكذلك العقوبات والجزاءات الممكن توجيهها للحزب حال مخالفته للقانون.

ـــ يجب على كل حزب أن يسعى للحفاظ على الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية والنظام الجمهوري والقيم العربية والاسلامية والامتناع عن الممارسات الطائفية المخالفة للسلوك الجزائري. كما يمنع على أعضاء الجيش الانخراط في العمل الحزبي. كما يجب استخدام اللغة العربية في الممارسات الرسمية للحزب.

ـ ضرورة ان يكون العضو المؤسس للحزب لم يسبق له سلوك مضاد لثورة التحرير الجزائرية وأن يكون مقيماً بالتراب الوطني.

ـــ لا يتجاوز حجم تبرعات الحزب في مجموعها ٢٠٪ من حجم اشتراكات الاعضاء.

ـ حق وزير الداخلية في استصدار أمر قضائي بوقف كافة أنشطة الحزب وإغلاق مقاره وذلك حال خرق فادح للقوانين السارية من قبل الحزب أو في حالة خطر يوشك أن يخل بالنظام العام ويوقع على من يخالف القانون جزاءات تصل إلى ٧٠ ألف دينار جزائري غرامة وإلى عشر سنوات سجناً.

مشروع بيان

(هذا البيان وزع في ٧/ تشرين الثاني/ ١٩٩١ ويسلط الضوء على الوضع الاقتصادي يومها).

ـ القطاع العام والمؤمّم لا يجب أن يباع!

ـ يجب أن تلغى مخطّطات الإصلاحات المملاة من طرف صندوق النقد الدولي!

ـ لا لتحطيم الاقتصاد الوطني!

ـ من أجل سياسة مطابقة لسيادة ومصالح الشعب العامل

ـ أيتها العاملات، أيها العمال، أيها الشباب والنقابيين والمناضلين، الوضعية التي تعيشها البلاد خطيرة جداً!

يعيش عمال المدن والأرياف، وكذا الشباب والأغلبية الساحقة للشعب الجزائري في قلق كبير. لا أحد قادر على ضمان الغد. فالخوف والقلق يعمآن في كل البيوت. وكيف لا!

ارتفاع سريع وفظيع لأسعار المواد الضرورية، نقص في الأدوية، طوابير لا نهاية لها من أجل الخبز والحليب ابتداءً من الساعة السادسة صباحاً وكذا قلّة الماء! وتقهقر الصحة والنقل وكذا التعليم بصفة مفزعة. يجري الدخول المدرسي في ظروف مخزية، سواء كان ذلك للتلاميذ أو لأوليائهم وللأساتذة: إلغاء مراكز الشغل اكتظاظ للأقسام بأكثر من ٤٥ تلميذ؛ وأصبح التسجيل في الجامعة اقتراعاً حقيقياً، فالانتقاء على كل المستويات أما بالنسبة لملايين الشباب المقصى من التعليم والتكوين، فهم على بعد كبير من الخط الآخر، أي الدخول في عالم الشغل، فيرمى بهم ببساطة في الشارع. مهدّدون بالسقوط في فخّ شبكة المخدرات والتي أصبحت فجأة بضاعة في متناول الجميع في بلادنا.

الفلاحون الصغار، وعمال الأرض المنتزع منهم مكاسبهم وتعاونياتهم الفلاحية، منهارون بالديون. فليس في مقدورهم حتى الحصول على البذور والأسمدة وأدوات العلاج. وارتفعت الأسعار بعشرة مرات في بضعة أشهر. هكذا، نلاحظ بأن كل الظروف الاجتماعية الضرورية لمعيشة المواطن الجزائري تتقلص يوماً بعد يوم. أضحى الإشغال الوحيد لكل مواطن هو البحث على: كيفية الحصول على أكل الغد. فالجوع والبؤس يهدّدان كل عامل وكل شاب، وكل فلاح، أغلبية الشعب.

وبدون أي حياء، تصرح كل الحكومات بأنه يجب على الشعب أن يأكل أقل ويعمل أكثر، لتصدير كل خيرات البلاد لدفع الديون الخارجية وخدماتها والتي لا مسؤولية للشعب فيها!

كيف وصلنا إلى هذه الوضعية!

بعد تحطيم المؤسسات الوطنية الكبرى من خلال إعادة الهيكلة في بداية العشرية.. أصبحت الاستقلالية والاصلاحات وتطبيقها الأهمية المركزية لكل الحكومات التي توالت.

هذه الاصلاحات تعني التراجع الكلي عن كل المكاسب المقتلعة من خلال الثورة الجزائرية. تحطيم القطاع العلمي والمؤمم الصناعي والإداري، إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية لهم نتيجة فورية: البطالة والارتفاع الفاضح للمعيشة والتفقير الكلي للشعب العامل والشباب.

فالاستقلالية والإصلاحات تعني غلق الآلاف من الوحدات الصغيرة. باسم التطهير، تلغى المئات من مراكز الشغل وتغلق مراكز التكوين وكذا الوحدات الانتاجية والتجارية، ما يقرب عن ٤٠٠٠ مركز شغل ألغي في مركب الحجار وكذا غلق المئات من المؤسسات البلدية والولائية، كل هذا في الخفاء..

في نفس الوقت، استعملت كل الوسائل لتجريد وتقسيم العمال

بالقوانين الجديدة المصوّت عليها ولا سيما المتعلقة بالتعددية النقابية وعلاقات العمل.

فالعامل اليوم، معرّض لكل تعسف. فلا يملك أية حماية ولا أية ضمانة للعمل، فعمله وراتبه متعلقين برغبة مجلس الإدارة المعين من طرف صندوق المشاركة.

كيف لا نربط الإقامة الدائمة لمختصيّ صندوق النّقد الدولي بنزل الأوراسي وبكلّ الإجراءات المؤخوذة من طرف هذا الحكم ضدّ القطاع العام والمؤمّم، ولكسر الاقتصاد الوطني؟

لا يوجد شكّ؟

كلّ هذا مخطط من طرف صندوق النقد الدولي والمجموعات المالية الدولية (البنك العالمي والمجموعةلاقتصادية الأوروبية وما يشبه ذلك...) بموافقة هذا الحكم لاستعمار البلاد من جديد.

فالاصلاحات المطبّقة منذ سنوات بموافقة كلّ المؤسسات الماليّة الدولية والتي زادت في الخطورة الاتّفاقات المالية المبرمة يوم ٠٣ جوان/ ١٩٩١، ستحطّم وتكسرّ بدون شك إقتصاد البلاد والرمي بأغلبية الشعب إلى الانحطاط والموت.

لأنّ سيادة الجزائر في خطر ولأن مستقبل البلاد والشباب في خطر، حان الوقت لتوقيف هذه التهجّمات حان الوقت لكي تنادي الأحزاب والنقابات الشعب العامل والفلاحين لتأسيس قوة لمقاومة هذه المخططات القاتلة.

حان الوقت لإتخّاذ كل الاجراءات واستعمال كل الوسائل لتجنيد الشعب والعمال والفلاحين وشبابنا مستندين بذلك على منظماتهم النقابية ومع أحزابهم لتنظيم الردّ.

فباتحادنا، نستطيع منع تحقيق هذه المخططات القاتلة. إنّ الرد ممكن وضروري!.

ـ للدفاع على المؤسسات الوطنية ، لن نقبل أيّ طرد .

ـ للدفاع على مكاسب ثورتنا ، يجب سدّ الطريق أمام صندوق النقد الدولي .

ـ للدفاع على سيادة وطننا ، الأغلبية : العمال والفلاحين والمستخدمين والتجار الصغار ، يجب حماية القدرة الشرائية .

ـ لتعزيز قدرة المقاومة في بلادنا ضدّ التهجمات الامبريالية .

ـ للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف ، يجب أن تحترم كل حريات التنظيم والتعبير .

يجب أن نناقش كل هذا للعمل في أسرع الآجال ، في الوحدة والديموقراطية .

هناك استعجال في التنظيم . يجب أن نخلق الوسائل : تأسيس لجان العمال للدفاع عن القطاع العام والمؤمم ولجان الفلاحين الفقراء .

فمن أجل ذلك ، نحن نوزع هذا المشروع ، لكي نجتمع ، ونرفع كل القضايا والاقتراحات ، لخلق الروابط والاتصالات الضرورية بيننا ، ومن أجل الاتصال بمنظماتنا ونقاباتنا ، وإرسال وفودنا المنتخبة من طرف لجاننا للقاء الوطني الأول الذي سينعقد يوم ٠٧ نوفمبر بالعاصمة .

عاملات وعمال ، في مؤسساتنا وفي مراكزنا المختصة ، نقول : القطاع العام والمؤمم في خطر . مستهدف مباشرة من طرف صندوق النقد الدولي . اقتصاد بلادنا في خطر . الأمر يتعلّق بمستقبلنا ووجودنا !

نص كتاب: استقالة بن جديد

نص استقالة رئيس الجمهورية

أيها الأخوة أيتها الأخوات أيها المواطنون، لا شك أنكم تعلمون بأنني لم أكن راغباً في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية غداة وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين. وما قبولي بالترشح إلا نزولاً عند رغبة وإلحاح رفقائي ويومها لم أكن أجهل بأنها مسؤولية ثقيلة وشرف عظيم في آن واحد.

ومنذ ذلك الحين وأنا أحاول القيام بمهامي بكل ما يمليه علي ضميري وواجبي وكانت قناعتي أنه يتعين تمكين الشعب الجزائري من الوسيلة التي يعبر بواسطتها عن كامل إرادته، لا سيما وإن هذا الشعب سبق له أن دفع ثمناً باهظاً من أجل استرجاع مكانته على الساحة الدولية. لذا فبمجرد أن تهيأت الظروف عملت على فتح المسار الديمقراطي الضروري لتكملة مكتسبات الثورة التحريرية.

وها نحن اليوم نعيش ممارسة ديمقراطية تعددية تتسم بتجاوزات كثيرة وسط محيط تطبعه تيارات جد متصارعة. وهكذا فإن الاجراءات المتخذة والمناهج المطالب باستعمالها لتسوية مشاكلنا قد بلغت اليوم حداً لا يمكن تجاوزه دون المساس الخطير والوشيك بالانسجام الوطني والحفاظ على النظام العام والوحدة الوطنية.

وأما حجم هـذا الخطر الداهـم فإنني أعتبر في قرارة نفسي وضميري بأن المبادرات المتخذة ليس بإمكانها ضمان السلم والوفاق بين المواطنين في الوقت الراهن.

وأمام هذه المستجدات الخطيرة فكرت طـويلاً في الوضع المتأزم والحلول الممكنـة وكـانت النتيجـة الوحيـدة التي تـوصلت إليهـا هي أنـه لا يمكنني الاستمـرار في الممارسة الكليـة لمهامي دون الاخـلال بالعهـد المقدس الـذي عاهدت به الأمة.

ووعياً مني بمسؤولياتي في هذا الظرف التاريخي الذي يجتازه وطننا فإنني أعتبر أن الحل الوحيد للأزمة الحاليـة يكمن في ضرورة انسحابي من الساحة السياسية.

ولهذا أيها الأخوة أيتهـا الاخوات أيها المواطنون، فإنني ابتـداءً من اليوم أتخلى عن مهام رئيس الجمهـورية وأطلب من كل واحـد ومن الجميع اعتبار هذا القرار تضحية مني في سبيل المصلحة العليا للأمة.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا.

ـ الشاذلي بن جديد ـ

بتاريخ ١١ جانفي ١٩٩٢

نص الكلمة التلفـزيونية التي وجهها رئيس الحكـومة الجزائرية سيد احمد غـزالي بعد استقـالة بن جـديد. التي أدلى بها للتلفـزيون الساعة ١٠ مساءً/ ١١/ ١/ ١٩٩٢.

بـاسم الله الـرحمن الـرحيم والصـلاة والسـلام على أشرف المرسلين أيها لمواطنون أيتها المواطنات.

سمعتم جميعاً نص الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى الأمة مساء هذا اليوم والتي أعلن فيها عن تقديم استقالته .

وكما علمتم أيضاً فإن المجلس الدستوري قد عقد اجتماعه القانوني وأثبت رسمياً الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية .

ونتجت عن ذلك القرار حالة لم يسبق للجزائر أن عرفت لها مثيلاً ، وهي حالة تقوم المؤسسات الدستورية بمعالجة جوانبها المختلفة حسب ما تنص عليه قوانين البلاد .

وفيما يتعلق بالحكومة فإن الدستور ينص على أنها مطالبة بمواصلة القيام بالمهام العادية المنوطة بها في جميع الميادين المتصلة بتسيير شؤون البلاد .

وعليّ في هذا الإطار أن أؤكد لكم أيها المواطنون ايتها المواطنات أن الحكومة تضع في مقدمة أولوياتها الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين . .

لذا فإني مباشرة بعد أن وصلني خبر استقالة رئيس الجمهورية طلبت من الجيش الوطني الشعبي أن يتخذ بصورة وقائية الاجراءات اللازمة من أجل المساهمة في حماية الأمن العمومي وأمن المواطنين وذلك عملاً بالقانون ٩١/٢٣ .

وإني الآن أبلغ الرأي العام بهذا الإجراء وذلك تنفيذا للمادة ١٨ من المرسوم الرئاسي رقم ٩١/ ٤٨٨ .

أيها المواطنون أيتها المواطنات ،

تأتي استقالة رئيس الجمهورية في الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد وإني أتوجه إليكم جميعاً طالباً من كل واحد منكم أن يتحلى بروح المسؤولية وأن يحافظ على الهدوء وأن يؤدي مهامه العادية في الإطار والمنصب حيث يوجد .

ولن يفوتني وأنا أتوجه إلى الضباط وضباط الصف والجنود في جيشنا

الوطني الشعبي أن أؤكد ما سبق لي أن قلته في تصريح يوم ٥ جوان ١٩٩١ وفي تصريحات عديدة أخرى أن هذا الجيش قد أثبت بالفعل والممارسة أنه سليل جيش التحرير الوطني وأنه يمثل مكسباً عظيماً لهذه الأمة، فهو يمناها العتيدة والأمينة في الحفاظ على سيادتها وعلى وحدتها وعلى ثوابتها بما في ذلك دينها الحنيف وعلى حماية أهلها وسلامتهم.

وكذلك أوجه تحية خاصة ونداءً حثيثاً إلى رجال الأمن وإلى أسرة الوظيف العمومي وإلى جميع من يعمل في القطاعات الحيوية في البلاد مناشداً إياهم أن يرفعوا مجهوداتهم إلى مستوى التحدي الذي لا بد من مواجهته صفاً واحداً وبمنتهى الجدية والصرامة.

وعلينا جميعاً أن نتزود بما يتطلبه هذا الظرف من يقظة وتبصر ووعي وروح وطنية وتضامن وتسامح.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير الشعب والوطن.

بيان إنشاء المجلس الأعلى للدولة

إن المجلس الأعلى للأمن بصفته مؤسسة دستورية تضم في عضويتها السلطات الدستورية المشار إليها في مواد الدستور رقم ٢٤ ـ ٧٥ ـ ٧٩ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ . والمجتمع في دورة مستمرة منذ يوم الأحد ١٢ يناير ١٩٩٢ .

١ ـ نظراً لتصريح المجلس الدستوري الذي جاء فيه أن الدستور لا ينص على حالة اقتران شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل وشغور رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة .

٢ ـ وعملاً بتصريح المجلس الدستوري وخاصة في فقرته الأخيرة التي توضح بأنه يتعين على المؤسسات المخولة بالسلطات الدستورية بمقتضى المواد : ٢٤ ـ ٧٩ ـ ١٢٩ ـ ١٣٠ و١٥٣ من الدستور السهر على استمرارية الدولة والعمل على توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات والنظام الدستوري .

٣ ـ وإذ يذكر ببيانه الصادر بتاريخ ١٢ يناير ١٩٩٢ .

٤ ـ وعلى أثر الاجتماع الاستشاري الذي انعقد بقصر الحكومة يوم الثلاثاء ١٤ يناير ١٩٩٢ والذي جمع المؤسسات المشار إليها في المواد : ٢٤ ـ ٧٥ـ ٧٩ـ ١٢٩ـ ١٣٠ و١٥٣ .

وبعد الاستشارات التي أجريت وبعد استشارة المجلس الدستوري والمحكمة العليا .

وبعد الاستماع إلى رئيس الحكومة . يصرح بعد استشارات ومناقشات بأن الوضعية الاستثنائية التي تمر بها البلاد لا يمكنها أن تستمر دون إفراز مخاطر جمة على الدولة والجمهورية .

بأن استمرارية الدولة تقتضي سد شغور رئاسة الجمهورية وذلك بإنشاء جهاز للإنابة يتمتع بكل السلطات والصلاحيات المخولة من طرف الدستور لرئيس الجمهورية .

يعلن : ١ ـ إقامة مجلس أعلى للدولة يتكون من خمسة أعضاء : ــ محمد بوضياف ــ رئيساً ـ خالد نزار ــ عضواً ـ علي كافي ـ عضواً ــ تيجاني هدام ـ عضواً ـ علي هارون ـ عضواً .

٢ ـ يمارس المجلس الأعلى للدولة جميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية .

٣ ـ في حالة تعرض رئيس المجلس الأعلى للدولة لمانع بالمعنى الدستوري أو وفاة أو استقالة فإن المجلس الأعلى للدولة ينتخب رئيساً جديداً من بين أعضائه ، يؤدي المجلس الأعلى للدولة مهمته إلى غاية توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات وللنظام الدستوري . ولا تتجاوز مدة هذه المهمة نهاية الفترة الرئاسية الناتجة عن انتخابات ديسمبر ١٩٨٨ .

٥ ـ يجتمع المجلس الأعلى للدولة بمقر رئاسة الجمهورية .

٦ ـ يساعد المجلس الأعلى للدولة هيئة استشارية وطنية .

٧ ـ ينهي المجلس الأعلى للأمن اجتماعه المستمر فور أداء اليمين من قبل أعضاء المجلس الأعلى للدولة .

٨ ــ ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر المجلس الأعلى للأمن :

إمضاء أعضاء المجلس الأعلى للأمن :

رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد : سيد أحمد غزالي .

وزير الشؤون الخارجية : الأخضر إبراهيمي .

وزير الدفاع الوطني : خالد نزار .

وزير العدل : حمداني بن خليل .

وزير الداخلية والجماعات المحلية : العربي بلخير .

رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي : اللواء عبد الملك قنايزية .

مشروع
البرنامج السياسي
للجبهة الاسلامية للانقاذ

مدخل

تعرف البلاد تناقضات على جميع المستويات، من ذلك شعب طموح يريد النهوض بنفسه الى مستويات مقاصد الشريعة الإسلامية والنموذج الإسلامي القرآني السني على مستوى النظم، النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتربوي في النطاق الحضاري الإسلامي لمواجهة مستجدات أزمة الحضارة في الوقت الذي بقي فيه النظام الحاكم عاجزاً عن مواجهة القضايا الأساسية التي تطرحها حيثيات الأزمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية. وقد آل أمر البلاد إلى خطر الضياع والبلبلة انعكس على حيرة هزت الشعب هزة عنيفة وكان الشباب أكثر تأثراً بهذه الحيرة.

وإذا كانت الدعوة الإسلامية قد أخذت على عاتقها مسؤولية توجيه الشعب الجزائري والسير به نحو المنهج القويم والصراط المستقيم المانعين من المخاطر المذكورة آنفاً والضامنين للنجاة والمحققين للمراد من الإسلامية التي ما فتئت تشكّل معقد آمال الأمة.

ولئن كانت الدعوة الإسلامية محاصرة بالضغوط المعادية للإسلام وللشعب الجزائري في الداخل والخارج فإن الدعوة كانت دوماً تشع على العقول بأنوار الهداية وتنعش الضمائر بالغذاء الروحي الذي تزخر به أخلاق القرآن والسنّة وتشحذ الإرادة الخيرة للأمة بالطاقة الإيمانية الفعالة مما جعل الشعب الجزائري يقوى على مواجهة الدوائب ومصارعة الإستعمار الحديث كما قوي بالأمس على سابقه الإستعمار القديم. وبعد أن جرّبت مختلف الايديولوجيات الحديثة الشرقية منها والغربية وثبت أفلاسها بما لا شك فيه لم يبق للشعب الجزائري إلا أن يجد في العمل بدينه القويم لإنقاذ مكاسبه

التاريخية الرساليةالحضارية وثرواته البشرية والطبيعية دون أن يضيِّع الوقت الذي أصبح يشكِّل أهم العوامل في نجاح الخطة الإصلاحية الشاملة .

ولتحقيق ذلك لابد من هيئة تستوعب كل المطالب والحاجات التي تكون في مستوى مستجدات الأزمة وتوظف كل أو جلّ الإمكانات والطاقات كي تثري الحلول على قدر مطالب النهضة الشاملة والصحوة الحقة ، وتوفر لها أذكاء عبقرية الجيل وذكاءه وإنماء خبراته ، واستقامة مسلكيه كي يكون في مستوى الجهد الرسالي والعمل الجاد المبدع في مختلف مجالات الحياة وميادين الحضارة من أجل ذلك كان ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ رهاصة تاريخية ساعد على ظهورها نفسيةالشعب الجزائري المفعمة بالإيمان ، التائقة إلى عزة الإسلام وعدل شريعته وهدى القرآن والسنة وقيم أخلاقه والتآسي برسوله (ص) وأجيال الصحابة والتابعين لمواصلة الرسالة .

مواصفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ

للجبهة الإسلامية مواصفات يمكن بيانها فيما يلي:

■ ١ - إنها تعمل على وحدة الصف الإسلامي وتحافظ على وحدة الأمة لقوله تعالى: ﴿إنَ هذه أمَتكم أمّة واحدة، وأنا ربّكم فاعبدون﴾، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً» رواه البخاري.

■ ٢ — تقديم بديل كامل شامل لجميع المعضلات الايديولوجية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية في نطاق الإسلام كما جاء في القرآن والسنة مع مراعاة الشروط النفسية والإجتماعية والجغرافية والطبيعية محددة في الزمان بكل إبعاده النفسية والحضارية. قال تعالى: ﴿إن الدين عند الله الإسلام ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو ني الآخرة من الخاسرين﴾ ولقوله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ ولقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «تركت فيكم ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي».

■ ٣ — من خصائص منهجيتها الإعتدال والوسطية والشمول لقوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمّة وسطا﴾ وقوله (ص) لبعض أصحابه: «يسراً ولا تعسراً بشراً ولا تنفرا وتطاوعا ولا تختلفا».

■ ٤ - ومن ميزات طريقتها الإعتدال في الجمع بين المطالبة والمغالبة دون إفراط أو تفريط. لقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾. ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم». وتستعمل

المطالبة لإقامة الحجة لقوله تعالى: ﴿وما كان الله ليضل قوماً بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون﴾.

كما تستخدم المغالبة لضمان مصالح الأمة والحفاظ على ثوابتها وصيانة مكاسبها لقول عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً».

■ ٥ ـ ومن طرقها العملية، العمل الجماعي وجودة توظيف الجهد الكلي للإرادة الكلية للأمة مما يجعلها تتخلص من النزعة الفردية والطفرية الإرتجالية وورطة المحسوبية والوقوع في الأغراض الشخصية ونبذ الإتكالية. لقوله تعالى﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ ولقول تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ ولقوله تعالى: ﴿يا داود إنّا جعلناك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله﴾ولقوله عليه الصلاة والسلام: «الدين النصيحة قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وقوله عليه الصلاة والسلام: «اعقلها ثم توكل».

■ ٦ ـ ومن مهامها تشجيع روح المبادرة وتوظيف الذكاء والعبقرية وجميع الإرادات الخيّرة في البناء السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والحضاري.

■ ٧ ـ ومن خصائصها الإنقاذ الرسالي التاريخي الحضاري الشامل أسوة برسول الله (ص) منقذ البشرية لقول تعالى: ﴿وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها﴾.

ولتحقيق ذلك تحدّد الجبهة خطتها في مشروع شامل مختصر ومركز (البرنامج السياسي) في محاور تضعها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بين يدي الأمة ليتم أمر التغيير الشامل في نطاق الحل الإسلامي.

والله ولي التوفيق

الجزائر في ٢٩ رجب ١٤٠٩

٧ مارس ١٩٨٩

عناصر المشروع

أولاً : العناصر المنهجية .

ثانياً : تمهيد .

ثالثاً : الإطار العقائدي الإسلامي .

رابعاً : المحور السياسي .

خامساً : المحور الإقتصادي .

سادساً : المحور الإجتماعي .

سابعاً : المحور الثقافي والحضاري .

ثامناً : السياسة الإعلامية .

تاسعاً : الجيش .

عاشراً : السياسة الخارجية .

العناصر المنهجية

الضوابط المنهجية لوضع الخطة العلمية السياسية

١ ـ الشرع .

٢ ـ العلم .

٣ ـ نفسية الشعب الجزائري في المرحلة .

٤ ـ حيثيات التطبيق وشروط إنجازه .

٥ ـ المعيار السياسي لمراعاة الواجهة السياسية شريطة عدم التعارض مع المعايير السابقة .

الجبهة الإسلامية للإنقاذ

إن الحمـد الله نحمده ونستعينـه ونستغفره ونستهـديـه . ونعوذ بـالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده لله فـلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له وأشهـد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له وأشهـد أن محمّداً عبده ورسوله .

يا أيّها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون .

يـا أيّها النـاس اتقـوا ربكم الـذي خلقكم من نفس واحـدة وخلق منهـا زوجهـا وبث منهما رجـالاً كثيراً ونسـاءً . واتقـوا الله الـذي تسـاءلـون بـه والأرحام . إن الله كان عليكم رقيباً .

يـا أيها الذين آمنـوا اتقوا الله وقـولوا قـولاً سديـداً . يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً .

أما بعـد . فإن أصدق الحديـث كتاب الله وخير الهدي هـدى محمّد (ص) وشر الأمور محدثـاتها وكل محدثة بـدعة وكل بـدعة ضـلالة وكل ضـلالة في النار .

مدخل

من أهم خصـائص العمل الإسـلامي الهادف الجديـة ولتحقيقهـا فهـو منضبط شرعاً وعقلاً ومصلحـة وواقعاً لمراعاته للفطـرة البشرية التي يتعامل معها وحتى لا تقع في الضلال والزيغ أو الشط في الإفراط والتفريط عولجت المحـاور الرئيسيـة للعمل السياسي للجبهـة الإسـلامية لـلإنقاذ على أسـاس الضوابط التالية :

١ ـ الإلتـزام بالشرع الإسـلامي ومنهجه في العـدل والإعتدال والكفـاية

والشمول حتى يتسنى لنا معالجة جميع القضايا المطروحة وعلى اختلاف أهميتها لقوله تعالى: ﴿ثمَّ جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ .

٢ ـ توظيف العلم ومعارفه واستخدام منهجيته في أبسط المسائل وتحديد المشكلات وتحليلها وكشف الحلول لها وطرق إنجازها وإستخدام التقنيات وفنياتها لتتوفر لدى المحاور شروط الخبرة والكفاءة من حيث هي شروط لازمة لكل عمل قويم صالح هادف. وكل هذا تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً﴾ . وقوله تعالى: ﴿وقل ربّ زدني علما﴾ .

٣ ــ ضرورة إعادة الاعتبار الى طموح الشعب الجزائري المسلم التَائق للمعالي. الراغب في الخروج من ورطة الإستعمار للتخلص من التخلف بكل أشكاله بفضل إيمانه وقوة قناعته بإسلامه وثقته في ربّه عزّ وجلّ ذلك الذي يساعده على القفز خارج دائرة التبعية وأشكال الإستعمار الحديث. فلا تكون المحاور إلا مجالات لإرادته ومهداً لعبقريته ومحكاً لتجربته واستمرارا لرسالته.

وحتى لا تثبط عزيمته تضبط المراحل ضبطاً منهجياً مراعياً نفسية الشعب كي يستعيد ثقته بنفسه في أشواط تاريخية تحدد مراحلها حسب شروط أو حيثيات القدرة والواقعية والفعالية. وباختصار إننا ننطلق بعون الله وحده من احترام مشاعر شعبنا وطمحوحاته.

٤ ـ حفاظاً على مشروعنا السياسي من أن يبقى حبراً على ورق، لا بد من إستحضار الشروط المنهجية لتطبيق النماذج أو البدائل والحلول باعتبارها خطة عملية سياسية تبقى حافزاً لعمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ باعتباره عملاً سياسيا واعياً وجهداً والإرادة الكلية للشعب الجزائري عبر أجياله الى أن يتحقق المراد بعون الله وتوفيقه.

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خصائص منهجيتها أنها لا تعمل في معزل عن الشعب بل تنطلق دوماً من مبدأ العمل معه في كل خطوة إجرائية تاريخية فتكون المنجزات ثمرة لجهده وجهاده وهو منهج الصحابة، رضي الله عنهم عندما قالوا له. لو استعرضت بنا هذا البر فخضته لخضنا معك ولا يتخلف منّا أحد.

٥ ـ إلتزاما من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بروابطها السابقة تحدد علاقاتها ومواقفها بكل ما بالساحة من الهيئات والجمعيات والمؤسسات في ضوء الوضوح المنهجي لرؤياها العقائدية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية الثقافية والحضارية الإسلامية الشاملة والمصالح الكبرى للشعب الجزائري وثوابته. وذلك حسماً للمواقف الإرتجالية ومنعاً للتصرفات الشخصية وتلافياً للمواقف غير المدروسة الفاقدة للوعي السياسي المطلوب والإلتزام بالمنهجية والشرعية من ضوابط الجبهة.

بناء على ذلك يتم ضمان العدل والاعتدال والدقة والشمول لمحاور العمل السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الترتيب التالي:

أ ـ الإطار العقائدي:

إن الشعب الجزائري شعب مسلم عريق في إسلامه يمثّل والإسلام رسالته التاريخية الحضارية. وبناء على ذلك فإن الإسلام هو النطاق العقائدي والضابط الايديولوجي للعمل السياسي في جميع مجالات الحياة. وإذا كانت الأزمة التي تجتاح العالم وتهز الحضارة من أقوى الأدلة على القصور الايديولوجي الذي آلت عليه النظم والأمم، فإن الإسلام هو النطاق العقائدي الأقوم للمشروع السياسي الذي يقوى على مواجهة الأزمة لقوله تعالى: ﴿ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن﴾. وقوله تعالى: ﴿إن الدين عند الله الإسلام ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾. وقوله تعالى: ﴿ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾. وقوله تعالى: ﴿وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل إليك﴾.

ب ـ المحور السياسي:

السياسة في مفهوم الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي السياسة الشرعية والتي تتمثل في حكمة التدبير وجودة التنسيق وأحكام التوقع ومرونة الحوار للوصول إلى الحق والحقيقة وعدل الإلزام واعتدال في المواقف بمنهج الصدق لأنها تقوم على الإقناع بدلاً من القهر ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ وقوله تعالى: ﴿فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر﴾. وتتبنى بالاختبار دون الإجبار لقوله تعالى: ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾. وقوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لآمن من في

الأرض كلهم جميعاً أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ . وتلتزم الشورى تفادياً للإستبداد لقوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ وقوله: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ . ولتجاوز تناقضات سياسة الاديولوجيات المستوردة يعمل البرنامج السياسي للجبهة الاسلامية للإنقاذ على تحقيق ما يلي:

أولاً: للقضاء على الإستبداد تبنى الشورى ولإزالة الإحتكار السياسي والإقتصادي والإجتماعي تتبنى المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ولتفادي قمع الحريات العامة تعمل الجبهة على إفساح مجالها للعبقرية والإرادة الكلية للأمة. في جميع مجالات الحياة وإكفالها للناس على السواء وللتخلص من سياسة الحضوة والحرمان تعمل على وضع معايير للمسؤوليات وضمان الأمانات وأداء المهام في تشجيع روح العمل الجماعي والقضاء على الأنانية والمحسوبية والنزعات الفردانية كي لا تقع الجبهة في ذلك تضمن حرية التعبير وتشجع على النقد الذاتي وتحدد طرق المحاسبة الإدارية والسياسية والإقتصادية في كل المؤسسات والنظم وتوعية الشعب وإشعاره بالمسؤولية حيال ذلك وتحيي نظام الحسبة الإسلامي وتطبق مبدأ من أين لك هذا في حدود الشرع.

ثانياً: ولتحقيق ذلك يصير لزاماً أو مطلوباً من الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل على تصحيح النظام السياسي ابتداء من الميادين التالية:

أ - جعل التشريعات السياسية خاضعة لأحكام الشريعة لقوله تعالى: ﴿أم لهم شركاء، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ وقوله تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون﴾ مع مراعاة مستجدات مرحلة التعددية الحزبية ليساهم كل طرف بحقه في الاصلاح ابتداء من المجلس الوطني وسائر المجالس الولاتية والبلدية حتى يصبح جميعها قائماً على الشرعية التي يتبناها الشعب الجزائري المسلم من خلال قناعاته.

ب - إصلاح الجهاز التنفيذي في الرئاسة والوزارة والولاية والدائرة والبلدية.

ج - إصلاح المنظومة العسكرية قصد الرقي بها إلى حماية البلاد والعباد من أي خطر يمس بالسيادة أو الحريات والحقوق والواجبات ومصالح الأمة

الكبرى.

د ـ إصلاح السياسة الأمنية حتى تخلو من كل قهر أو تعسف وتؤمم لمصلحة الأمة في ضوء رسالتها وفي نطاق حرياتها. التي أقرّها الشرع وتحديد مهام كل المصالح والمؤسسات لضمان العدل والإستقرار والسلام.

هـ ـ إصلاح المنظومة الإعلامية، فتوظف المؤسسات بما تقتضيه رسالتها الثقافية والتربوية وشروط نهضتها الحضارية بوعي سياسي ثقافي حضاري يجنب البلاد التبعية الثقافية ويحفظها من الغزو الثقافي الذي ما زالت هدفاً له.

و ـ إصلاح المنظومة الإقتصادية توزيعاً وظيفياً سياسياً واقتصادياً وحضارياً لإعادة النظر في سياسة الطاقة والمحروقات وتصدير المعادن وسائر الثروات.

ز ـ إصلاح السياسة التجارية الداخلية والخارجية لوضع حد للإحتكار والربا والرشوة والتبذير والضياع.

ح ـ إصلاح المنظومة الإدارية لتسيير المهام وضمان سير المصالح وكفالة الحقوق وإزالة عقبة البيروقراطية كما يقال.

ط ـ إعادة النظر في السياسة الزراعية بكفالة الدعم الفلاحي وضمان العلاقة الوظيفية بينها وبين الصناعة التحويلية لضمان الإكتفاء الذاتي والتصدير المناسبين لكل من السوق الداخلية والخارجية.

ي ـ إصلاح المنظومة التربوية لوضع حد التربوي واستيعاب جميع الأعمال وكفالة حقهم في الحد الأعلى من جودة التحصيل أو النوعية التربوية التي يطمحون اليها لتجعلهم بحق ورثة حضارة ومساهمين في حمل الرسالة وعاملين على الاستمرارية نحو الأفضل.

وهكذا بإصلاح جميع النظم وهياكلها ومؤسساتها يتم الإصلاح الشامل للنظام السياسي في نطاق الحل الذي يمثّل سياسة التغيير كما تحدده الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ك ـ إصلاح المنظومة القضائية بإعادة الاعتبار إلى استقلالية القضاء وحصانة القاضي كما حددته الشريعة الإسلامية لتوفير مناخ العدل الرباني التي لا تشوبه شائبة الظلم ولا تشينه شائنة الجور من حيث العدل هو أساس

السياسة الشرعية ومبرر الحكم وغاية النظام السياسي.

ل ـ ضماناً لحرية الأمة وحق التعبير عن إرادتها بأصح الطرق وأسلمها شرعاً وشرعية يعاد النظر في قانون الإنتخابات فلا توكل لغير الراشد كالسفيه والصغير وفاقد العدالة الشرعية ولا يجبر أحد على الانتخاب سواء في خدمة عسكرية أو في وظيفة أمنية أو إدارية أو غيرها فينتخب جميع الناس بمحض الحرية.

وتحفظ الصناديق بالطرق الشرعية القضائية ولا توضع إلاّ أمام شهود عدول يجمع الناس على أمانتهم وتنظم الطرود عدّ الأصوات وجمعها ونقلها الى الرأي العام الوطني والعالمي مما يضمن شرعيتها ولا يترك سبيلاً الى الشك في صحتها وعدم تزييفها بحال من الأحوال وحضور مراقبين ممثلين للهيئات المعنية مع حق الطعن بواسطة القضاء.

بالإضافة الى تحديد طرق الترشيح للعادل الممثل للأمة والمناسب للتعبير عن المشاركة الفعالة في تسيير أمور البلاد بإخراج الممثلين الشرعيين في مختلف المجالس والهيئات التشريعية والتنفيذية والسياسية وغيرها.

ج ـ منظور السياسة الإقتصادية:

تقوم السياسة الإقتصادية للجبهة الإسلامية للإنقاذ على مفهوم يكون بمقتضاه ضمان التجاوب بين الحاجات الاستهلاكية الضرورية وشروط الإنتاج والتكامل بين النوعية والكمية ومراعاة نمو الحاجة إليهما في ضوء النمو السكاني والتطور الحضاري والعمل على تحقيق الإستقلال الإقتصادي... بالإضافة الى التوازن بين الصادرات والواردات لحماية البلاد من التضخم والمديونية اللتين أمستا تشكلان أخطر التناقضات التي تواجهنا أمام العمل الجاد من أجل تحقيق العيش الكريم ووضع حد للتبعية الإقتصادية والسياسية والحضارية ولمّا تعرضت البلاد لفترة طويلة من النهب لثرواتها لمدة قرن وربع من الإستعمار كما تعرضت للضياع في فترة النظم السابقة التي أوقعت البلاد في أزمة إقتصادية تعذر فيها التوازن بين الإستهلاك والإنتاج حتى في أكثر الأمور ضرورة كالدواء والسكن فزاد الإستهلاك وقلّ الإنتاج وزالت الحاجة إلى استيراد المواد الإستهلاكية والإمعان في التبعية الإقتصادية.

ولتحرر البلاد من سياسة خنق الحريات والقضاء على روح المبادرة بدعوى التخطيط وتأخر الخطط الإنمائية وتخلف المنظومة التربوية. تعرضت لهاقد همش القطاعات البشرية ولإنخفاض مستوى التحصيل وسذاجة الخبرات وتعطيل المشاريع الإنتاجية ومنع المؤسسات الصناعية الصغرى. فقلت وظائف الشغل وكثرت البطالة ونمت العطالة مما زاد التضخم استفحالاً، والتناقضات الإقتصادية تفاقماً، وجعل النظام الحالي يفقد القدرة على السيطرة على أوضاع اقتصاد متدهور.

إن سياسة التصنيع التي إنطلقت من المركبات الصناعية الكبرى والمصانع التي تعتمد على مواد أولية واصطناعية مستوردة. وخبرات عالية مستعارة وإنتاج غير كاف في جودته وفي وفرته، جعل هذه السياسة تؤول بالبلاد إلى إفلاس إقتصادي خطير، فإذا لم تكن الصناعة مبنية على الإكتفاء الذاتي سواء في التشغيل أو الإستهلاك أو التصنيع فإن هذه الصناعة لن تزيدنا إلا فقراً وإمعاناً في التبعية وهو ما جعل الصناعة عندنا عالة على الإقتصاد بعدما كان مبررها كفاية البلاد وتشغيل الطاقات من الشباب والخبرات... بالإضافة الى ما سبق سوى التسيير وضياع التسويق.

إنَّ الإستثمار من أهم الوسائل العملية لتطبيق الخطة السياسية الإنمائية الشاملة خاصة في شعب يعيش طفرة سكانية جعلت ثلثي السكان شباباً، أقل من ثلاثين سنة، فإذا لم تكن السياسة الإقتصادية قادرة على التكريس العالي في ميزانية الدولة مما يجعل الإستثمار في مستوى الحاجات المستقبلية لإعداد شروط الإستقبال في مختلف مستويات مناصب التشغيل والوظائف يصبح الأمر من الخطورة ما يجعل أجيال الأمة تخشى من المستقبل الذي يتهددها بالبطالة والفقر المفضيين الى الهامشية الحضارية.

لهذه الاسباب كلها تتلخص الجهود السياسية الإقتصادية في المحاور التالية:

١ ـ وضع سياسة رشيدة للزراعة.

٢ ـ إعادة النظر في سياسة التصنيع الحالية كي تصبح ذات مردودية مناسبة للمطلوب.

٣ ـ إعادة النظر في التجارة وهياكلها وسياستها الاستهلاكية ونظام

التسويق ووسائل التوزيع الى غير ذلك . .

٤ ـ إعادة النظر في السياسة المالية والنقدية لضمان استقلال القرار السياسي سواء في الداخل أو في الخارج .

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وهي تنطلق من منطلق إسلامي لإنقاذ الإنسان والحضارة تعتبر الإقتصاد سواء في إنتاجه أو استهلاكه وسواء في استثماره الإستهلاكي أو الحضاري الأشمل . وما هو إلا عامل من عوامل خدمة الإنسان والرقي به إلى ما يطمح إليه من سعادة في الدارين ، ومكانة وظيفية تاريخية وحضارية ، من هذا المنطلق العقائدي والايديولوجي الإقتصادي تعالج المحاور التالية في نموذج إقتصادي إسلامي في جميع مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياسة المالية والخطة الإنمائية الشاملة . . .

١ ـ الزراعة :

الزراعة من أهم موارد البلاد وذلك لما منحها الله من سعة في المساحة واعتدال في المناخ وتنوع في التضاريس . . بالإضافة إل أن الجزائري بطبعه مرتبط بأرضه إرتباطاً نفسيا وعضوياً جعله من أنجح الفلاحين إنتاجاً نوعاً وكما مما درّ على البلاد إرزاقاً طائلة جعلها تعرف بالتصدير لأشهر الأسواق العالمية استهلاكاً . هذا بالنسبة لما تمّ إصلاحه واستغلاله في الشريط الشمالي وفي الهضاب العليا من الأراضي الخصبة . أما لهضاب العليا والأراضي الصحراوية الصالحة للزراعة التي لم تستصلح بعد لإفتقارها الى سياسة واعية للري جعل البلاد لا تستغل كميات الأمطار التي أدرها الله على البلاد مما جعل المياه الجوفية لم تستخرج والأودية والأنهار تهدر فتكبّ في الشطوط في عمق الصحراء وفي البحر من الناحية الشمالية .

إن السياسة الزراعية التي أخلّت الأراضي من فلاحيها وضيعت الوقت على الأمة والبلاد بعدم إنجاز السدود وتحويل الثروة المائية إلى الأراضي التي تطلبها ، ورَط البلاد في تخلف زراعي لم تعرفه في تاريخها القديم والحديث .

إن المعطيات الطبيعية المذكورة آنفاً تتوقف ثروتها على سياسة رشيدة تعد المشاريع الكبرى لأحسن إستفادة بالمياه وأجود استغلال للأراضي وذلك بإصلاحها حسب الطرق العلمية والتقنيات ذات الكفاءات والفعاليات التي

قد تجعل الصحراء ترتوي بأمطار الشمال وتجعل أسواق الشمال تغنى بغلال الصحراء، إذا تكاملت الطبيعة في تنوعها، كيف لا تتكامل السياسة في إنتاجها وفق الحاجات الإستهلاكية والأسواق العالمية، فعندما تتوفر الجودة للمنتوج الزراعي تقوى الحظوظ للتفوق في الأسواق العالمية للمنتوج الزراعي.

وتتلخص الجهود السياسية الزراعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإجراءات التالية بعون الله وتوفيقه:

أ - تصاغ السياسة الزراعية في السياسة الشرعية العادلة لوضع حد لأخذ الأرض غصباً من أصحابها وعملية توزيعها بالطرق الإقطاعية لقوله عليه الصلاة والسلام: «من ظلم شبراً من الأرض طوقه الله من سبع أرضين» رواه البخاري ومسلم عن عائشة.

ب - جدية استصلاح الأراضي بالطرق التكنولوجية وتوزيعها على ذوي الإستحقاق بشرعية خالية من المحسوبية والحضوة وسائر حالات التعسف والظلم أي أن يكون توزيع الأراضي عادلاً وفق المعايير التي تحدد بعد في نطاق الشرع.

ج - العناية بتربية المواشي حيث تستغني البلاد في أقرب وقت ممكن عن استيراد اللحوم والألبان ومشتقاتها.

د - إعادة النظر في سياسة التوزيع والتسويق في الداخل والخارج.

هـ - تدعيم الزراعة والصناعة التحويلية وتشجيع المركبات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة حسب حاجات الزراعة كي لا يتعرض منتوجها إلى إتلاف.

و - إنشاء المخازن الكبرى لخزن المنتوجات الزراعية احتياطاً وتحسباً للأزمات والحروب والعاهات.

ز - وضع خطة زراعية ضامنة للمصالح حتى لا تكون الحاجات الآجلة على حساب العاجلة ولا العكس.

إن السياسة التي لا تأخذ بعين الإعتبار سنين القحط في سنين الرخاء سياسة عمياء ليس لها من الحكمة شيء قال الله تعالى: ﴿تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله إلاّ قليلاً ممّا تأكلون﴾.

ح ـ إنشاء مراكز للبحوث العلمية الزراعية في مزارع نموذجية لتطوير علم الزراعة وتقنياتها .

ط ـ إرجاعاً لثقة الجزائري بنفسه ومساعدة له على رفع مستواها في الخبرة تصلح المؤسسات التربوية الزراعية وفق حاجات البلاد إلى أرقى الخبرات التقنية والزراعية ، وفي حالة ما إذا كانت وسائل الإستقبال غير كافية تدعم وتثرى وتساند بما يكون محققاً للمراد .

ي ـ وضع خطة صناعية زراعية لتطوير العتاد الزراعي حتى تكون الزراعة في بلادنا في مستوى التطور العلمي والتكنولوجي للبلدان التي تنافسنا في الأسواق العالمية باعتبار أن نوعية الإنتاج مرتبطة بنوعية التقنية ومستوى تفوقها مع ضرورة تلبية الحاجات الوطنية المحلية بدلاً من تسويقها في الخارج فلا تكون التجارة على حساب الزراعة .

هذا وإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ تحدد العوامل الأساسية المؤثرة في الميدان الزراعي سلباً أو إيجاباً فذلكم فقط في مجال عالم الأسباب وهي تدرك أن توبة الشعب الجزائري التي تجسدّها هذه الروح التي انطلقت من أعماق ضميره في شوق إلى العودة للإسلام فإنَّ الله سبحانه وتعالى قادر بذلك أن يدر علينا خيراته وأنعمه وأفضاله لقوله تعالى : ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ . وقوله تعالى : ﴿وما خلقت الجنّ والانس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾ . على أن ذلك لا يبرر الإتكالية وعدم الجد في توفير الأسباب لقوله عليه الصلاة والسلام : «اعقلها ثمَ توكل» .

٢ ـ الصناعة

في بلد يطمح شعبه إلى وضع حد للتبعية ويأمر دينه بأعداد العدة من القوة المطلوبة على مستوى الفعالية الحضارية الكونية لقوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ تعتبر الصناعة من الشروط الضرورية للنهضة الحضارية .

غير أنّ الصناعة في منظور الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أهميتها لا تكون على حساب الزراعة كما حصل بالماضي ، بل بالعكس تعمل على مساندتها

والتكامل معها، ولا تكون على حساب الإنسان المسلم في قيمته وقيمة نفسيته ومكانته كالذي يحدث في البلدان الرأسمالية في أمريكا وغيرها أو الذي يحدث في البلدان الشيوعية كروسيا ومن على شاكلتها، وإنما هي صناعة للإنسان الصانع اداة حضارية كونية ذات فعالية سواء أكانت للمجالات السلمية أو للضروريات العسكرية لحماية حمى أمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، وحماية الحق والحريات في العالم.

وتتلخص السياسة الصناعية في المحاور التالية:

١ ـ جعل الصناعة في الجزائر تتكامل فيها قوى الإنتاج الصناعية وغيرها.

٢ ـ لمواجهة مشكلات البطالة ضرورة الإكثار من مناصب الشغل، عن طريق تشجيع المعامل الصغرى والمتوسطة، على أن توظف هذه المراكز في ضوء حاجات البلاد الإستهلاكية إلى حد الكفاية دون أن تفتقر إلى المواد الأولية الأجنبية، التي تتعارض مع مبدأ الإستقلالية الإقتصادية أو بمعنى آخر تكوين صناعة متكاملة في إنتاجها وتصنيعها، على أن لا تكون على حساب النوعية.

٣ ـ تشجيع التنوع الوظيفي للهياكل الصناعية والمؤسسات لجعل الصناعة عندنا قادرة على الإكتفاء الذاتي فيشغل بعضها بعضاً في سلسلة محكمة حلقاتها، منسقة وظائفها متوازنة إنتاجيتها، متجاوبة أداتيتها بالقدر الذي يكفي البلاد مؤونة الحاجة إلى الخارج.

٤ ـ إنماء الخبرات التكنولوجية برفع مستويات المؤسسات التربوية الصناعية من معاهد وجامعات ومراكز بحوث حتى تلبي حاجة البلاد إلى النهضة الصناعية.

مراعاة حاجة ثروات البلاد الطبيعية الى صناعة مصنعة متكيفة مع مستجدات التطور الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده الحضارة على مستوى السباق سواء في التسلح أو التسويق أو في الإستهلاك.

٦ ـ إنشاء معامل نموذجية للبحوث العلمية والتكنولوجية تعمل على إعداد ذوي الكفاءات العليا والعبقريات المنوفقة من العلماء والتقنيين وذوي التخصصات الدقيقة سواء في العلم أو في التكنولوجيا خاصة في علوم

الصناعة أو ما لها علاقة بها كالفيزياء والرياضيات والكيمياء ومختلف أشكال الهندسات المعمارية والفضائية وتشجيع الذكاء والعبقرية والميول والقدرات على التفوق والإبداع.

٧ ـ وإذا كان تسيير المؤسسات من أهم عوامل ازدهار الصناعة فإن منهجيته الإسلامية تقضي بأن تسوده روح الجماعة عن طريق الشورى والإحترام المتبادل والشعور بالمسؤولية من طرف جميع العاملين في المؤسسة وفقاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

٨ ـ ضرورة إعادة الإعتبار الى العامل ومراعاة نفسيته وكفالة حقوقه وتوفير الشروط النفسية والصحية والإجتماعية والأمنية والنقل والترقية والتعويضات والتشجيعات والسكن وسائل متطلبات الحياة الكريمة لقوله عليه الصلاة والسلام: «اعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه». وكذلك قوله: «من أمسى كالا من عمله أمسى مغفورا له».

٩ ـ إعادة النظر في سياسة الجمارك في ضوء تحقيق وحدة المغرب العربي وتشجيع إنشاء سوق عربية وإسلامية مشتركة لنخرج من الحصار الجمركي التقليدي الذي صار عائقاً لضرورة التبادل الوظيفي للمنتوج الزراعي والصناعي وتبادل المصالح وتكامل الثروات والإمكانات والطاقات البشرية والطبيعية على مستوى أوسع عبر البلاد الإسلامية وللتخلص من المضايقات التي تفرضها علينا الدول المنتجة الشرية كالذي حدث لليبيا بسبب الموقف الأميركي والذي حدث لقبرص التركية وللبترول الإيراني، وهو ما يثبت ضرورة التكامل الإقتصادي سواء في الإنتاج أو في الإستهلاك على مستوى أوسع مغاربي وعربي وإسلامي دون أن نغفل التفتح على جيراننا الأفارقة لتعميق سياسة الوحدة الأفريقية.

١٠ ـ إنشاء مؤسسات إدارية ذات الإعتمادات المالية لرعاية المبادرات الصناعية للبحث والإكتشاف والتجديد والتطوير في مختلف ميادين الصناعة والتكنولوجيا مع تسهيل التعامل سواء في الداخل أو في الخارج، وذلك برفع الحواجز الجمركية أمام هذه المبادرات وتخفيف أو إعفاء المشاريع من هذا النوع من الضرائب غير المباشرة.

١١ ـ إعادة النظر في سياسة الملكية العامة للحفاظ عليها من الوقوع في يد الأجنبي أو ذوي الحضوة لقوله تعالى في شأن المال: ﴿كي لا يكون دولة بين

الأغنياء منكم﴾ .

١٢ ـ وضع معايير تحدد مجالات تدخل الدولة في الملكية الصناعية وحماية مبادرات القطاع الخاص على أن لا يتحول هذا الأخير الى محتكر أو يتعدى حدود المصلحة العامة فيصير طفيلياً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

١٣ ـ وضع معايير لحماية الجودة وحق المستهلك .

هذا وأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على ضوء هذه السياسة ستعمل دوماً بعون الله وتوفيقه على مراقبة وتجديد هذه السياسة وفق المستجدات ومطالب الصيرورة الإنتاجية والإستهلاكية لمعرفة مدى ما تحقق من الأهداف والمقاصد والحاجات ضمن سياستها الإسلامية الشرعية الشاملة حتى تكون الصناعة متجاوبة مع غيرها من المحاور المكونة للبرنامج السياسي المتكامل، واكتشاف المعوقات والموانع التي تظهر في الميدان عند التطبيق قصد معالجتها وتحقيق الخطة الإنمائية الشاملة في أوانها ومكانها بالدقة العلمية السياسية الشرعية التي تنهجها الجبهة .

٣ ـ التجارة :

التجارة كما تتصورها الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي شرايين الإقتصاد فيها يوظف الإنتاج وعن طريقها توجه الثروات وبواسطتها تتكامل المصالح وبفضلها يكون التوازن المفضي الى تحديد القيم المادية في نطاق الشريعة الإسلامية والمصالح المتبادلة فلا تكون مصلحة المنتج على حساب المستهلك كما لا يكون العكس ويكون ربح البائع على الزبون ولا يسمح العكس أيضاً لقوله تعالى: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ . ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لا ضرر ولا ضرار» . ولتحقيق هذه المقاصد تنضبط التجارة حسب سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفق الطرق التالية :

أولاً : إصلاح المنظومة التجارية بإزالة الإحتكار والربا والوسطاء وجميع أشكال الطفيليات الإقتصادية كالغش وإخسار الميزان وبيع الغرر . . . لقوله عليه الصلاة والسلام: «من غشنَا فليس منا» .

ثانياً : إعادة تنظيم التوزيع والعمل على تحقيق لا مركزية المؤسسات .

ثالثاً : تغيير سياسة التسويق لتحقيق اللامركزية وإزالة السوق السوداء وتشجيع التنافس والوفرة، وتيسير أو توفير حاجات الطلب الضرورية

وإعطاء الأولوية للسوق الداخلية عن الأسواق الخارجية في توزيع المنتجات الوطنية.

رابعاً: إعادة النظر في سياسة التسعير لمقاومة الغلاء والتضخم وفقاً للقاعدة «لا ضرر ولا ضرار».

خامساً: التوفيق بين البيع والشراء. فحسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية لضمان المصالح وصيانة القيم.

سادساً: إعادة الإعتبار الى نظام المساهمة وتشجيع ظهور الشركات التجارية الحرة لتنشيط الإقتصاد وتيسير طرق التوزيع وتحقيق الوفرة.

سابعاً: إعادة الإعتبار الى الضوابط الشرعية والمنهجية الفقهية في إبرام العقود التجارية وتنظيم الشركات وضبط المعاملات في كل المستويات للحفاظ على المصالح وتأمين الحقوق المبررة للواجبات.

ثامناً: إيجاد المؤسسات الإعلامية الإقتصادية والتجارية لمساعدة التجار والمنتجين والمستهلكين على التعرف على البضائع والمواد الإستهلاكية ومراكز توزيعها وطرق الحصول عليها قصد تسهيل التبادل التجاري بين المستهلك والمنتج حتى يجد كل إنسان حاجته على قدر مستواه وكفايته.

تاسعاً: وضع جهاز استقبال إداري تقني اقتصادي للإشراف على هذه المؤسسات.

عاشراً: وضع سياسة التجارة الخارجية بناء على متطلبات استقلالية الإقتصاد وحمايته بالشروط التالية:

أ ـ ضبط التعامل التجاري الخارجي وفق الحاجة والوفرة في الداخل حتى لا يكون التسويق الخارجي على حساب السوق الداخلية أو المنتج أو المستهلك.

ب ـ منع أحتكار التجارة إلا في حالات استثنائية تكون الدولة ملزمة بذلك لضمان المصالح الكبرى السياسية والإقتصادية وغيرها.

ج ـ ضرورة مراعاة التدرج في تحقيق حرية التبادل التجاري للمحافظة على الميزان الإقتصادي الضروري الذي يكون بين حجم الصادرات والمستوردات وأن تعطي الأولوية في المراحل المبكرة من هذه السياسة إلى المواد المصنعة والضرورية صحيا ومعرفياً لفك الحصار عن عبقرية الأمة

و ـ إنشاء بنوك إسلامية وصناديق للقرض والتوفير الخالية من الربا بكل أشكاله الضامنة للمصالح العاملة على ضمان روح التكافل والتعاون والرقي الإجتماعي والنمو الإقتصادي. وبناء على ذلك تحدد في كل سنة ميزانية الدولة حسب الحاجات العاجلة والآجلة، بميزان يضمن التحسس التدريجي والنمو الإقتصادي بالسرعة المطلوبة حسب حيثيات المستجدات السياسية والأحداث التاريخية سواء في الداخل أو في الخارج، على أن سياسة الميزانية تلتزم بأن تصرف المالية حسب سلم الأولويات الذي يحدد حسب المستجدات باستثناء الزكاة التي تصرف لما حدده الشارع الحكيم لها.

ز ـ تعديل وسيلة الجباية التي صارت فوق مستوى طاقة المواطنين وصارت عاملاً من عوامل الغلاء الفاحش والتضخم وسياسة نهب المواطن وإقتصاد ماله باسم القانون والمصلحة العامة وكأن المصلحة العامة في إضرار المواطن وتكليفه ما لا يطيق فلابد من وضع حد من هذا التعسف لدفع عجلة النماء العادل.

السياسة الإجتماعية:

تنطلق السياسة الإجتماعية للجبهة الإسلامية للإنقاذ من مبدأ تكريم الإنسان الذي ورد في قوله تعالى: ﴿لقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيّبات وفضّلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا﴾، وذلك بدء بكفالة الحقوق والحريات التي كفلها الشرع الحكيم المحققة لنموذج خير أمةأ خرجت للناس بالتساوي لجميع الناس باعتباره النموذج القائم على التكافل الإجتماعي المانع للصراع الطبقي والطائفي.

ومن ثمة فإن السياسة الإجتماعية للجبهة تتمحور في العناصر التالية:

أ ـ حق الوجود:

من أبعاد التكريم الرباني للإنسان ان جعل وجوده نعمة واتخذ مهمته مبررا لوجوده، فقال تعالى: ﴿وما خلقت الجنّ والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون. إنّ الله هو الرزّاق ذو القوة المتين﴾. فبرّر الوجود بالعبادة ولم يبرّره بالكسب الذي اعتبرته النظريات الحديثة، إبتداء من الى ماركس عالة على الإقتصاد وطفيلياً في الكون. كما أبرز التكريم في علاقته بربّه أكثر من علاقته بالأكوان التي سخرها له فقال تعالى: ﴿إنّ

أكرمكم عند الله إتقاكم﴾ .

وإذا كان الإنسان ـ بحكم التكريم ـ هزَّ صخور الكون بفضل فعاليته فإن هذه الفعالية ليست بالفعالية الجبراتية التي لا تتجاوز حدود الإستهلاك بل هي فعالية كونية تتجاوز الحاجات الفردية والجماعية الآتية إلى الإبعاد الحضارية من حيث هو ـ اي الإنسان ـ يصير صانعاً للحضارة وليس أبداً عالة عليها. ولذلك فأن ما رفع من شعارات لتحديد النسل ما هو إلا مس بكرامة الإنسان وهدر لقيمته واستلاب لإستحقاقه للمكانة الأولية في الكون. يقول تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من أملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ . على أن الأمة مطالبة بكفلة الرعاية والعناية لجميع المواليد بالتساوي في حظوظها ويعد الحرمان من ذلك مس بقيمة الوجود.

ب ـ حق الرعاية والعناية :

إن حقَّ الرعاية والعناية في جميع مراحل النمو من النطفة إلى آخر مراحل الرشد والإكتمال وأرقى مستويات التحصيل مرتبط بقيمة الوجود باعتباره وجود رسالي تاريخي حضاري. ومن ثمة فإن الحق في التربية حق شرعي يتضمن الواجب الذي يخول المسؤولية التربوية لكل من الطفل المعني بالتربية ولذلك فهي حق وواجب في آن واحد لقوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق﴾ . فربما النص الشرعي بين حق الإيجاد وحق التعلّم لمضمون الرسالة إشارة إلى أن الرسالة من مبررات الخلق وأن التعلم المحقق لجدارة حمل الرسالة واجب بحكم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ولذلك فإن سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ تقوم على مبدأ كفالة هذا الحق للجميع بمعنى مبدأ المساواة في الإسلام ما يتطلب الشروط الإصلاحية التالية للمنظومة التربوية ابتداء من السياسة التعليمية السائدة الآن المتورطة في كل أوضاع الأزمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية . . .

١ ـ السياسة التعليمية :

أ ـ إذا كانت السياسة التعليمية جزءا من سياسة الدولة عامة، وإذا كانت السياسة التي تنتهجها الجهة الإسلامية هي السياسة الشرعية فإن السياسة

التربوية ملزمة بكل ما إلزمتها مقاصد الشريعة الإسلامية، من ضرورة كفالة حق التربية لجميع من في الوطن دون تمييز عنصري أو طائفي أو عرقي أو ديني أو نزعي.

ب ـ إعتبار التربية كما هي حق للفرد، هي حق للأمة بضرورة مراعاة جميع مصالحها.

ج ـ تحدّد ميزانية التربية في نطاق ضمان العدل والنوعية معاً.

تحدّد لتحقيق التوازن بين الحاجة التربوية وبين التمويل باعتبار التربية من اهم ميادين الإستثمار.

٣ ـ التوجّه التربوي:

يتقيد بالقيم التالية:

أ ـ الميول والخبرات للحصول على أرقى الكفاءات.

ب ـ القيم الإسلامية كعدم الإختلاط ونظام الأدب والمعاملات الإجتماعية التي ينبغي أن تكون وفق الضوابط الشرعية.

ج ـ مراعاة التوظيف على مستوى الكسب وعلى مستوى المهمة الرسالية والحضارية كمجال لمساهمة الجيل المجدّ لذلك ومواجهة البطالة وتغطية الوظائف المختلفة المستويات في التعقيد التكنولوجي الوظيفي.

د ـ ضبط سياسة الإمتحانات حسب هذه المعايير كلها للتخفيف من الفاقد التربوي وعطالة الخريجين بعد إنهاء مرحلة التربية والتكوين. ولتلافي ما حصل تمنح فرص جديدة للمتواجدين في الشارع والذين طردوا من المعاهد التربوية إن بواسطة الإمتحان وإن بغيره قصد كسبهم للمشروع الإقتصادي والرسالي الحضاري الذي أعدّ لهم وذلك بإعداد مؤسسات خاصة لهم من ثانويات وجامعات شعبية استدراكية قصد ضمان ترقيتهم الإجتماعية.

٤ ـ المحتوى التربوي أو المنهج:

أ ـ يعاد النظر في المحتويات التربوية في نطاق حاجة البلاد إلى النهضة الشاملة وذلك عن طريق ضمان النوعية التربوية المطلوبة في كل المستويات وجميع التخصصات.

ب ـــ إعـــادة النظـــر في المحتـــوى التربـــوي من أجل تصفيتـــه من الأيـديولـوجيـات الغـازية والمفـاهيم التي تحمل قيماً تتعـارض وقيم الأمـة الإسلامية وذلك لصيانة الشخصية وتحقيق الأصالة وتشجيع روح الإبداع .

ج ـ إعادة النظر في الطرق التربوية الشائعة عندنا والتي تعمّق هوة التقليد الأعمى مما جعل جـامعاتنا تستهلـك المعارف بدلاً من أن تنتجهـا وصـارت تكـون المتحاملين بـدلاً من العلماء العـارفين . وإعطـاء الصبغـة الإسلاميـة للتخصصـات التكنـولـوجيـة مع ضمان أعلى المستـويـات التربـويـة للخبرة التكنولوجية لتجنيب البلاد الحاجة إلى الخبرات الأجنبية .

٥ ـ إعداد المعلمين :

إعـادة النظـــر في وضع المؤسسـات التربـويـة بـإعـداد المعلمين لمختلف المستويات التعليمية وذلك لضمان أعلى المستويات في الخبرة وأرقى النماذج في المسلكية باعتبار المعلم والمربي قدوة ليس فقط لتلاميذه بل للأمة بأكملها . وذلك يعني إعـادة الإعتبـار الى رســالـة المربي وقيمتـه ومكـانتـه في الأمـة الإسلامية اقتداء برسول الله (ص) مع ضرورة رد الإعتبار المادي ليتكافأ مع الـواجبات الجسـام المطلوبـة منه في هـذه المرحلة الحاسمـة من تاريخ الأمـة بـاعتبار أن الـواجب يكمن مبرره في الحقـوق . فكلما زاد الطلب النـوعي في المهمة زاد حق مردودها المادي والمعنوي عل صاحبها .

٦ ـ النظام الإجتماعي في المؤسسات التربوية :

أ ـ يعدّ النظـام الإجتماعي في المؤسسة التربوية من أهـم الشروط التربوية لتكوين شخصيـة التلميذ والطالب بحيـث يكون المجتمع التربوي نمـوذجاً سليما للأمة .

ب ـ ضرورة توفير الشروط النفسية والمادية والإجتماعية في الحياة التربوية داخل المؤسسة مما يجعل الشخصية الإنسانيـة تنمو في شكل متكامل شامل ، صحياً ونفسياً وعقلياً وثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً .

٧ ـ السلم التعليمي من الحضانة إلى ما بعد الجامعة :

إعـــادة النظـــر في السلم التعليمي من المدرســة الى الجامعــة في ضــوء المستجدات السياسية والإقتصادية والإجتماعية . وجعل الإنتقال من مرحلة الى أخـرى خـاضعـاً الى الشروط التربـويـة لا غير . مع تعـريب كل المراحل

الجامعية التي لم يتم بعد تعريبها .

٨ ـ مرحلة الإلزام :

رفع مرحلة الإلزام الى التعليم الثانوي .

٩ ـ الوسائل التعليمية :

إعادة النظر في الكتب المدرسية بناء على مقاصد الشريعة ومتطلبات التربية الأساسية .

١٠ ـ المنظومة التربوية الرياضية :

إعادة النظر في السياسة التربوية الرياضية بحيث تصير وسيلة لنمو الجسم والرعاية النفسية والأخلاقية مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية .

١١ ـ التربية الإعلامية :

إعادة النظر في جميع برامجها ومقاصدها كي تتحول من وسيلة غزو فكر ثقافي الى وسيلة مناعة ثقافية وقناعة إيمانية وجدارة تتبلور فيها عبقرية الأجيال وقدرتها على الإبداع والتفوّق .

١٢ ـ سياسة المنح في الداخل والخارج :

تضبط سياسة المنح بحيث تكون لمن هو أكثر إستحقاقاً سواء في الجدارة أو في الحاجة .

١٣ ـ النظام الإداري لسياسة تسيير المؤسسات في كل المستويات :

يعاد النظر في سياسة التسيير الإداري بحيث يكون ثمة إعتدال في المركزية واللامركزية على أن تعتمد الروح الجماعية ويجمع بين المقاصد التربوية والإدارية مما ييسر مهمة المعلم والمتعلم معاً ويخدم مصلحة البلاد .

١٤ ـ سياسة التوظيف في الميدان والتسيير والبحث :

يعاد النظر في سياسة التوظيف في الحقل التربوي سواء في التسيير أو الممارسة الميدانية للعملية التربوية والبحث لتحقيق النوعية .

ج ـ حق الإنتخاب والترشيح والمشاركة في التسيير :

إن الإسلام دين الحرية باعتبار هذه الأخيرة تقوم على المسؤولية من حيث هي تعبير على الإرادة الخيرة الواعية القائمة على القناعة الإيمانية والمناعة الأخلاقية الوجدانية من ذلكم قوله تعالى : ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها

لا تبديل لخلق الله﴾ وقوله (ص): «كل مولود يولد على الفطرة» وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». فالإنسان بناء على هذا المنظور العميق الإسلامي للإنسان يجعل هذا الأخير مسؤولاً وبمقتضى هذه المسؤولية يستحق الحقوق التالية:

١ - حقه في الإنتخاب أو اختيار القيادة.

٢ - إن حقه في الإنتخاب يخوله حقاً للترشيح ما دام قد توفرت فيه الشروط التالية: الإسلام - العدالة - القدوة - الكفاءة أو الجدارة - الميول الشخصية والإستعدادات النفسية والحيثيات الموضوعية التي تتطلبها المستجدات؟

٣ - حقه في التسيير وهو تولّي المسؤوليات الإدارية والمهنية وهي تقوم على التقوى والجدارة والمسلكية لا غير. فبموجب ذلك يكون الموظف أو المعيّن للمسؤوليات مسؤولاً أمام الله ومسؤولاً أمام الأمة ومسؤولاً أمام المصلحة التي يشرف عليها أو يكون عضواً مسيراً منها وذلك حتى لا تضيع الأمانات بضياع المسؤولية قال تعالى: ﴿إنّ الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها﴾، وقال عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

٤ - توفر الثقة بموجب اشتمال الشخصية المسؤولة على الصفات السابقة الذكر. والثقة هنا بمعناها الشرعي والأخلاقي المهني والسياسي.

د - إفساح المجال للمبادرة:

لتكون الأمة في مستوى مواجهة المستجدات السياسية والإقتصادية، الثقافية والحضارية، لابد من فك القيود التي قضت على روح المبادرة في شعبنا العصامي الذي كاد يحال إلى إتكالية خطيرة لابد من الحريات التي تفسح المجال أمام المبادرات الإنتاجية الإبداعية في جميع مجالات الحياة وهو شرط نفسي تفرضه طبيعة المرحلة لتأهيل الأجيال المقبلة للمهام الكبرى التي تنتظرها على مستوى الرسالة والحضارة والتاريخ.

هـ - ضمان الأمن على الدين وعلى النفس والعقل والعرض والمال:

إن الإسلام من مقاصد شريعته ضمان المصالح ومن ضرورياتها كفل الإسلام الضرورات الخمس والتي لا يكون الإنسان إنساناً إلا بها وهي:

١ ـ كفالة الدين .

٢ ـ النفس .

٣ ـ العقل .

٤ ـ العرض .

٥ ـ المال .

فكفالة هذه الضرورات توفر شرطاً نفسياً لا يكون الإستقرار إلا به .

و ـ إصلاح الأسرة الجزائرية في نطاق الشريعة الإسلامية :

إعتنى الإسلام بالأسرة عناية لم يعرفها دين ولا فلسفة ولا نظام لا قديماً ولا حديثاً وذلك لخطورة وظيفتها في الأمة ونجمل هذه العناية فيما يلي :

١ ـ الرعاية والعناية بالطفل الى سن الرشد .

٢ ـ ضمان التكافل الإجتماعي الى حدّ الايثار .

٣ ـ ضمان التماسك الإجتماعي بواسطة التماسك الأسري وإذ اشتملت الأسرة على هذه الخصائص وأدّت هذه المهام في مختلف العهود والعصور منذ عهد الرسول (ص) الى اليوم فإن ذلك ليعد من أهم نتائج إهتمام الشرع بها ولئن تعرض الأسرة الى التضرر من جراء ظروف الإستعمار بشكليه القديم والحديث فإنها لم تستسلم لسياسته وبفضلها استطاع الشعب الجزائري أن يواجه في غياب الدولة وأن يثور في وجه الأعداء . ونتيجة لما تعرضت له الأسرة من سياسة التعذيب والانحلال والفقر والجهل فإن إصلاحها ليعد من أوسع ميادين سياسة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولذلك فهي تقترح إزالة العقبات التالية :

أ ـ توفير الشغل لأصحاب الأسر لإيقاف الهجرة التي اتخذت سبيلاً لتفكك الأسرة .

ب ـ إعادة النظر في سياسة الإسكان لتوفير المسكن الكريم لبيت الزوجية منعاً للتشرد وسائر آفات غياب السكن التي عرفته البلاد بحظر البناء وتعطيل المجتمع من تشييد عمرانه وفق حاجاته الآنية والمستقبلية التي تمليها ضرورة نموه السكاني في مرحلة النمو الشامل .

ج ـ العناية بالمهاجرين وتيسير عودتهم الى بلادهم وذلك بتوفير ما

جعلهم يلجؤون الى الغربة ويتجرعون مرارتها وغصة آلامها ووحشة البعد عن الوطن.

د ــ العناية بالام، خاصة التي ترعى الأطفال. تعسف ـ في حالة الضرورة ـ بمساعدة توظف لذلك وتعطى منحة للأمومة حيث يعتبر عملها البيتي وظيفة إجتماعية وتربوية تتقاضى عليها جراية بنفس المتسوى الذي يتقاضاه العامل في المعمل أو الحقل أو غيرهما مع مراعاة مستوى الخبرة والكفاءة والجدارة بالنسبة الى التربية البيتية. ويقوم بمهمة التوظيف والإشراف والتوزيع للموظفات جهاز من التكافل الإجتماعي يضمن جميع الشروط الأمنية والأخلاقية والنفسية...

هـ ــ العناية بالمرأة: نظراً لسمعة المرأة المسلمة التي اكتسبتها في عهد الرسول (ص) وبما توصلت إليه في نموذج أمهات المؤمنين ومنهن عائشة رضي الله عنها بعلمها ــ حتى كانت راوية لأكثر من ألفي حديث ـ ومشاركتهن مع الرسول في غزواته وموقف أم سلمة بالحديبية ـ مما دلّ على وعيها السياسي ـ وفي عصور النهضة العلمية والفكرية مشاركتها بعبقرية النابغات في الفكر والأدب والفقه والسياسة والطب، وفي عهود كثيرة كانت استماتتهن في المواقف الجهادية في المغرب والأندلس وفي عهد احتلال الجزائر وثورة نوفمبر التي برزت فيها مجاهدات مؤمنات أحيت أمجاد المرأة المسلمة، فإن مهمتها في هذه المرحلة ـ وقد أصبحت تمثّل أكثر من ثلثي نسبة الطلبة الجامعيين وتلامذة الثانويات ـ فإن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعتبر هذه الطاقة من العوامل النفسية والإجتماعية والثقافية الجديرة بالإهتمام قصد توجيهها الحكيم وتوظيفها الرشيد في الخطة الإنمائية الحضارية الشاملة وذلك بتخصيص المرأة بالعناية التالية:

١ ـ رفع مستواها العقائدي وجودة تكوينها المسلكي.

٢ ـ رفع مستوى وعيها السياسي والتربوي والحضاري.

٣ ــ إعادة الإعتبار الى مكانتها الإسلامية بحفظها من التعسف والانحلال وأفة التقليد الأعمى.

٤ ـ توعية المجتمع كي يدرك أهمية طاقتها وعظيم رسالتها.

من أجل ذلك كان الإسلام وما يزال الدين الذي لم يميز المرأة عن أخيها

الرجل بكل ما كرم به الإنسان وشرفه وفضله لقوله عليه الصلاة والسلام: «النساء شقائق الرجال». وقوله: ﴿استوصوا بالنساء خيراً﴾

و ـ إعادة النظر في سياسة المنح العائلية خاصة للعمال أو الذين مستوى دخلهم لا يكفي لضمان الضروري من الغذاء.

ز ـ رفع مستوى جراية المتقاعدين الذين جمدت جراياتهم وصارت لا تكفي ـ أمام التضخم الذي آلت اليه البلاد ـ وأرامل الشهداء وذوي الحقوق.

ح ـ العناية بالعجزة والمعوقين بتحديد جرايات تكون في مستوى كفالتهم الاجتماعية التي تحفظ لهم كرامتهم وتجعلهم في مأمن من الضياع أو الإهمال أو التفريط مما يجعلهم يشعرون بدفء احتضان امتهم لهم. والجدير بالملاحظة أن هذه العناية لجميع المستحقين بدون ميز نوعي أو عنصري أو طائفي أو ديني...

ط ـ إعادة النظر في سياسة السجون وطرق معاملة المساجين لضمان كرامتهم ورعايتهم جسمياً ونفسياً واجتماعياً وتربوياً: اسلامياً ومعرفياً ومهنياً وإعدادهم للادماج الوظيفي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعد خروجهم.

ي ـ وضع ميزان بين الجراية المناسبة للجهد والخبرة وبين القدرة الشرائية التي تستجيب للحاجات الاستهلاكية عموماً.

ز ـ الاصلاح الجتماعي الشامل:

يعد نظام الحسبة في الاسلام من أحكم الطرق الشرعية لضبط العلاقات بين الناس في الميادين التالية:

١ ـ الشارع.

٢ ـ السوق.

٣ ـ المصنع.

٤ ـ الحقل.

٥ ـ الادارة.

٦ ـ المسجد.

وبالاشراف على هذه الميادين من طرف رعاية جهاز الحسبة الذي يعين من طرف القضاء يستتب النظام وتتوفر شروط الوئام وتصان المصانع والاداب العامة والقيم والشيم وترقى الأمة إلى ما ترمي إليه مقاصد الشريعة الاسلامية السمحة.

ح ـ السياسة الصحية:

إن الصحة والعناية بها ضرورية لوقاية الأمة من الأمراض والأوبئة وسائر العاهات التي تتعارض مع مقاصد التربية الصحية الصالحة لتربية أجيال يكونون مثقفين لما ترمي إليه الآية الكريمة، قوله تعالى: ﴿أشداء على الكفار رحماء بينهم﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم﴾ وقوله تعالى ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾. وقوله (ص): «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير». وللعناية بالمرض وكفالة علاجهم في الوقت المناسب وبالقدر الكافي. ولتحقيق ذلك ترى الجبهة الاسلامية للإنقاذ ضرورة اتخاذ التدابير التالية:

١ ـ رفع مستوى الوعي الصحي التربوي في جميع المؤسسات كالمدارس والمعاهد والجامعات والمساجد وسائر وسائل الاعلام مما يجعل الأمة على علم تام بما ظهر فيها من عاهات وطرق علاجها وضمان جميع الشروط الصحية كالأطباء المختصين ومراكز الاستقبال والخبراء في التمريض والإسعاف بأنجع الطرق وأسلمها ووسائل النقل الجيد وإن أدى ذلك إلى تخصيص أسطول من الطائرات العمودية عند اللزوم.

٢ ـ وضع علامات على صدر المريض بالسيدا لكي يحذّر منه الناس. ويستحسن أن يتعلم الناس آداب الوقاية. فإذا كان مصاباً بأي مرض معد يتجنب الاحتكاك بالناس وفي حالة الضرورة تلثم منعاً لانتشار الجرائيم ونقلها لغيره ـ خاصة إذا كان معلماً للأطفال أو طبيباً يحافظ على المرضى أو تاجراً يحافظ على زبائنه.

٣ ـ إعادة النظر في نظام المستشفيات لتوفير أسباب الصحة بالنظافة المادية والاخلاق وحسن إداء المهام بوضع رقابة صحية على جميع المؤسسات من مستشفيات ومراكز وغيرها.

٤ ـ وضع طريقة تكاملية بين الطب المجاني والطب الخاص مما يجعلها

يتكاملان في منظومة صحية عادلة لا يغبن فيها فقير ولا يهمش فيها خبير ولا يبخس فيها أجير.

٥ ـ توفير الدواء مع تدعيمه كي لا يقصر على شرائه فقير.

٦ ـ توفير الأجهزة التكنولوجية المتناسبة مع تطور علوم الطب والاكثار من المستشفيات الجامعية ومراكز البحث العلمي لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الصحي حتى يشمل جميع التخصصات ومراكز الشبه طبية وهو ما يساعد على ايجاد مناصب للشغل دون أن تكون عالة على الاقتصاد والنمو الاجتماعي والتطور الحضاري.

٧ ـ تطوير وسائل الانتاج الصيدلي ومخابر البحث كي تحقق البلاد كفايتها التي هي شرط في استقلالها ووضع حد للتبعية لغيرها.

٨ ـ الاكثار من المستوصفات حتى تتواجد في كل الأحياء.

المحور الثقافي والحضاري

إن السياسة الثقافية والحضارية من منظور الجبهة الاسلامية للإنقاذ تتلخص في حماية الأمة من الغزو الثقافي والقهر الحضاري مما يجعل الأمة على أتم استعداد للنهضة بثقافتها الاسلامية وحضارتها خاصة فيما يلي:

أ ـ الدين وشريعته.

ب ـ الاخلاق الاسلامية وقيمها.

ج ـ الفكر الاسلامي وعبقريته.

د ـ حرية المبادرة الذكية العلمية والشرعية وإشراقاتها.

وهي ثاقفة تكامل فيها العقل مع الشرع والاخلاق مع الفن والعلم نظر وتطبيق، إنها ثقافة خبرة أمة وإرهاصة تاريخها وخلاصة تجربتها وقمة فعاليتها. إنها مجموعة الشروط النفسية والكنوز التاريخة والآفاق المستقبلية حيث تصبح مجالاً تترعرع فيها أجيال من العبقرية. إنها سر الاستمرارية ومبرر الوجود الكلي لخير أمة أخرجت للناس، أمة الرسالة، أمة الحضارة.

خلاصة القول فإن هذه المقاصد النفسية والتاريخية والحضارية تتحقق بضمان الشروط التالية:

١ ـ ضرورة مراعاة نفسية الأمة من حيث هي أمة ذات استحقاق لحياة العدة، حياة المشاركة الفعالة في الجهد الحضاري على أوسع مدى وذلك

بافتتاح مجال الحرية أمام المبادرات العبقرية .

٢ ـ ضرورة رد الاعتبار إلى الدين الاسلامي كنظام حياة ضامن لسعادة الدارين ومحقق لمقاصد ومبررات التكريم الذي سبق ذكره .

٣ ـ إعادة الاعتبار الى العلم وتقنياته حتى يعود إلى مكانته في الأمة تلك التي أعطاها له القرآن الكريم والسنة برد الاعتبار إلى العلماء من حيث هم أهل الذكر وهم اولو الامر فلا يبتّ أمر عظيم من أمور الأمة إلا بعد استشارتهم وفي ضوء حكمتهم وفي نطاق توجيهاتهم ما اطاعوا الله ورسوله وأجادوا وأصلحوا وبيّنوا .

٤ ـ تشجيع تعميم استعمال اللغة الوطنية في سائر أنحاء القطر بدون استثناء لضمان التفاهم بين الجزائريين وحفاظاً على وحدة القطر، ولأنها لغة القرآن والسنة . وهذا لا يعني نبذ ما سواها مما يساعد على تيسير التجاوب وإثراء العلاقات الثقافية .

وبهذا تصير الثقافة مانعاً من موانع التصدع لوحدتنا وحام حمى الأمة الثقافي والحضاري من الغزو الفكري والحضاري ومصدر من مصادر الثروة الكيمائية والاخلاقية والفنية والعلمية والتكنولوجية مما يجعل البلاد تضمن لأجيالها مستقبلاً مزدهراً تطورت فيه أصالته وتفوّقت بالتجديد عبقريته لبكون من ورثة الرسالة وبناة الحضارة . وتحقيقاً لذلك يعاد النظر فيما يلي :

١ ـ البرمجة في الاذاعة والتلفزة ونظام المكتبات وقاعات العرض والمراكز الثافية والمسرح . . .

٢ ـ المركبات الرياضية والفنية ودور السينما .

٣ ـ تشجيع المجلات العلمية المتخصصة والعامة .

٤ ـ توفير الكتاب الاسلامي والعلمي والتقني مما يجعل المكتبات في مستوى حاجة المعاهد والجامعات ومراكز البحوث .

إن السياسة الاعلامية للجبهة الاسلامية للانقاذ هي الميدان الذي تتجسد فيه حرية التعبير وحق الأمة في استنشاق الهواء النقي من حيث هي نافذة على العالم ناقلة لأخباره معرّفة بأحداثه وموصلة لعلومه ومعارفه وتقنياته وفنياته في أحدث أطواره . على أن الخناق الذي عانت منه الأمة في البلاد حرمها من حقها في حرية التعبير والاتصال الحر بالعالم كي تعيش ظروفه وتستغني علومه وتقنياته وتوظف أجود فعالياته وتستفيد من أرقى خبراته وثمرات

عبقريته وتواكب تطور اكتشافاته وتدرك أرقى مستويات وعيه الحضاري والتربوي مما يساعدها على التجاوب المثمر ويؤهلها للمشاركة الفعالة في حل مشكلات الإنسان الحديث ومعالجة قضايا مستجدات العصر. ووضع حد لتشويه الاسلام وقمع المسلمين ومنعهم من توصيل بيان الاسلام والدفاع عنه والذود عن كل المسلمين شعوباً وأمة.

ولذلك، فإن الجبهة الاسلامية للانقاذ تعتبر المرحلة الراهنة مرحلة من أغلى مكاسبها حرية التعبير عن ذاتيتها الحضارية الرسالية ومن ثمة يعد الاعلام شرايين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية، الذي فتح على العالم لكي تصبح علاقتنا به ثرية فعالة لا تعطي إلا من جيد إنتاجها في نطاق رسالتها الربانية ولا تأخذ إلا ما صح من علوم وتقنية ولا تستورد إلا ما جد مما يصلح لمواجهة ما استجد من الحاجات المناسبة للصراع الثقافي والحضاري المعزز للارهاصات التي تجعل عبقرية أجيالنا محققة للمراد من الاستقلالية الثقافية والحضارية ومن ثمة فالأجهزة الاعلامية هي مصفاة للخبرات ومعيار للمعلومات وتمحيص للأخبار وإثراء للمعرفة الاعلامية وتبليغ لكلمة الله. ولتحقيق ذلك تعمل الجبهة الاسلامية للانقاذ على إصلاح ما يلي:

١ ـ الصحف على اختلافها من يومية وأسبوعية فإلى شهرية أو دورية، تشجع على كشف الحقائق والبحث عنها وعرضها بموضوعية يساعد على معرفة واقع البلاد في مختلف المجالات وحتى على مستوى العالم، بل تذهب سياسة الجبهة إلى أبعد من ذلك فتشجعها (أي الصحافة) على التخلص من عقدة النقص حيال وسائل الاعلام الأجنبية كي تستعيد ثقة الشعب بها على اختلاف مستويات الثقافة وذلكم لضمان حصانة الصحافي وإعادة الاعتبار إليه بناء على أهمية رسالته المذكورة آنفاً.

٢ ـ تشجيع التخصص في الصحافة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية سواء في الداخل أو في الخارج.

إن العموميات التي تطغى على الأسلوب الصحفي في بلادنا أمسى من أخطر عوامل سيطرة العموميات والمستوى الرديء الثقافي، والذهاب بالوعي السياسي والحضاري. إن تجهيل الشعب الجزائري في اسلامه وعملية تشويهه قصد تنفيره وتحريفه لمن أخطر السياسات الاستعمارية التي شنت على الاسلام أيام الاستعمار وما تزال الى اليوم. ولذلك تلفت الجبهة نظر الشعب

الجزائري الغيور على دينه إلى ضرورة إنشاء جرائد وصحف تكون في مستوى وظيفة الدعوة الاسلامية المعطلة وترشيد صحوته المظفرة وإجلاء الحقائق لجدارته في الانقاذ للأمة والإنسانية والتصدّي لخصومه ووضع حدّ لتضليلهم وتزويرهم وتخدير الرأي العام وتأليبه على الاسلام والمسلمين. إن غياب الصحافة الاسلامية الحرة ترك ثغرة خطيرة نفذ منها الغزو الثقافي والتوجيه المغرض لعرقلة سير النهضة الاسلامية التي هبّت الشعوب لحمل لوائها وانطلقت الأمة بجدية لتحقيق آمالها بعد إزالة آلامها لتضع حدا لسياسة استعمارية تركتها نعرة لخططها الماكرة وأغراضها الحاقدة.

إن من يرد الغناء في كل وقت يجده ومن يرد الافلام يلقها وأما من يرد أن يبحث عن دينه كي يفقهه أو ينشد علما كي يتعلمه وينتفع به لا يجدهما، لأن وسائل الإعلام ضاقت وأوصدت نوافذها أمام طلاب الحرية والحقيقة والراغبين في الاسلام والشريعة والباحثين عن العلم والتقنية.

ولتفادي هذه الأوضاع المتردية ترى سياسة الجبهة الاسلامية للانقاذ ضرورة إصلاحها كي تصبح صالحة تربوية ومصلحة اجتماعية ومقنعة عقائدياً وفكرياً ومشوقة أدبياً وفنياً. فلا يكون الجمال على حساب الخير ولا تكون الأخبار على حساب الحقيقة ولا يكون التوجيه على حساب الأمانة...

إن الجيش الجزائري ذو شهرة تاريخياً، قلما وصلت إليها أشهر جيوش العالم. لقد كان حام لحمى البحر الأبيض المتوسط بأسطوله وحام حمى دار الاسلام برجاله. وحامل للواء الجهاد للذود عن حمى عقيدة التوحيد وأمة المكانة والهيبة والمنعة، فكان يخشى حماساً وبالغاً صداها...

ولئن انكسرت شوكته بعد الغزو وأخذت سلطته بعد العز فإن الشعب الجزائري لم يستسلم نهائياً بل ظهرت مقاومات شعبية ومنظمة ابدى فيها شجاعة المستميت وثبات المؤمن وقدرة على الاستمرار حاملاً لواء الجهاد إلى أن حقق الله له الانتصار على الاستعمار وافتك حريته واستقلاله واستعاد سيادته وذلك بنصر الله وعونه وتوفيقه... فبينت الثورات وأحداث ثورة التحرير أن شعبنا جيش وجيشنا شعب.

ولكن يبقى كذلك ترى الجبهة الاسلامية للانقاذ ضرورة اصلاحه كي يستعيد سمعته التاريخية وقدرته القتالية كما يلي:

١ ــ إصلاح البرامج التربوية العسكرية ابتداء من التربية العقائدية

والاخلاقية حيث يصير الايمان أول مواصفاته .

٢ ـ أخلاقه التي تجعله شجاعاً أبياً وأميناً على المسؤوليات غيوراً على المصالح صادقاً في العهد ثابتاً عليه .

٣ ـ تطوير عتاده وجدية تدريبه على جودة استخدامه .

٥ ـ إنشاء أكاديميات راقية لإعداد القيادات على مستوى أرقى الخبرات القيادية العسكرية في ضوء التطور العلمي والتكنولوجي العسكري في كل مجالات الصراع الأرضي والبحري والجوي والفضائي .

٦ ــ أحداث الصناعة العسكرية التي تكون في المستوى الحضاري المطلوب .

٧ـ تشجيع البحث والاكتشاف في المجال العسكري .

٨ ـ ترفّع الجيش عن التورط في القضايا السياسية كي يبقى جيش الرسالة والأمة والبلاد مما يجعل ثقة الأمة به تنمو على قدر نمو أخلاقياته وجدارته ووظيفته وقدرته على حماية البلاد .

٩ ــ لكي لا تكون الخدمة العسكرية على حساب النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي تحدد الخدمة الوطنية بالضروري من التدريب العسكري الذي يخول ابن الجزائر القدرة على الدفاع عن حمى وطن ، على أن لا تزيد مدة الخدمة على ستة أشهر لا غير في تربصات لتنمية الخبرة تتم في ظروف مناسبة للتدرب .

١٠ ــ ضرورة الجمع بين الخدمة العسكرية والاحتراف ، على أن هذا الاخير تجدد عناصره خبرتها بواسطة الخدمة العسكرية التي تتعاقب عليها أجيال الشباب مما يجعل التربية العسكرية من حقوق جميع أبناء الجزائر ليكونوا في مستوى الدفاع عن وطنهم وقت الحاجة ، وتبقى القاعدة ثابتة من قوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾ لأنه إذا أردت السلم فاستعد للحرب .

إن الجيش الجزائري عريق في تاريخه وأمجاده ، جديد في نشأته وخبراته يحتاج إلى جهود جبارة من التدريب والخبرة كي يتسعيد مكانته ويصبح في المستوى المطلوب الذي تفرضه القيمة الاستراتيجية بترقية قدرته القتالية .

السياسة الخارجية للجبهة الاسلامية للانقاذ تحدد في نطاق المطالب

التالية:

١ ـ مكانة الجزائر وسمعتها في العالم.

٢ ـ منهجها الاعتدالي في المواقف والعدل في معالجة القضايا العالمية والتحررية الاقتصادية والاجتماعية، التاريخية والحضارية.

٣ ـ معاملاتها الاقتصادية والسياسية الرائجة تحدد ضمن السياسة الشرعية الاسلامية وبذلك تكون الجزائر في عون كل قضية عادلة ومساعدة لكل أمة محتاجة على قدر طاقتها. وعلى استعداد لتدعيم الوئام والسلام بمفهوميها الاسلامي واستقرار العالم ما يجعل الحضارة تقوى على أزماتها وتستمر في ازدهارها.

إن الإسلام يمثل أثقل وزن عقائدي في العالم وأقوى محرك لضمير الانسان وأقدر إحياء له وأعظم رسالة ربانية لهداية البشرية وأثرى مصدر للخير وأرقى مسامح لتكوين الانسان وأعدل شريعة لحماية حقوقه ومن ثمة فإن السياسة الخارجية للجبهة الاسلامية للإنقاذ تعتبر حماية حقوق الانسان كما جاءت في القرآن والسنة من أهم مقاصدنا الجديرة باهتمامها وبذل أقوى الجهود لنشرها والعمل بها مما ينقذه مما يتعرض له من إهانات كالتمييز العنصري والتعذيب وبشاعة الأسر وخنق حريته في التعبير وسوء معاملته مما يحط من كرامته ولا يليق ببشريته لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾.

الفهــرس

الملاحـــق والوثائـــق

هـذا الكتاب

قراءتي المتواضعة هذه هي نتاج حصاد يومي وجهد دائم ومتابعة دقيقة لأوضاع الجزائر التي دخلت التعددية يوماً ولم تتركها إلا للفوضى والضياع .

رصدت فيها قصة شراكة الخوف بين السلطة وتياراتها وبين الحركة الإسلامية الجزائرية .

وحاولت فيها قدر الإمكان تسليط الضوء على علاقة الظن المتبادل بين نهج كاد يرتحل مع رياح التغيير وحلم أتى على أجنحة الإنقاذ . وعالجت فيها بعضاً من تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في الجزائر والأسباب التي حققت للجبهة الإسلامية للإنقاذ دورها الكبير في عملية التصدّي للجهاز الحاكم فضلاً عن رصد مركز للشخصيات التي رفدت الحركة الإسلامية بعناصر القوة والأسرار الحقيقية لانقلاب الجيش على شرعية الحركة الإسلامية وأيضاً ركزت في الدراسة على تحليل عوامل النزاع بين السلطة والإسلاميين انطلاقاً من أسرار تنشر للمرة الأولى عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (قياداتها ، تياراتها ، مواقعها السياسية ، عوامل فكرها السياسي ، وملابسات تأسيسها) والفترة التي يعالجها موضوع الدراسة تتركّز بين عنوانين ، في الطريق إلى الشرعية ومنها نحو الاعتقال .